جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

# واقع
# التمويل في الصناعة الفلسطينية

*اعداد*
زياد احمد علي حمدان

*اشراف:*
د.باسم مكحول

قدمت هذه الاطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في ادارة السياسات الاقتصادية
بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية
نابلس- فلسطين

2001

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

# واقع

# التمويل في الصناعة الفلسطينية

اعداد

زياد احمد علي حمدان

اشراف:

د. باسم مكحول

**نوقشت هذه الاطروحة بتاريخ ١٧ ايار ٢٠٠١ واجيزت**

| اعضاء لجنة المناقشة | التوقيع | |
|---|---|---|
| ١- الدكتور باسم مكحول | ..... | رئيساً |
| ٢- الدكتور عمر عبد الرازق | ..... | عضواً |
| ٣- الدكتور انيس الحجة | ..... | عضواً خارجياً |

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

# الإهـــــــــداء

إلى روح أبى التي تحلق في فضاء عزيمتي

وطموحه الذي يتحقق دون أن ينتظر ليراه ...

إلى أمي الصابرة .. المدرسة الأولى .. وكلمة البداية....

إلى جدتي التي سكبت مياه دعمها على بذرة الحفيد فأنبتت وبدأت تثمر .

إليهم اهدي هذه الدراسة



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

أما وقد آلت هذه الرسالة إلى الانتهاء، فلا يسعني إلا وأن أتقدم بجزيل شكري وبالغ تقديري إلى أستاذي الفاضل الدكتور باسم مكحول المشرف على هذه الرسالة، والذي تحمل مني الكثير في سبيل إخراجها بالصورة المناسبة، والذي كان بالإضافة إلى سعة علمه ومعرفته، مثالاً صادقاً لكل معاني الأخوة والاحترام .

كما وأتقدم بعظيم امتناني إلى أعضاء لجنة المناقشة الدكتور عمر عبد الرازق والدكتور أنيس الحجة مدير عام بنك الإسكان في فلسطين، وشكر خاص إلى الدكتور نصر عبد الكريم، والدكتور سليمان عبادي، والأستاذ فتحي زامل والأخ أمجد عرار والذين كان لتوجيهاتهم وملاحظاتهم القيمة أثراً بارزاً في إثراء هذه الرسالة، فجزاهم الله كل خير ولهم مني كل المحبة والتقدير .

كما وأتقدم بالشكر إلى السادة في وزارة الصناعة الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وإدارات البنوك وموظفي التسهيلات فيها، ومسئولي دوائر المشاريع في صندوق التنمية الفلسطيني، الانروا، اوكسفام، جمعية الشبان المسيحية، شركات التأمين ورجال الأعمال الصناعيين والاتحادات الصناعية والاخوة في مكتبات جامعتي النجاح وبير زيت والجامعة الأردنية وجامعة اليرموك ، وادارة بنك الإنماء الصناعي الاردني، والجمعية العلمية الملكية.

ولا أنسى زملائي الأعزاء في البنك العربي الذين قدموا لي العون والمساعدة خلال مراحل إعداد هذه الرسالة وأخص بالذكر الأصدقاء نعمان شقير ، منسي عيده، فرح حنحن، والأخوات منار عاصي وأيمان حماد وجميع الزملاء في الدائرة المالية .

الشكر كل الشكر لله تعالى الذي وفقني لإكمال هذه الدراسة، ثم لوالدتي وجدتي ولأعمامي محمد وصالح وأخواني وزوجتي الذين تحملوا مني وعني الشيء الكثير، وما توانوا عن جهد فيه مصلحتي إلا وبذلوه فجزاهم الله كل خير، والله ولي التوفيق .

زياد عطاطره



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

# المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| الاهداء | أ |
| شكر وتقدير | ب |
| المحتويات | ج |
| فهرس الجداول | و |
| الملخص | 1 |
| 1 - مقدمة | 4 |
| 1-1 اهمية الدراسة | 5 |
| 1-2 أهداف الدراسة | 5 |
| 1-3 منهجية الدراسة | 6 |
| 2 -الخلفية النظرية والدراسات السابقة | 9 |
| 2-1 مشكلة التمويل الصناعي | 9 |
| 2-2 دور المؤسسات التمويلية | 11 |
| 2-2-1- البنوك التجارية | 11 |
| 2-2-2 مؤسسات الاقراض المتخصصة | 13 |
| 2-2-3 المصارف الصناعية المتخصصة | 14 |
| 2-2-4 دور الاسواق المالية | 16 |
| 2-2-5 دور شركات التأمين | 17 |
| 2-3 دور الحكومة في التمويل | 17 |
| 3- الاقتصاد الفلسطيني | 19 |
| 3-1 الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي الاجمالي | 19 |
| 3-2 القوى العاملة الفلسطينية | 20 |
| 3-3 التجارة الخارجية | 20 |
| 3-4 القطاعات الاقتصادية | 21 |
| *3-4-1 القطاع الزراعي* | 21 |
| *3-4-2 القطاع الصناعي* | 21 |
| *3-4-3 قطاع الانشاءات* | 21 |
| *3-4-4 قطاع الخدمات* | 22 |
| *3-4-5 القطاع السياحي* | 22 |
| *3-4-6- القطاع المالي الفلسطيني* | 22 |
| 4- القطاع الصناعي الفلسطيني | 24 |
| 4-1 مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي | 24 |
| 4-2 عدد المنشآت الصناعية | 24 |
| 4-3 مساهمة انشطة القطاع الصناعي في التوظيف | 25 |




All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| 4-4 مساهمة انشطة القطاع الصناعي في الانتاج | 25 |
| 4-5 متوسط حجم المنشآت | 25 |
| 4-6 الشكل القانوني للمنشآت الصناعية | 26 |
| 4-7 كثافة العمل ورأس المال | 27 |
| 4-8 الانتاجية والاجور | 27 |
| 4-9 مساهمة القطاع الصناعي في التجارة الخارجية | 28 |
| 4-10 مشكلات الانماء الصناعي | 29 |
| **5- البنوك التجارية وحجم مساهمتها في التمويل الصناعي** | **32** |
| 5-1 تطور الفروع البنكية | 32 |
| 5-2 حجم وتطور الودائع | 32 |
| 5-3 الائتمان المصرفي | 33 |
| 5-4 هيكل إستثمار الأموال في البنوك | 35 |
| 5-5 معوقات التمويل الصناعي | 37 |
| **6- مؤسسات الاقراض غير الهادفة الى الربح ودورها في تمويل الصناعة** | 41 |
| 6-1 صندوق التنمية الفلسطيني | *41* |
| 6-2 أركسفام كويبك | *44* |
| 6-3 جمعية الشبان المسيحية | *44* |
| 6-4 الانروا | *45* |
| **7- مؤسسات التأمين العاملة ودورها في تمويل الصناعة** | 49 |
| 7-1 عدد المؤسسات والتكوين الرأسمالي | 49 |
| 7-2 شركة غزة الاهلية للتأمين | 50 |
| 7-3 شركة ترست العالمية للتأمين | 51 |
| 7-4 شركة التأمين الوطنية | 51 |
| **8- الاعانات الدولية ودورها في تمويل الصناعة** | **53** |
| 8-1 التوزيع القطاعي للمساعدات الدولية | 53 |
| 8-2 مصادر المساعدات الدولية للقطاع الصناعي | 54 |
| **9- السوق المالية الفلسطينية ودورها في تمويل الصناعة** | 57 |
| 9-1 وظائف وأهداف السوق | 57 |
| 9-2 مؤشرات انشطة سوق الاوراق المالية | 58 |
| **10- التمويل في المنشآت الصناعية:الوضع الراهن** | **61** |
| 10-1 التمويل في سنوات التأسيس | 61 |
| 10-2 مؤشرات التمويل حسب المناطق | 62 |
| 10-3 التمويل في الفروع الصناعية | 62 |
| 10-4 تأثير الشكل القانوني على التمويل | 63 |




All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| 10-5 التمويل وحجم رأس المال | 64 |
| 10-6 التمويل وحجم العمالة | 65 |
| 10-7 التمويل حسب الترخيص | 66 |
| **11- التوجهات التمويلية لدى المؤسسات الصناعية** | 68 |
| 11-1 حجم وشكل التمويل المطلوب | 68 |
| 11-2 التوجه الى مؤسسات التمويل | 69 |
| 11-3 اولويات التمويل | 70 |
| 11-4 علاقة التمويل المطلوب بأنشطة المنشآت | 71 |
| 11-5 بيئة التمويل الصناعي | 72 |
| 11-6 اعتبارات منح التمويل للصناعة | 72 |
| 11-7 مشكلات التمويل وآجاله (شكل التمويل) | 74 |
| 11-8 اشكال التمويل واعتبارات مؤسسات التمويل | 75 |
| 11-9 الضمانات وشكل التمويل | 75 |
| 11-10 التمويل المطلوب وسلوك مؤسسات التمويل | 77 |
| 11-11 شكل التمويل المطلوب حسب المحافظات | 77 |
| 11-12 حجم التمويل المطلوب حسب المحافظات | 77 |
| 11-13 مؤسسات التمويل والضمانات المطروحة | 78 |
| 11-14 التمويل الاجمالي المطلوب | 79 |
| **12-اختبارات الدراسة ونتائجها** | 80 |
| 12-1 اختبار العلاقة بين شكل التمويل المطلوب وحجم التمويل | 80 |
| 12-2 اختبار العلاقة بين نسبة التمويل والمؤسسة المانحة له | 80 |
| 12-3 اختبار العلاقة بين اشكال الانشطة الصناعية والتمويل المطلوب | 80 |
| 12-4 اختبار قرار منح التمويل من قبل المؤسسات التمويلية مع اعتباراتها في منحه | 81 |
| 12-5 اختبار آجال التمويل مع بعض معوقات التمويل | 81 |
| 12-6 اختبار آجال التمويل المطلوب واشكال الضمانات | 82 |
| 12-7 اختبارالعلاقة بين نسبة التمويل المطلوب وبعض المعوقات | 82 |
| 12-8 اختبار العلاقة بين متوسط التمويل ومكان وجود المؤسسة | 83 |
| 12-9 معامل الارتباط بين المعوقات والضمانات | 83 |
| **13- التوصيات: الدور المطلوب من الجهات ذات العلاقة** | 85 |
| 13-1 الصناعيون | 85 |
| 13-2 دور مؤسسات التمويل | 86 |
| 13-3 دور الحكومة | 87 |
| 13-3-1 البيئة الاستثمارية | 87 |
| 13-3-2 الدور المباشر للحكومة | 88 |



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| 13-3-3 دور الحكومة اتجاه السوق المالي | 88 |
| 13-3-4 بنك للإنماء الصناعي | 89 |
| **قائمة المراجع** | **118** |
| المراجع العربية | 90 |
| المراجع الانجليزية | 96 |
| **ملخص بالانجليزية** | **98** |
| **الجداول** | **101** |
| **ملاحق الدراسة :الاستبيان** | **127** |




All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

# فهرس الجداول


| الجدول | الصفحة |
|---|---|
| 1 : عدد المنشآت والمشتغلين والانتاج وكثافة رأس المال والانتاجية والقيمة المضافة والتعويضات 1998 | 101 |
| 2 : عدد المؤسسات العاملة في القطاع الخاص والشركات الحكومية في الصناعة وفئات حجم العمالة في فلسطين . | 101 |
| 3 : الكيان القانوني للمؤسسات الصناعية في فلسطين لغاية نهاية 1999. | 102 |
| 4 : توزيع الودائع على المحافظات. | 103 |
| 5 : توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة على الانشطة الاقتصادية من 1996- 1999 | 103 |
| 6 : نسب الاقراض الى الودائع لبعض الدول. | 104 |
| 7 : عدد قروض المشاريع التي مولها صندوق التنمية الفلسطيني حسب القطاعات والمناطق. | 104 |
| 8 : مبالغ القروض لصندوق التنمية الفلسطيني موزعة حسب المناطق والقطاعات لنهاية 1999. | 105 |
| 9 : توزيع القروض الصناعية في صندوق التنمية الفلسطيني حسب المنطقة لنهاية 1999. | 106 |
| 10 : توزيعات الانشطة القطاعية للأنروا حسب المنطقة الجغرافية لنهاية 1999. | 106 |
| 11 : عدد مؤسسات التأمين والتكوين الرأسمالي لسنوات 1995-1998. | 107 |
| 12 : مساعدات الدول المانحة خلال الاعوام 1996- 1999. | 107 |
| 13 : المبالغ المصروفة فعليا والمبالغ الملتزم بها لقطاعات الانتاج والصناعة والقطاع الخاص لنهاية 1999. | 108 |
| 14 : التوزيع القطاعي للمساعدات الدولية لنهاية 1999. | 108 |
| 15: انشطة السوق المالي في القطاعات المختلفة خلال شهر شباط 2000 | 109 |
| 16 : توزيع مصادر التمويل حسب سنوات التأسيس | 109 |
| 17 : التوزيع الجغرافي للتمويل في المؤسسات الصناعية في فلسطين. | 110 |
| 18 : مصادر التمويل حسب الفروع الصناعية وحصة K/L لغاية 1997. | 111 |
| 19 : توزيع مصادر التمويل حسب الشكل القانوني للمؤسسات الصناعية لغاية 1997. | 112 |
| 20 : توزيع مصادر التمويل حسب رأس المال للمؤسسات الصناعية | 112 |
| 21 : التمويل حسب حجم العمالة في المؤسسات الصناعية في فلسطين. | 113 |
| 22 : التمويل حسب الترخيص في المؤسسات الصناعية في فلسطين . | 113 |
| 23 : نسب التمويل المطلوب والأجال ونوع المؤسسة التمويلية . | 114 |
| 24 : نسب التمويل المطلوب وبعض الانشطة التي تحتاج الى التمويل . | 114 |
| 25 : الاعتبارات المتعلقة بقرار التمويل ونوع المؤسسة التي يتوجه اليها الصناعيين | 115 |
| 26 : مشاكل الحصول على التمويل المطلوب وشكل التمويل المطلوب. | 116 |
| 27 : معوقات التمويل الصناعي وشكل التمويل المطلوب في هذه الظروف. | 116 |
| 28 : الضمانات التي يستطيع الصناعيين تقديمها وشكل التمويل المطلوب. | 117 |


٥٤١٨٨٦



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

| الجدول | الصفحة |
|---|---|
| 29 : المعوقات الخاصة بمؤسسات التمويل ونسبة هذا التمويل . | 117 |
| 30 : توجه الصناعيين الى التمويل حسب المؤسسة وأجل التمويل المطلوب في كل منطقة . | 118 |
| 31 : نسب التمويل المطلوب حسب المناطق . | 118 |
| 32 : العلاقة بين الضمانات التي يستطيع تقديمها المستثمرين ومعوقات التمويل . | 119 |
| 33: متوسط التمويل المطلوب الى راس المال حسب الأجل والمنطقة | 120 |
| 34: اختبار الدلالة الاحصائية بين آجال التمويل عند مستوى معنوية 5% | 120 |
| 35العلاقة بين اشكال الانشطة الصناعية والتمويل المطلوب | 121 |
| 36: اختبار قرار منح التمويل من قبل مؤسسات تمويلية مع اعتباراتها في منحه | 122 |
| 37: يبين العلاقة بين الضمانات التي يستطيع الصناعيون تقديمها والمعوقات | 123 |
| 38اختبار العلاقة بين نسبة التمويل المطلوبة وبعض المعوقات | 124 |
| 39: اختبار آجال التمويل المطلوب واشكال الضمانات | 125 |
| 40: اختبار العلاقة بين متوسط التمويل ومكان وجود المؤسسة | 126 |



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

## ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة موضوع التمويل في القطاع الصناعي، باعتباره المحور الاساسي والحاسم في تطوير الصناعات القائمة وانشاء صناعات جديدة، مما يؤدي الى توسيع القاعدة الانتاجية وسد احتياجات السوق المحلية وخلق قاعدة صناعية قادرة على الانتاج الكبير والتصدير.

وعملت الدراسة على تحديد الصعوبات التي تعتري التمويل في القطاع الصناعي الفلسطيني في التطبيق العملي، وذلك من خلال تحديد العلاقة بين المؤسسات الصناعية والمؤسسات التمويلية من حيث نسب التمويل الصناعي والضمانات التي تطلبها المؤسسات التمويلية ومدى قدرة الصناعيين على توفيرها، اضافة الى القاء الضوء على صعوبة الاقتراض من البنوك التجارية ومؤسسات الاقراض الاخرى.

وقد اظهرت الدراسة اثناء مناقشة مصادر التمويل المختلفة ضعف نسب التمويل الصناعي من قبل البنوك التجارية ( اهم هذه المصادر)، والتي استطاعت ان تمنح ما نسبته 11% من حجم التسهيلات الاجمالي للصناعة، كما اظهرت المساهمة المتواضعة لمؤسسات الاقراض المتخصصة التي لا تهدف الى الربح في التمويل الحالي مقارنة مع المؤسسات المصرفية كالبنوك، حيث لم تتجاوز هذه المساهمة 3.5% من مجمل الاقراض الحالي. وبالتالي فان دور هذه المؤسسات ضعيف في سد الاحتياجات التمويلية المطلوبة منها، واتضح من تقديرات البنك الدولي لعام 1999 أن الضفة الغربية وغزة تعانيان من فجوة تمويلية، وبالتالي فان هذه المؤسسات تغطي ما نسبته 21.2% من التمويل المطلوب وحوالي 22.7% من طالبي التمويل وتحديداً فيما يتعلق بالتمويل صغير الحجم. ولوحظ ايضاً ان ما نسبته 1.35% من اجمالي المصروف فعلياً من المساعدات الدولية متوجهاً الى التنمية الصناعة وان 5.33% وجهتها الانتاج في القطاع الصناعي. وبالمقابل فان اسهامات مؤسسات التأمين القائمة تركزت في مشاريع صناعية من خلال الاسهم والمشاركة ببعض المشروعات ذات العلاقة. ولوحظ كذلك محدودية دور سوق المال في التمويل الصناعي.

ويرجع هذا الانخفاض والمحدودية في التمويل الصناعي الى تحفظ المؤسسات التمويلية جميعها في منح التمويل وذلك لاسباب عديدة منها: الظروف السياسية القائمة والمتمثلة بعدم وضوح الرؤيا السياسية المستقبلية، صعوبة توفير الضمانات بسبب عدم وجود طابو واثباتات تمليكية، انخفاض الوعي المصرفي الناتج عن حداثة العمل في هذا المجال، عدم وجود



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المؤسسات المتخصصة بتمويل الصناعة، اضافة الى استثمار الجزء الاكبر من الودائع الفلسطينية خارج فلسطين.

هذه الاسباب جميعها جعلت التمويل الذاتي يسيطر على رأسمال المؤسسات الصناعية القائمة. واحدثت قلة في التمويل المعروض مقارنة مع احتياجات الصناعة، والتي قدرت بالمتوسط بحسب ما هو مطلوب الى رأس المال بحوالي 36% حتى عام 2000، في حين شكل التمويل من القروض حوالي 11% من رأس المال التأسيسي بناء على المسح الصناعي لعام 1997.

ومن اجل الوصول الى هذه المعطيات أجرى الباحث مسحاً ميدانياً على عينة عشوائية من 44 رجل اعمال صناعياً كعينة تأشيرية، حيث تم اعداد استمارة هدفت الى التعرف على مشكلات الصناعيين في مجال التمويل وتوجهاتهم التمويلية وقدراتهم على الوفاء بالضمانات المطلوبة والبدائل المتاحة للحصول على التمويل الصناعي . وبهدف التحقق من حجم معوقات التمويل ومعرفة واقعه اعتمدت العديد من المصادر منها الدراسات والمنشورات ذات العلاقة، اضافة الى المسوحات الصناعية التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الصناعة الفلسطينية ونتائج المسح الميداني .

وباستخدام تحليل ANOVA تبين انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% بين التمويل متوسط الاجل والتمويل طويل الاجل، وعند اختبار العلاقة بين نسب التمويل المؤسسات المانحة تبين انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بنسب التمويل المطلوب والمؤسسات التمويلية وبالتالي الصناعيون لا يميزون بين هذه المؤسسات، اما عن العلاقة بين اشكال الانشطة الصناعية والتمويل المطلوب، تبين من تحليل النتائج انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% بين نسب التمويل وشكل النشاط الصناعي ويعزى ذلك الى الحاجة لنسب التمويل المطلوب وبالتالي يبدو ان التمويل بأغلبيته يتوجه للعمليات الضرورية.

ويتطلب القضاء على مشكلة التمويل تحديد دور كل من اطراف العلاقة ممثلة بأرباب الصناعة والمؤسسات المالية ومؤسسات الحكومة. حيث يتمحور دور اصحاب الصناعات حول العمل على انشاء المؤسسات الصناعية الإستشارية والبحثية من اجل الحد من عدم القدرة على الوفاء بالضمانات المطلوبة، والاندماج بين بعض المؤسسات الصناعية وتأسيس الشركات المساهمة العامة للصناعات المتشابهة، مما قد يسهم في تقليل التكاليف وزيادة الارباح.



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اما دور المؤسسات التمويلية فيقتضي العمل بروح من المسؤولية الاجتماعية باعتبار ان الربح ليس الهدف الوحيد، كما يقتضي رفع نسب التمويل الصناعي الحالي، وتخفيف الضمانات المطلوبة، والتركيز على الجدوى الاقتصادية من المشروع، وانشاء المؤسسات الصناعية والترويج لها مما يتيح للافراد المساهمة بها، والعمل من اجل استقطاب الاموال الاجنبية، ولا شك ان البنوك اكثر قدرة من الافراد على تحقيق هذا الهدف بما تمتلكه من قدرة على اجراء الاتصالات، وانشاء البنوك الشاملة التي تقدم الاستشارات الاقتصادية والمالية.

وتكمن اهمية دور الحكومة في قدرتها على صياغة واقرار الخطط الاقتصادية والتنموية، وانشاء المؤسسات الصناعية الكبيرة التي تحتاج رأس المال الكبير وطرح الاسهم للاكتتاب. ومن ثم الانسحاب التدريجي من هذه المشروعات بعد نجاحها، اضافة الى حل مشكلة الضمانات التي تطلبها المؤسسات المالية من خلال انشاء شركة مساهمة عامة لضمان القروض، وتأسيس بنك للانماء الصناعي يساهم في تمويل الصناعة بآجال طويلة ومتوسطة، اضافة الى مساهمته في إعداد الخطط المتعلقة بالصناعة .



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

## 1- المقدمة

لم يقتصر تأثير الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية على الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية وانما تعداها ليمس صميم الحياة الاقتصادية، فقد عمل الاحتلال الاسرائيلي منذ البداية الى اصدار رزمة من القوانين العسكرية التي هدفت الى احكام السيطرة على الاراضي الفلسطينية والى نهب المقدرات الاقتصادية، حيث عمل على اغلاق مؤسسات التنمية المتخصصة والبنوك والمؤسسات المالية عبر اصدار القرار رقم (7) عام 1967 وتجميد حسابات البنوك بالامر العسكري رقم (9) واعتماد العملة الاسرائيلية عملة تداول قانونية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي الوقت ذاته اصدرت سلطات الاحتلال تراخيص للبنوك الاسرائيلية للعمل في الاراضي المحتلة بدلاً من البنوك العربية التي كانت تعمل ما قبل حزيران 1967.

وقد طالت سياسات الاحتلال كافة القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، فكان القطاع الصناعي اكثر هذه القطاعات تضرراً من جراء السياسات الاسرائيلية الهادفة الى الضم والالحاق واحباط أي تنمية محتملة من خلال التعاقد من الباطن لكثير من الصناعات الفلسطينية مع الاقتصاد الاسرائيلي واغراق السوق الفلسطيني بالمنتجات والسلع الاسرائيلية وعدم اصدار تراخيص استيراد او تصدير وتحديداً للصناعات الفلسطينية المنافسة للصناعة الاسرائيلية .

لقد فرضت هذه السياسات نفسها على الاقتصاد الفلسطيني من خلال تأقلمه مع أي من المستجدات، فخلال فترة الانتفاضة الفلسطينية اواخر عام 1987 ولغاية الآن مورس بحق الشعب الفلسطيني العديد من الساسيات كسياسة القبضة الحديدية ومحاصرة المدن والقرى الفلسطينية ومنع العمالة الفلسطينية من التوجه الى اماكن عملها في الاراضي المحتلة عام 1948الى غيره من الممارسات، وفي ظل هذه الظروف ولمواجهة هذه السياسات أعدت العديد من المشاريع التنموية والدراسات والابحاث من قبل جهات عديدة فلسطينية وأجنبية تتمتع بالاختصاص، ولكن لم تجد هذه الخطط بيئة مناسبة لكي تؤتي ثمارها.

وبعد اتفاق اوسلو 1993 واتفاق باريس الاقتصادي 1994 أعيد تنظيم القطاع المالي في فلسطين من خلال اعادة فتح وانشاء المؤسسات المالية المختلفة، كما جرت اعادة ترتيب نشاط القطاع المصرفي والمالي وانشاء البنوك التجارية والشركات المساهمة العامة والمالية وانشاء سوق فلسطين للأوراق المالية مطلع عام 1997، اضافة الى شركات التأمين والاستفادة من هبات الدول المانحة التي وصلت والتي تنتظر الوفاء بها علماً بأن هذه الهبات تعتبر أحد المصادر المهمة للتنمية الاقتصادية الفلسطينية.



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي مثل هذه الظروف المستجدة عادت جهات الاختصاص في وزارات السلطة الى محاولة صياغة مشاريع تنموية ودراسات جديدة تتلائم والمرحلة الجديدة. ولكن هذه المشاريع تركزت حول التنمية بشكل عام وعلى دراسة معوقات التنمية الصناعية الناتجة عن المرحلة السابقة أي ما قبل اوسلو، ولم تركز على معالجة مشكلة التمويل الصناعي بوصفه المحور الأهم في انهاض الصناعة الفلسطينية كأحد الروافع المهمة للاقتصاد الفلسطيني. ولا شك ان غياب المؤسسات التمويلية بكافة انواعها وغياب التركيز على توفير مصادر التمويل ترك القطاع الصناعي الفلسطيني عائلي الصبغة في اغلبيته، في الوقت الذي تتميز فيه الصناعة في فلسطين بصغر الحجم وضعف رأس المال المادي وضعف دور سوق المال .

ولا شك في ان عملية التنمية الصناعية تتطلب توفير التمويل اللازم للمشروعات الصناعية الجديدة والقائمة، ويحوز موضوع توفير رأس المال اللازم لعملية التنمية على أهمية كبيرة في دراسات التنمية وخاصة التنمية الصناعية من حيث العمل على خلق المؤسسات الصناعية والبحث عن الاساليب والصيغ المناسبة التي تساعد على تعبئة المدخرات وتحويلها الى رأسمال قابل للإستثمار في المجالات المختلفة وخاصة التنمية الصناعية، وتزداد أهمية البحث على رأس المال اللازم في الوقت الحاضر نظراً لأن المشروعات الصناعية في فلسطين تتطلب حجماً كبيراً من الاموال.

**1-1 أهمية الدراسة**

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال تناولها لموضوع حيوي واساسي يتعلق بتنمية القطاع الصناعي وقضية التمويل كعنصر مهم في هذه التنمية وفي الحقل الاقتصادي عموماً. وليس من مهمة هذه الدراسة البحث في ادبيات التمويل وانواعه، وانما القاء الضوء على اهم العقبات التي تعترض زيادة الفرص التمويلية ووضع التوصيات والحلول المناسبة لهذه المشكلة.

**1-2 اهداف البحث**

ترتكز عملية التنمية الاقتصادية الفلسطينية على القطاع الصناعي بإعتباره أحد القطاعات الرائدة للتنميه. ونظراً للمشاكل التي تعاني منها الصناعة في فلسطين وفي مقدمتها مشكلة التمويل، فإن الدراسة ستتناول القضايا التالية:

1. التعرف على هيكل التمويل في القطاع الصناعي الفلسطيني بشكل عام .
2. دراسة العقبات التي تواجه القطاع الصناعي الفلسطيني من حيث توفير مصادر تمويل فعالة .



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

3. تحديد دور كل من التمويل الذاتي والبنوك التجارية، شركات التأمين ، برامج المنح والمساعدات المقدمة من الدول المانحة والبنك الدولي، اضافة الى دور سوق فلسطين للأوراق المالية في التمويل واقعه الحالي وقدراته التمويلية وكذلك مؤسسات الاقراض المتخصصة التي تعمل من خلال التمويل الدولي ولا تهدف الى الربح .
4. درسة دور الحكومة في توفير البيئة القانونية والبنية التحتية وتطبيق السياسات الاقتصادية الملائمة وضمانها للقروض والتعرف على امكانية لعبها لمثل هذا الدور وتأثيره على القطاع الصناعي باعتبار ان الحكومة تشكل احد الضامنين المهمين في هذا المجال.
5. الخروج بتوصيات خاصة بالسياسة التمويلية للقطاع الصناعي الفلسطيني بشكل عام وبكل من مصادر التمويل بشكل خاص .

**3-1 منهجية الدراسة**

لقد تم اجراء العديد من المقابلات مع ادارات بنوك ومؤسسات اقراض وجمعيات اقراضية اضافة الى ذوي الاختصاص في فلسطين وتحديداً في المجالات التي تخدم غرض الدراسة وبلغ عدد هذه المقابلات حوالي سبعة عشرة مقابلة، وزيارة العديد من المكتبات العامة والمكتبات الجامعية . ودراسة الكتب والمجلات المتخصصة في الشؤون التنموية والاقتصادية ذات الصلة بمشاكل الصناعة ومعوقات التنمية الصناعية، سواء الصادرة منها في فلسطين او في الدول الاخرى.

وقد تم تحليل أحدث المنشورات والاحصاءات والدراسات ذات العلاقة بمشكلة الدراسة والتي صدرت عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الصناعة الفلسطينية، اضافة الى احصائيات سلطة النقد الفلسطينية والتقارير السنوية لشركات التأمين ومؤسسات الاقراض المتخصصة وسوق فلسطين للأوراق المالية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي.

فيما تم اختيار عينة تأشيرية تتكون من اربعة واربعين من رجال الاعمال الفلسطينين ومدراء الاتحادات الصناعية واصحاب الشركات الصناعية الكبيرة، وتم توزيعها على محافظات الضفة الغربية على النحو التالي: القدس 4، رام الله 8، الخليل 8، نابلس 7، بيت لحم 4، قلقيلية 5، طولكرم 4، جنين 4. وحازت رام الله والخليل ونابلس على اعلى نسبة لتواجد صناعي كثيف في هذه المحافظات. وتجدر الاشارة هنا الى ان هذه العينة غير ممثلة لمجتمع الدراسة وانما تم اختيارها كعينة تأشيرية تهدف الى التعرف على مشكلات الصناعيين التمويلية ومواقفهم



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتعتمد هذه الدراسة على الاسلوب الوصفي، حيث انها تصف الواقع التمويلي للصناعة الفلسطينية بجميع جوانبه من خلال تحليل المعلومات التي تم جمعها على شكل جداول وتحليلها، ونتائج المقابلات واستقراء النشرات والمسوحات السابقة.



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

## 2- الخلفية النظرية والدراسات السابقة

### 2-1 مشكلة التمويل الصناعي

يشكل التمويل إحدى أهم حلقات التنمية الاقتصادية، مما يعني ان أية خطة تنموية يجب ان تتضمن مصادر تمويلها، وقد اصبح هذا الجزء الحيوي فرعاً مهماً وأساسياً من فروع العلوم الاقتصادية. وفي مجال التمويل الصناعي اظهرت العديد من الدراسات ان مشكلة التمويل هي احد اهم العوائق التي تعترض طريق الانماء الصناعي بشكل عام وفي مجالات بناء الصناعة وتطويرها من خلال زيادة الطاقة الانتاجية وتوفير التكنولوجيا الصناعية بشكل خاص. وقد بينت دراسات كثيرة ان غياب التمويل او ندرته هو السبب الذي يقف وراء التراجع المستمر في الصناعة العربية بعامة، والصناعة الفلسطينية بخاصة(الخطيب والساعد، 1996؛اتحاد المصارف العربية،1987؛ مكحول،1999).

ويمثل القطاع الصناعي أهمية خاصة بالنسبة لتنمية الاقتصاد، وبالتالي فان تعديل مساره وتطوير هيكله وتوفير التمويل اللازم له سوف يرفع من قدرته على المساهمة في سد قدر كبير من إحتياجات السوق المحلية، مع ما يترتب على ذلك من الحد بقدر المستطاع من الاعتماد على الخارج في سد هذه الاحتياجات والتخفيف من درجة انكشاف الاقتصاد المحلي على العالم الخارجي وزيادة التشغيل ورفع درجة التصدير الى الخارج (عبدالرحمن، 1994).

ويتطلب تحقيق ذلك ضرورة العمل بالتوجهات التالية :

1. تبني استراتيجية واضحة للتنمية الصناعية ووضع السياسات الكفيلة بتنفيذها .
2. العمل في هيئة واحدة حكومية تقوم بتجميع الامكانات التي تضمن تنفيذ هذه الاستراتيجية وتهيئة البيئة الصناعية، وتعميق الوعي الصناعي لدى المواطنين.
3. توفر الدعم الحكومي بمختلف أشكاله بالقدر الذي يساعد على إنشاء قطاع صناعي قوي قادر على المنافسة الخارجية، والاعتماد على ذاته مستقبلاً(Zreigat, 1989).
4. وبالرغم مما تكتسبه هذه العوامل من أهمية بالغة في تنمية الصناعة، الا ان عامل التمويل يعتبر المحور الأساسي، والعامل الحاسم في قيام الصناعة سواء من حيث نشأتها أو توسعها. وبدون هذا العامل لا يتصور قيام صناعة أصلاً(اتحاد المصارف العربية، 1987)

ويجري التمويل الانمائي، عادة، اعتماداً على نوعين من المصادرحسب الجنسية وهما:



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اولا- مصادر داخلية: وهي تلك التي تتكون من الأرباح الناتجة عن النشاطات الاقتصادية المختلفة، وعن ادخارات الافراد ومستوى الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية والمؤسسات المتخصصة بالتمويل الانمائي ومشاركة الحكومة في النشاط الاقتصادي.

ثانيا- مصادر خارجية: وهي تلك التي توفرها القروض الدولية والمساعدات والاستثمارات المتدفقة من الخارج .

وكذلك ينقسم التمويل من ناحية بعده الزمني الى تمويل قصير الأجل يوجه الى تشغيل الصناعة أو تصريف منتجاتها، وتمويل متوسط وطويل الأجل يوجه الى الاستثمار في الصناعات وبناء طاقاتها الانتاجية، وهو يمثل التمويل الأهم بالنسبة للصناعة(Hughes, 1980).

ويمكن تقسيم التمويل من حيث مصدره، على النحو التالي :

1- التمويل عن طريق استخدام استثمارات المساهمين.

2- الاقتراض الطويل او القصير الأجل من مصادر الأقراض المختلفة.

3- التمويل الذاتي باستخدام الاموال المجمعة من الارباح المحتجزة التي لا يتم توزيعها والاحتياطيات المتراكمة لدى المؤسسة.

وغني عن البيان ان المنشآت قد تجمع بين واحد او أكثر من هذه المصادر بحسب الظروف المتاحة امامها، وبحسب شروط وتكلفة أعباء التمويل عن طريق الاقتراض من ناحية أخرى( اتحاد المصارف العربية، 1984).

ويرتبط التمويل الصناعي بجوانب اساسية في بنية الصناعات في الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية، كما يؤثر النمط التمويلي ويتأثر بالخصائص الاساسية لهذه الصناعات. وتتصف الصناعات العربية بارتفاع التكاليف والافتقار الى الجودة، وعدم المرونة في التحول من انتاج الى أخر حسب نوع الطلب، والاعتماد على سياسة احلال الواردات، واستيراد الآلات وتقنيات الانتاج والكثير من المستلزمات. ويشكل استثمار القطاعين العام والخاص في القطاع الصناعي الضمانة الاساسية لتجاوز هذه الصفات وذلك بتشجيع المشاريع الخاصة، الصغيرة منها والمتوسطة، من خلال المدخرات التي يمكن استخدامها وتوجيهها نحو الاستثمار في القطاع الصناعي (الصندوق العربي للانماء، 1984) .الا ان هذا الاستثمار يواجه عند التطبيق العملي العديد من الصعوبات والتي يمكن تحديدها في فئتين هما :



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أ. ما يتعلق بالعلاقات بين المؤسسات الصناعية والمؤسسات التمويلية: وفي هذا المجال يمكن الحديث عن الصعوبات التالية : غياب الضمانات والمؤسسات المتخصصة والافتقار الى سياسة وطنية واضحة تحكم هذه العلاقة وصعوبة الاقتراض من البنوك التجارية نتيجة لمشاكل توفير الضمانات المطلوبة.

ب. ما يتعلق بالتنسيق والعمل المشترك بين المؤسسات الصناعية ذاتها، مثل: عدم التعاون على شراء التكنولوجيا وعدم تشكيل مراكز بحث مشتركة، ونتيجة لاتصال هذه الصعوبات بكافة جوانب عمل المؤسسة الصناعية وآفاق تطورها، فان آثارها تنعكس على الصناعات الصغيرة والمتوسطة اكثر منها على الصناعات الكبيرة (كرمول، 1996).

## 2-2 دور المؤسسات التمويلية

### 2-2-1 البنوك التجارية :

تكمن اهمية النظام المصرفي "البنكي" في الانماء الصناعي في الوظائف الاساسية للنظام المصرفي ذاته، حيث يقوم بدور الوسيط بين المودعين والمستثمرين بدءا بقبول الودائع وانتهاء بتقديم الائتمان. ويعتبر دور الائتمان مركزيا في هذه الوظيفة، وتقدم البنوك عدة انواع من الائتمان ، كالائتمان الاستثماري لتمويل النشاطات العقارية ، والائتمان الاستهلاكي "التجاري" لتمويل الانشطة التجارية المختلفة ، والائتمان الصناعي لتمويل الانشطة الصناعية (الشمري ،1988).

وبالتالي تستطيع هذه البنوك المساهمة في النشاطات الاقتصادية من خلال وظائفها السابقة. وفي الدول النامية تتضح اهمية دور البنوك من خلال لعبها دور المنظم، كون طبقة المنظمين ضعيفة . اما في الدول المتقدمة فتقوم البنوك وشركات الاستثمار بدور مساندة المنظمين أي رواد الصناعة والمستثمرين (اتحاد المصارف العربية، 1987).

ونتيجة للتقدم الحاصل في العمل المصرفي، ولتوسيع دور البنوك برز نوع من البنوك المسماة البنوك الشاملة كنمط للعمل المصرفي ، وذلك حتى تتمكن البنوك من المشاركة بشكل اوسع في المجالات الاقتصادية المختلفة ، وعدم اقتصار دورها على الاعمال الروتينية والتقليدية بل ليتعدى ذلك ويشمل إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع وتسويقها واختيار المساهمين في رأسمالها، وهنا تستطيع البنوك ايجاد صلات جيدة تسمح للاجهزة المعنية



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بـالتصرف بالبيانـات والملاحظـات التـي تتوفـر لديـها ، واستخدام الاســاليب العمليــة لمواجهــة احتياجات القطاع الصناعي المتزايدة للتمويل مثل القروض والضمانات بمختلف صورها (ماس، 1998) .

ويمكن النظر الى تجربة البنوك الاردنية في هذا المجال ودراستها للاستفادة منها على الصعيد الفلسطيني. فقد بدأت هذه البنوك بسياسات ائتمانية شديدة التحفظ واقتصرت على راس المال العامل ، ولكنها ونتيجة التجربة التمويلية، انتقلت تدريجيا الى التمويل المتوسط والطويل الأجل والى الاستثمار المباشر وصولا الى تبني فكرة المسؤولية الاجتماعية القائلة إن الربح ليس هدفها الوحيد، الا ان البنوك الاردنية تواجه تحديات عده منها:

أ. القدرة على استيعاب التغيرات الجديدة والحد من القيود ازاء التمويل، والتجديد في خدماتها من خلال الاستثمار الافضل .

ب. ما يتطلبة الدور الجديد من تطوير في بيئة عمل هذه البنوك بحيث تتبنى فلسفة اقتصادية واضحة تؤمن باهمية القطاع الخاص في التنمية. وهذا يتطلب:

- وضع سياسات اقتصادية ماليــة ونقدية تؤدي الى زيادة عرض مناسب للمدخرات من قبل الحكومة.

- تطوير القدرة على توسيع الطاقة الاستيعابية لانشطة التمويل من خلال توفير كفالات حكومية لبعض انواع التمويل كبديل لمشاركة الحكومة في مراحل معينة(عقل ، 1996).

ويمتد هذا الدور اضافة الى انشاء المشروعات الصناعية، الى شكل اخر من التمويل وهو التمويل التأجيري كأحد اشكال التمويل الحديث ، وذلك بان تؤجر البنوك المعدات والالات، وهذا يستدعي اتباع التقنيات المتخصصة في التمويل الصناعي لكي تتفادى اية تاثيرات سلبية لاحقة على انشطتها التمويلية من خلال تخصيص نسبة مئوية من ودائعها توجهها نحو المصارف الصناعية، على ان تخصم من الاحتياطي الاجباري لدى البنوك المركزية . ويستدعي ذلك ايضا ان تقوم البنوك بدور اكبر في تمويل المشروعات وانشاء مؤسسات التمويل المتخصصة في الاقراض الصناعي وتطوير اجهزتها الداخلية بما يمكنها من الاسهام بشكل اكبر في دراسة المشروعات، وتقييمها ومتابعة تنفيذها بالتعاون مع المصارف المتخصصة (كاظم، 1987).



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اما البنوك التجارية في فلسطين فيتأثر نشاطها في مجال توسيع الائتمان بعدة عوامل تتلخص في (هيفا، 1998):

1. الاوضاع الاقتصادية والسياسية غير المشجعة ، كالممارسات الاسرائيلية باغلاق المناطق وعزلها، وهذا يؤدي الى عدم القدرة على التنبؤ واليقين بين المستثمرين .
2. محدودية ضمانات القروض وبخاصة الضمانات النقدية والعقارية لكون الاراضي غير مفروزة حسب الطابو وقانون التمليك .
3. ضعف الجهاز القضائي .
4. غياب البرنامج التنموي الواضح من قبل الدوائر المعنية.

وتؤدي العوامل السابقة الى ثغرة تمويلية يجري تمويلها حالياً من خلال المساعدات الدولية، وهذه الثغرة ناتجة عن حجم الاموال التي تقتضيها التنمية في فلسطين، ومن اجل القضاء على هذه الثغرة يتطلب الامر مساهمة البنوك بدور اكبر في التمويل من خلال التمويل التأجيري، ولا سيما في زيادة العرض من المدخرات وتشجيع الطلب عليها من خلال منحها التمويل للانشطة الاقتصادية وان لا يقتصر دورها كما هو حاليا على الاعمال المصرفية كالسحب والايداع وحفظ الاموال وخدمات تبديل العملات وتحصيل الشيكات وفتح الاعتمادات المستندية، وذلك عبر السياسات والادوات الحكومية وتحديداً ادوات السياسة النقدية التي تشجع الجهاز المصرفي على القيام بهذه الادوار(الهندي، 1998).

وتشير الدراسة ذاتها الى ان البنوك في فلسطين بأمكانها ان تلعب دورا اكثر حيوية من خلال مشاركتها في البنية التحتية والمناطق الصناعية ، وان تقوم بتشجيع القطاع الخاص على انشاء شركات تصدير ، وهذا ما لم يلاحظ في فلسطين من قبل ( الهندي، 1998) .

**2-2-2 مؤسسات الاقراض المتخصصة:**

تكمن اهمية هذه المؤسسات في انها تستطيع توفير مصادر اضافية للتمويل الذي يساهم في التنمية الاقتصادية على الرغم من محدودية اقراضها، وقد عملت في فلسطين لغاية العام 1996 حوالي 22 مؤسسة اقراض، ويمكن تقسيم هذه المؤسسات الى فئتين رئيسيتين ، هما :

1. المؤسسات المحلية : وهي مؤسسات ركزت عليها العديد من الدراسات السابقة مثل صندوق التنمية الفلسطيني الذي 'يعنى بالتنمية بشكل عام، ومؤسسة لجان الاغاثة الزراعية الفلسطينية التي 'تعنى بالتنمية الزراعية وبدأت مؤخرا تهتم بالمشاريع النسائية، والمركز العربي للتطوير الزراعي الذي 'يعنى بشؤون الاقراض الزراعي .



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

2. المؤسسات الدولية : ومنها مؤسسة انيرا التي تهدف الى مساعدة اللاجئين واصلاح آبار المياه والينابيع لاستخدام الري وتمويل الزراعة احياناً، ومؤسسة انقاذ الطفل التي تقدم خدمات في مشاريع المياه والمجاري والطرق الزراعية ورياض الاطفال. ومؤسسة كير الدولية التي تقدم الدعم للمستشفيات والخدمات البيطرية والخدمات المجتمعية. ومؤسسة اكسفام كويبك لدعم التنمية من خلال تقديم قروض للمشاريع الصغيرة جداً للنساء . ومؤسسات الاقراض التابعة للامم المتحدة مثل دائرة التنمية والتخطيط الهادفة الى خلق فرص عمل ودعم وتوسيع المشاريع الصغيرة (قديح، 1998).

وتبلغ نسبة اقراض المؤسسات غير الهادفة الى الربح 3.9% من حجم التسهيلات الاجمالي العام، وبالتالي فإن دور هذه المؤسسات في التمويل الصناعي ضعيف كونها لا تركز على الصناعة باستثناء صندوق التنمية الفلسطيني، الذي يهتم باقراض المشاريع الصناعية (حامد ، 1998) وتتميز مؤسسات الإقراض المتخصصة عن البنوك التجارية بانها تخفض من المصاريف الادارية لقلة الضمانات المطلوبة وتقوم ببناء علاقات طويلة الاجل مع المقترضين وبالتالي تقل تكاليف الرقابة.

وفي حال بروز اشكالات في الاقراض، فإن بامكان هذه المؤسسات ان تساهم في حلها من خلال القروض والمساعدات الخارجية وجذب الاستثمارات ، ويقتضي هذا الدور مشاركتها بتوفير البيئة الاقتصادية واستحداث صياغات جديدة للضمانات ، وهذا يتطلب جهدا جماعيا من قبل جميع المؤسسات المعنية بالاقراض ، على ان لا تكون آليات الاقراض جامدة وثابتة (ماس، 1998) .

**2-2-3 المصارف الصناعية المتخصصة :**

تنبع اهمية هذه المصارف من كونها متخصصة في تنمية القطاع الصناعي، وتستطيع الاقراض لمدد زمنية اطول وبفائدة منخفضة. ويستدل من الدراسات السابقة (اتحاد المصارف العربية، 1987) ان هناك دورا ايجابياً لهذه المصارف في توفير التمويل اللازم للنهوض بالقطاع الصناعي.

لدراسة حالة بنك الانماء الصناعي الاردني ، استخدم الخطيب والساعد (1996) نموذجاً احصائياً باستخدام اسلوب المربعات الصغرى، التي اظهرت ان الائتمان الصناعي لا يزال دون المستوى المطلوب وبشكل ما نسبته 22.3% من اجمالي الائتمان خلال الفترة من 1980-1992 . اما التمويل من بنك الانماء الصناعي فلم تتجاوز ما نسبته 2,6% من



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التسهيلات الاجمالية . وبينا ان التمويل ووفرته هما اساس عملية النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي، الامر الذي ينعكس في النهاية على تنمية القطاع الصناعي .

وفي ضوء تجارب بعض الدول العربية لوحظ ان هناك تركيزا على الائتمان الصناعي المتوسط والائتمان طويل الأجل ، حيث بلغت نسبة القروض المقسطة الى اجمالي الائتمان في العراق مثلاً ما يزيد على 80%، ونتج عن ذلك قيام مشاريع صناعية متطورة وتكوين رأس المال المحلي الثابت في الصناعة التحويلية وتوجيه المدخرات الخاصة نحو الاستثمار الصناعي وقيام المصرف الصناعي بدوره في التخطيط الصناعي وتكييف ادوات السياسة الائتمانية مع متطلبات التطور الصناعي لصالح المناطق الاقل تطورا، كما تبين ان اهمية المصرف تكمن في كونه يقوم بتخفيض الضمانات المطلوبة لإحداث التأثير التنموي وتوفير اسباب النجاح لانطلاق المشروع واستمراريته، ( اتحاد المصارف العربية، 1987). ويصبح هذا الدور بالنسبة للمصارف الصناعية اكثر صعوبة في الحالات التالية:

أ. عندما لا تكون هناك ودائع لآجال متوسطة وطويلة بالكميات المطلوبة .

ب. عدم وجود أي جهة تقوم بدراسة المشاريع التي تعرض على البنوك الصناعية .

ت. عدم توفر التشريعات الخاصة التي تؤمن تسهيلات خاصة بالصناعة لاصحاب المشاريع الصناعية .

وهذه الحالات الثلاث جعلت المصرف الصناعي اللبناني يحجم عن اداء الدور المنوط به، كون الودائع في لبنان كانت لآجال قصيرة ، مما ادى الى تدني نسبة الائتمان الصناعي مقارنة بالائتمان الاجمالي، الذي بلغت نسبته 13% الامر الذي دفع الدولة الى اتخاذ عدد من الاجراءات لمواجهة هذا الوضع، ومن اهم هذه الاجراءات دفع نصف الفائدة المستحقة عن الصناعيين للمصرف الصناعي وزيادة سنوات التسديد ورفع سقف القرض (أتحاد المصارف العربيه ، 1997).

وتقوم بعض الحكومات أحيانا بأسناد المصرف الصناعي اذا لزم الامر ، وذلك عن طريق اقراض البنوك الصناعية بفائده منخفضه ، وتشجيع هذه المصارف على اصدار السندات في الاسواق المالية .

وتساهم المصارف الصناعية في الترويج الصناعي وتعد الدراسات التحليلية والمسوحات السوقية اللازمة للتعرف على المشاريع الجديدة من اجل تطويرها وترويج ما يتمتع منها بفرص جيدة للاستثمار ، وتشجيع تصدير العديد من السلع، وكذلك اصدار بيانات عن حجم



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السوق للسلع التـي سيتم انتاجـها ضمـن مشـاريع استثمارية جديدة. ولإنجـاح هـذه النشـاطات يتوجب اصدار البيانات من الجهات المعنية وايصـال المعلومات في الوقت المناسب لمستخدميها ، وصياغة استراتيجية واضحة للنمو الصناعي .( بنك الكويت الصناعي ، 1984).

**2-2-4 دور الاسواق المالية :**

تتعامل اسواق رأس المال capital market بيعـا وشـراءً بـأدوات الائتمـان قصـيرة وطويلـة الاجـل ، كالاسـهم والسـندات التـي تصدرهـا الشـركات المسـاهمة العامـة بـهدف توفـير الاموال للمشاريع، سواء أكانت صناعية ام زراعية ام عقارية ام خدماتية . ومن أدوات الأئتمـان ايضـا سـندات التنميـة الحكوميـة والقـروض البنكيـة طويلـة الأجـل . امـا سـوق الاوراق الماليـة security market فهي من مؤسسات سوق رأس المال .( الشمري، 1988) .

وبسبب ترابط الاهداف بين اجزاء النظام المالي فانه من الصعب الفصل بيـن المصـارف والاسواق الماليـة ، وتنشـأ العلاقـة بيـن هـذه وتلـك مـن خـلال استقطاب الاسـتثمارات الاجنبيـة والمشاريع التنموية ومصادر التمويل طويل الأجل .

اما فيما يتعلق بسوق فلسطين للاوراق المالية فقد لوحظ ان هنـاك عوائـق امـام نشـاطاتها الاقتصـادية واهم هذه العوائق ضعف البنية المؤسساتية للوساطة وغياب المؤسسات التي تتعاطى مع انشطة السوق وقلة عدد وانواع الادوات الاستثمارية والتمويلية (الهندي، 1998 ) .

ورغم حداثة النشأة والتجربة فإن السوق المالية الفلسطينية تشكل الـى حـد مـا جـزءاً مـن الاسواق المالية العربية التي تعاني ايضاً ما تعانيه في مسيرتها الاقتصادية. ومـن الأهميـة بمكـان ان يصار الى تطوير الاسواق المالية العربية التي تتشابه في طبيعة البيئة الاقتصادية التي تعيـش في ظلها، ولتحقيق هذا التطوير تبرز الحاجة الى ضخ الامـوال العربيـة مـن الـدول ذات الفـائض الى تلك التي تعاني عجزاً فيه وذلك عبر الاتفاقيات الثنائية والتنسيق المشترك . ولذلك فإنه منـوط بالدول التي تعاني النقص ان تعمل على اجتذاب الفائض المالي من خلال وسـاطة فعالـة وناجحـة بين العرض من الاصـول الماليـة والطلـب عليـها، وكذلـك العمـل علـى زيـادة الوعـي الادخـاري ووضع نظام واضح للسوق المالية " اولية وثانوية" للتعامل بـالاوراق الماليـة للمشـروعات مـن اسهم وسندات سوف يسهم فـي تقديـم خدماتـها لأصحـاب الامـوال والمشـروعات والمقـترضين بالشروط والظروف الملائمة (اتحاد المصارف العربية 1987).



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

### 2-2-5 دور شركات التأمين

تنبع اهمية شركات التأمين من قيامها بحشد الاموال من جراء نشاطات التأمين الناتج عن قوانين التأمين الالزامية كتأمين السيارات والمصانع، والتي بلغت اقساطها السنوية ما يقرب من 24 مليون دولار امريكي في فلسطين، بينما بلغت اقساط باقي انواع التأمين 3 مليون دولار( عاشور، 1995).

وتقوم شركات التأمين في فلسطين باستثمار فائضها المالي عبر العديد من القنوات التي تتركز بالمشاركة بتأسيس العديد من الشركات مثل شركات الاستثمار العقاري والخدمات، او المساهمة عبر شراء الاسهم للشركات المساهمة العامة، اضافة الى ايداع جزء من الفائض لدى البنوك(شركة غزة الاهلية للتأمين، 1998؛ ترست العالمية،1998؛ الوطنية للتأمين،1998). اما على المستوى العربي فأن دور شركات التأمين في تمويل الصناعة محدود جداً ويكاد يكون محصوراً في شراء اسهم بعض الشركات الصناعية(اتحاد المصارف العربية، 1987). ويرتبط نمو صناعة التأمين بازدهار الانشطة الاقتصادية المختلفة سواء كانت عمرانية او تجارية او سياحية وصناعية، كما يرتبط ايضاً بارتفاع المستوى المعيشي للمواطن وزيادة الوعي التأميني والاستقرار الامني(غزة الاهلية للتأمين، 1998) .

### 2-3 دور الحكومة في التمويل

للحكومة دور هام بل واساسي في التمويل وذلك من خلال توفيرالتمويل اللازم وتوجيهه الى الصناعات المختلفة ضمن اولويات خطط التنمية الصناعية بما يضمن تحقيق التطور الصناعي . وبهذا فان الحكومة تستطيع ان تلعب هذا الدور عبر ادواتها المختلفة في ادارة السياسات الاقتصادية (مركز الدراسات الاستراتيجية 1996). ويكمن دور الحكومة الحديث في توفير البيئة الاستثمارية الملائمة والقادرة على تشجيع الافراد وأصحاب رؤوس الاموال والشركات الاستثمارية على المشاركة الفاعلة في عملية النمو والتنمية الصناعية وذلك عبر حمايتها لأموال المستثمرين، (الحمارنة 1996).

عندما تتوفر جميع العوامل المساعدة، بما فيها التمويل اللازم للقطاع الصناعي وابرام الاتفاقيات الثنائية للتصدير والاستيراد، تترك بعد ذلك عملية تحديد الفرص الاستثمارية الصناعية للافراد والشركات (عازر،1989 ). وتلجأ حكومات بعض الدول الى مساعدة المصانع الصغيرة عبر قنوات استشارية عديدة، منها الاقتصادية والفنية والادارية وذلك علىالنحو التالي:



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

1. الاقتصادية : حيث تقدم المشورة حول موقع المشروع وراس المال وتوفر الاسواق لتسويق الانتاج ومنح التمويل اذا اقتضى الامر وتحسين اداء المشروع .

2. الفنية : وهي مشورة تتعلق بالالات وتخطيط وبناء المصنع .

3. الادارية : وتشمل تدريب العمال الفنيين وتأهيلهم ورفدهم بخبراء اجانب عند الضرورة بهدف رفع كفاءاتهم وإكسابهم مزيداً من الخبرة النظرية والعملية .

وهناك شكل اخر من اشكال المساعدة من جانب الحكومة يتمثل بالمساعدات المالية ويبرز هذا الدور عندما تبدي البنوك التجارية عدم رغبتها في التعامل مع المؤسسات الصناعية الصغيرة مفضلة التعامل مع المؤسسات الكبيرة بسبب قلة المخاطرة، ويمكن لهذه البنوك ان تخفض شروطها في حال ضمان الحكومة لأية خسارة وتشجيعها لاقامة مؤسسات جديدة متخصصة واقامة شركة لضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة (اسماعيل 1997).

وبإمكان الحكومة التدخل بعدة طرق مباشرة او غير مباشرة،وذلك على النحو التالي :

1. التدخل المباشر : ويتلخص بتمويل مشروعات القطاع العام والمساهمة بمشروعات القطاع الخاص ، وتأسيس المشروعات والاكتتاب باسهمها او ضمان بيع هذه الاسهم ، وكذلك ضمان تدفق رؤوس الاموال الاجنبية وتكوين المدخرات المحلية .
2. التدخل غير المباشر: من خلال العمل على تحقيق الاستقرار للاوضاع النقدية . وتحديد اسعار رمزية لبعض مدخلات الانتاج المحلية ذات العلاقة بالبنية التحتية كالكهرباء والارض وغيرها اوجعلها مجانية وتخفيض الضريبة وحماية الملكية والحقوق المترتبة عليها من جميع المخاطر .

وبالتالي فإن حل مشكلة التمويل حلا جذريا يتطلب تكثيف مصادر التمويل الجديدة، وإقامة هيكل اقتصادي يسمح بتنمية الفائض الاقتصادي، على ان يتضمن في هذا الهيكل قطاع صناعة تحويلية كبيرة الحجم، يرتبط بموارد وقوى الانتاج المحلية، وتقليص الاستهلاك وزيادة المدخرات وتعديل هيكل تخصيص الموارد لمصلحة الصناعات الانتاجية والاعتماد على الموارد الداخلية وتنظيم الانفاق القومي. وهذا يعني بانة لولا تدخل الدولة المباشر عبر سياساتها الصناعية لما تسنى لهذا المستوى الصناعي العالمي ان يتحقق. واذا كانت هذه النتيجة صحيحة على وجه العموم، فإنها تكون اكثر صحة عندما يدور الحديث عن البلدان النامية ومنها الاقطار العربية .(غفار، 1987).



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

## 3- الاقتصاد الفلسطيني

ان اهم ما يميز الاقتصاد الفلسطيني عن غيره من الاقتصادات معاناته الكبيرة من التشوهات الهيكلية التي عمل الاحتلال الاسرائيلي وعلى مدار عقود على تكريسها ساعياً بذلك الى السيطرة والضم، بهدف جعل هذا الاقتصاد تابعاً للاقتصاد الاسرائيلي بشكل كامل . لذلك فقد فرض على الاقتصاد الفلسطيني ان يحاول التأقلم مع كل الظروف الاقتصادية الصعبة الناتجه عن السياسات الاسرائيلية بشكل عام والاقتصادية على وجه الخصوص .

وبعد اتفاقات اوسلو التي وقعت عام 1993م دخل الشعب الفلسطيني مرحلة جديدة تميزت بنشوء كيان فلسطيني وسلطة بدأت تترسخ على الارض الفلسطينية بوزاراتها ودوائرها ومؤسساتها المختلفة، وفي الحقل الاقتصادي موضوع الدراسة نشأ النظام المالي الفلسطيني متمثلاً بالشركات المالية والبنوك التجارية. وفي هذا السياق سوف يتم القاء الضوء على بعض الجوانب الاقتصادية الكلية المهمة .

### 3-1 الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي الاجمالي 1994-1998

وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، بلغ الناتج المحلي الاجمالي عام 1998 بالاسعار الجارية (4484.5) مليون دولار، وكان هذا الناتج عام 1994 حوالي (2975) مليون دولار. وبلغ نصيب الفرد عام 1998 من الناتج المحلي الاجمالي ما قيمته 1547.7 دولاراً، وكان نصيب الفرد عام 1994 ما قيمته 1329 دولاراً، أي ان ارتفاعاً نسبته 16.4% قد طرأ عام 1998 على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي عما كان عليه الوضع عام 1994.

اما الدخل القومي الاجمالي لعام 1998 فقد بلغ 5474.9 مليون دولار، فيما بلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي لعام 1998 ما مقداره 1889.6 دولاراً، وكان نصيب الفرد من هذا الناتج 1578 دولاراً عام 1994، أي ان زيادة بنسبة 19.7% طرأت على نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي عام 1998 قياساً بعام 1994( الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999).

وما يمكن استنتاجه ازاء هذه المعطيات، ان كلاً من الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي، ينمو بحسب الاسعار الجارية بوتيرة متصاعدة رغم البيئة الاقتصادية غير المواتية التي تفرضها الظروف السياسية وممارسات اسرائيل المتواصلة والمفروضة على الاراضي الفلسطينية. ويعود ذلك الى المشاكل الفنية في احتساب الناتج المحلي والقومي ودخل الفرد، علماً وان سياسات الاغلاق الاسرائيلية لمدن الضفة الغربية وقطاع غزة وارتفاع نسب البطالة الناتج عن سياسات التصاريح لا تسمح للاقتصاد الفلسطيني بالنمو بهذه الوتيرة



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المتسارعة اضافة الى ارث الاحتلال الاسرائيلي ونهب مقدرات الاقتصاد الفلسطيني (شعبان وديوان، 1999).

**2-3 القوى العامله الفلسطينية**

بلغ حجم القوى العامله الفلسطينية في آذار 2000 حوالي 575 الفاً . وتتميز هذه العمالة بأن نسبة كبيرة منها تعمل في المصانع والمنشآت الاسرائيلية، علماً بأن اسرائيل هي التي تحدد من يعمل لديها والعدد الذي تحتاج اليه، فقد بلغت خلال نفس الفترة 21.8% من حجم العمالة الفلسطينية (الجهاز المركزي للأحصاء، 2000). فمثلاً خلال عام 1992 عمل داخل اسرائيل ما يقارب 110 آلاف عامل وفي عام 1996 عمل 28 الف عامل، ونتج عن العمل في اسرائيل ان نسبة البطاله في فلسطين قد قاربت 28.4% خلال عام 1996 فيما وصلت الى 12% خلال عام 1999 حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء لعام 1996 و 1999. وهذا الارتفاع والانخفاض في حجم العمالة الفلسطينية داخل اسرائيل جاء نتيجة للسياسات الاسرائيلية كالاغلاق والقيود المفروضة على التصاريح وغيرها (شعبان و ديوان،ص3 ، 1999).

وتشكل العمالة في القطاع العام ما نسبته 16.4% وفي القطاع الخاص تشكل ما نسبته 61.8% وفي السوق الاسرائيلية ما نسبته 21.8% ، فيما تشكل في قطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية ما نسبته 14.4%، الزراعة والصيد 12.6% ، النقل والمواصلات والاتصالات 5.3%، قطاع البناء والتشييد 21.4%، التجارة والفنادق والمطاعم 17.3%، وتستحوذ الخدمات والفروع الاخرى على ما نسبته 29%، وذلك لغاية آذار 2000 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000).

**3-3 التجارة الخارجية**

بلغت الصادرات الفلسطينية عام 1998 حوالي 1073.6 مليون دولار وكانت عام 1994 حوالي 227 مليون دولار، فيما ارتفعت نسبة النمو عام 1998 عما كانت عليه عام 1997 (15.7%) . اما الواردات فبلغت عام 1998 حوالي 3765.8 مليون دولار وكانت عام 1994 حوالي 1024 مليون دولار. وقياسا بعام 1997 فقد ارتفعت الواردات عام 1998 بما نسبته 5.6%. ويلاحظ ان الصادرات اقل من الوادرات في جميع الاعوام المشار اليها، وفي عام 1998 كان الفرق كبيراً حيث زادت الواردات عن الصادرات بنسبة 71.4% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،1998)، ويرجع السبب في زيادة الواردات على الصادرات الى العلاقة المشوهة بين الاقتصادين الفلسطيني والاسرائيلي والى السياسات الاسرائيلية التي 'تكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر مباشرة من خلال التأثير السلبي على دخل الفلسطينين العاملين في اسرائيل



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وغير مباشرة من خلال تخفيض الانفاق على الانتاج الكلي وعلى الدخل من خلال تأثيرات ثانوية ، وكذلك السياسات الاسرائيلية أدت الى عدم الاستقرار في التجارة الخارجية والتي ادت الى خسائر على المدى البعيد في اسواق التصدير، وفي تدفق الواردات مما ادى الى عدم انتظام الانتاج والمخزون وبالتالي فقدان اسواق التصدير ،(ديوان وشعبان، 1999 ، ص6 ).

**3-4 القطاعات الاقتصادية**

**3-4-1 القطاع الزراعي :**

تشكل المساحة المزروعة من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة ما نسبته 30%، ومن مساحة هذه النسبة 90% في الضفة الغربية و 10% في قطاع غزة. وتسيطر على المساحة زراعة الزيتون التي تحتل 46% من المساحات المزروعة بالاضافة الى المحاصيل الحقلية 28% والفاكهة 13% والخضروات 10% والحمضيات 3%، (ماس ، ص17،1999) ويساهم القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 6.9% (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 1999) واهم ما يميز هذا القطاع زيادة العمالة العائلية فيه كالاطفال والنساء والشيوخ . ويساهم هذا القطاع في الصادرات الفلسطينية بنسبة 9.2% أي ما مقداره 35 مليون دولار وذلك خلال عام 1997 . اما الواردات الزراعية فبلغت 114.9 مليون دولار أي ما نسبته 5.3% من اجمالي الواردات ،(المراقب الاقتصادي،العدد5 ،ص20،1999 ).

**3-4-2 القطاع الصناعي الفلسطيني**

ساهم القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 17.6% خلال العام 1997، وبنسبة 16.8% في العام 1998، ويشغل نحو 16% من العمالة الفلسطينية. وتكمن اهمية الصناعات التحويلية فيه من خلال مساهمتها بنحو 42.6% من اجمالي الصادرات السلعية خلال عام 1997، حيث تشكل الصادرات منه حوالي 15.4% من اجمالي الناتج في هذا القطاع (المراقب الاقتصادي، ص21، 1999). وهناك شيء من التفصيل عن هذا القطاع في فصل لاحق.

**3-4-3 قطاع الانشاءات:**

كباقي القطاعات الاقتصادية في فلسطين تأثر قطاع الانشاءات من جراء السياسات الاسرائيلية طوال سنوات سيطرة الاحتلال، وتنبع اهمية هذا القطاع من خلال مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 8.9% خلال عام 1997، وبنسبة 10.6% خلال العام 1998، فيما اسهم الانفراج السياسي النسبي جراء عملية السلام الى إرتفاع رخص البناء بنسبة 25.6% خلال عام 1998 عما كانت عليه 1997. ومن حيث التشغيل بلغ عدد العاملين فيه حوالي 53 الف عامل



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أي ما نسبته 9.6% من حجم العمالة الفلسطينية، ومن خلال الزيادة الملموسة التي طرأت علية استطاع تشغيل هذا القطاع 31.5% من مجموع القوى العاملة الجديدة خلال عام 1998(المراقب الاقتصادي، ص24، 1999).

**3-4-4 قطاع الخدمات:**

لوحظ من خلال الحسابات القومية ان القيمة المضافه في قطاع الخدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغت 1282.4 مليون دولار عام 1997 أي ما نسبته 67.1% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، ويعمل في هذا القطاع حوالي 215 الف عامل أي ما يقارب 58.4% من مجموع العاملين في الاقتصاد ،(المراقب الاقتصادي ،ص25،1999 ) ومن هنا تتضح اهمية هذا القطاع من حيث التشغيل ومساهمته في الناتج المحلي .

**3-4-5 القطاع السياحي:**

تمتاز فلسطين بمكانتها التاريخية والدينية فهي تحتضن مدناً لها مكانة خاصة كالقدس وبيت لحم ، والعديد من الاماكن التاريخية ، ولقد ساهمت عملية السلام في زيادة انتشار الفنادق في فلسطين والتي قدر عددها بحوالي 92 فندقاً تحتوي على 3682 غرفة ،(المراقب الاقتصادي ،ص24، 1999). ويشكل هذا القطاع من الناتج المحلي الاجمالي ما نسبته 2% ويوظف 2% من حجم العمالة الكلي ،(سلطة النقد،1998) ويعتبر القطاع السياحي حالياً من القطاعات التي يتوقع لها النمو والازدهار نتيجة الوضع السياسي الحالي والاستقرار السياسي النسبي المتوقع مستقبلاً اضافة الى مشروع بيت لحم 2000.

**3-4-6 القطاع المالي الفلسطيني:**

تمت دراسة هذا الجانب ضمن فصول خاصة تضمنت البنوك التجارية والسوق المالية وشركات التأمين ومؤسسات الاقراض المتخصصة المختلفة ، وبذلك تم الاشارة الى معظم جوانب الاقتصاد الفلسطيني الحالية .

من المعطيات السابقة لوحظ ان الاقتصاد الفلسطيني يواجه العديد من المعوقات اهمها ارث الاحتلال الاسرائيلي. ويتضح ذلك من خلال العلاقات غير المتكافئة بين السوق الفلسطينية والاسرائيلية اضافة الى تراجع نشاط العديد من الشركات الكبيرة ووجود نقص في توفير السلع العامة من قبل السلطة نظراً لقلة الضرائب، الامر الذي ادى الى تخلف مستمر في القطاع الزراعي. ويضاف الى ذلك البنى التحتية المحطمة التي تركها الاحتلال كالكهرباء والاتصالات والمياه والصرف الصحي، حيث تشير التقديرات الى ان 25% فقط من البيوت موصولة بشبكة الصرف الصحي (ديوان وشعبان،ص9 ،1999).



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومع استعراض بعض الانشطة الاقتصادية القطاعية، لا بد من الاشارة الى بعض الجوانب المهمة وتأثيراتها الحالية والمستقبلية على الاقتصاد الفلسطيني :

1. بقيت مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي منخفضه مقارنة مع القطاعات الاخرى ولا تزال نسبة مساهمته في التوظيف ضعيفه ايضاً.
2. لا تزال العمالة الفلسطينية معتمدة على السوق الاسرائيلية وهذا ما يؤدي الى التبعية والتأثير على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، بحيث ترتفع نسبة البطالة وتتجاوز بشكل كبير البطالة الطبيعية، الامر الذي يجعل التنمية عملية صعبة. فالتنمية بالاساس تهدف الى رفع مستويات المعيشة للافراد وبالتالي توفير فرص العمل الدائمة والمستقرة وغير المرهونة بالسياسات الاسرائيلية.
3. اموال الدول المانحة لم تذهب بكاملها للتنمية وانما وظفت في رفع المعاناة عن ضحايا السياسات الاسرائيلية، حيث عملت مؤسسات ودوائر السلطة وعلى أثر الاغلاقات على محاولة توفير فرص العمل السريعة، وادى ذلك الى حصول عجز في الموازنة العامة بسبب ارتفاع نسبة الرواتب في الموازنة وانخفاض النفقات التطويرية .
4. القيود الامنية الاسرائيلية المتواصلة والمحكومة باعتبارات سياسية، واتباع اسرائيل سياسات اقتصادية دون التنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية سوف يساهم في اضعاف الاقتصاد الفلسطيني في ظل الترابط بين اقتصاد الجانبين وتداول العملة الاسرائيلية ، وفي ظل غياب السيطرة الفلسطينية على المعابر والحدود والميناء الجوي .
5. لم يصل الاقتصاد الفلسطيني بعد الى مرحلة اشباع تمويلي نتيجة لحداثة المؤسسات المالية وشح الاموال التي تحتاجها التنمية في فلسطين، وهناك فجوه ضخمة بين المعروض من التمويل وحجم الطلب على هذا التمويل وقد قدر حجم الاموال المطلوبة سنوياً ما بين 200-400 مليون دولار، فيما حجم المعروض من قبل المؤسسات المالية بما فيها البنوك بلغ 82 مليون دولار سنوياً (ماس،1999 ، ص2 ).



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

## 4- القطاع الصناعي الفلسطيني

تشكل الصناعة الفلسطينية الحالية احد اهم دعائم الاقتصاد الفلسطيني من خلال مساهمتها في حل أزمة البطالة، ومشاركتها في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي فان هذا القطاع ليس منعزلاً عن التطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية الفلسطينية، ولالقاء الضوء على الصناعة الفلسطينية لا بد من الخوض بشيء من التفصيل في بعض ملامح هذا القطاع .

### 4-1 مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي 1994-1998

ساهم القطاع الصناعي عام 1994 بما قيمتة 417.35 مليون دولار وارتفعت مساهمته عام 1998 الى 753.4 مليون دولار ، محققة ارتفاعاً نسبته 80.5% عما كانت عليه عام 1994 . وارتفعت مساهمته في الناتج المحلي لتصل الى 16.8% عام 1998 في حين كانت هذه النسبة عام 1994 ( 14%) من الناتج المحلي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999). ولكن تبقى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي منخفضة مقارنة مع الدول الاخرى، ففي اسرائيل يساهم القطاع الصناعي بنسبة 21.5% من الناتج المحلي الاجمالي، وفي الاردن 27% وسنغافورة 36% وكوريا 43% ،(نصر، 1996، ص66). ويعزى انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي الى السياسات الاسرائيلية الهادفة الى منع منافسة للصناعة الاسرائيلية، وضعف رأس المال المادي في فلسطين وارتباط العديد من الصناعات الرائدة بالسوق الاسرائيلية، وكذلك تراجع قدرته التنافسية امام السلع المستوردة (Asfour, 1990).

### 4-2 عدد المنشآت الصناعية

بناءً على المسوحات الصناعية التي قام بها الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني خلال الاعوام 1994-1998 لوحظ تطور عدد المؤسسات والمنشآت الصناعية، التي بلغت عام 1994 حوالي (11842) منشأة منها 9660 منشأة للصناعة التحويلية أي ما نسبته 81.5% من عدد المنشآت،(المسح الصناعي ،1997) وواصل عدد المنشآت ارتفاعه خلال السنوات الماضية فوصل عام 1998 الى (14521) منشأة، منها 13528 منشأة للصناعة التحويلية أي ما نسبته 93 %،(انظر الجدول رقم1) ويعزى ارتفاع اعداد المنشآت خلال هذه الفترة الى الاستقرار السياسي النسبي، ووضوح بعض القوانين ذات الصلة، وازدياد دور المؤسسات المساندة كالبنوك والوزارات وشركات التسويق وغيرها .



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

### 3-4 مساهمة انشطة القطاع الصناعي في التوظيف

بلغ عدد المشتغلين في القطـاع الصنـاعي خـلال عـام 1998 حوالـي (65099) مشـتغلاً موزعين على الانشطة الصناعية المختلفة، التعدين (1445 ) مشتغلاً وامدادات الكهرباء والغـاز والمياه (2090) مشتغلاً، وبلغ عددهم في الصناعات التحويليـة (61564) مشـتغلاً أي مـا نسبته 94.5 % من قطاع الصناعة بشكل عام (انظر الجدول رقم1).

وتصل نسـبة التوظيف فـي صناعـة الملابس من مجموع التوظيفات فـي الصناعـات التحويليـة 28% ، تليـها صناعـة منتجـات المعـادن واللافلزيـة 18.3 %. امـا التوظيـف فـي الصناعات الغذائيه فبلغت نسبته 11.4%، ومنتجات المعادن عدا الماكينات 11%، وما تبقى من النشاطات في الصناعات التحويلية يستحوذ على 31.3% من حجم التوظيف في هذه الصناعات.

### 4-4 مساهمة انشطة القطاع الصناعي في الانتاج

يوضـح (الجـدول رقـم 1 ) ان اجمـالي القيمـة المضافـة فـي الصناعـة ككـل بلـغ (595,572.7) الف دولار، وتتوزع على الفروع التي يتشـكل منـها القطـاع الصنـاعي. فانشطة التعدين واستغلال المحاجر تشكل 3.1%، وامدادات الكـهرباء والغـاز والميـاه 2.6% امـا الصناعات التحويلية فبلغت 94.2% من مجموع القيمة المضافة في الصناعة.

وبلغت القيمـة المضافـة فـي الصناعـة التحويليـة التـي وصلـت خـلال عـام 1998 الـى (561450.4) الـف دولار علـى النحـو التـالي: 29.8% فـي المعـادن اللافلزيـة، و14.3% فـي صناعة الملابس، 15% في صناعة المنتجات الغذائية والمشـروبات، 7.3% فـي صنـع منتجـات المعادن و 33.6 % في باقي الأنشطة الانتاجية للصناعة التحويلية .

### 5-4 متوسط حجم المنشآت

يلاحظ (من الجدول رقم1 ) ان متوسط حجم العمالـة فـي منشـآت الصناعـة بلـغ (4.48) عامل للمنشأه الواحدة، اما في الصناعة التحويليـة فقد بلـغ متوسـط حجـم العمالـة (4.55) عـامل للمنشأة الواحدة . وتختلف هذه الاحجام وفقاً للنشاط الصناعي التحويلي، فمثلا يبلغ متوسط حجم العمالة في صناعة الملابس (8.1) عامل، وفـي صناعـة المنتجـات الغذائيـة والمشـروبات (4.1) عـامل، وفـي منتجـات المعـادن واللافلزيـة الاخـرى (6.26) امـا صناعـة منتجـات المعـادن عـدا الماكينات فبلغ المتوسط (2.25) عامل.

ويتضح كذلك ان ارتفاع حجـم العمالـة فـي صناعـة الملابس يرجـع بالاسـاس الـى عـدم اعتمادها علىالعمالة العائلية بـل علـى العمالـة المـأجورة وهـذا نـاتج عـن ارتبـاط هـذه الصناعـة



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالسوق الاسرائيلية من خلال التعاقد من الباطن، ويستدل من ذلك ان اكثر من 90% من الانتاج يتم على هذا الاساس(مكحول، 1999، ص5)، وبالتالي ومن اجل مواكبة حجم الطلب على الملابس المصنعة، اتسعت رقعة التوظيف فيها. اما التوظيف في صناعة المنتجات الغذائية فهو اقل من مستوى التوظيف في الصناعه ككل وكذلك المعادن. وهذا الانخفاض ناجم عن ظروف هذه الصناعات والبيئة التي تعمل فيها والمعوقات الصناعية وتحديداً فيما يتعلق بالتمويل وظروف السوق بالنسبة للسلعة مثل العرض والطلب، والسياسات والاجراءات والعراقيل الاسرائيلية الهادفة الى الحد من تطور هذه الصناعات اضافة الى عدم وجود اسواق مال كفؤه تسمح بتمويل المشاريع الصناعية الكبيرة وعدم وجود تشريعات تنظم عمليات التأسيس للشركات ، (نصر، 1996، ص2) .

ويوضح (الجدول رقم 2) ان ما نسبته 78% من عدد المؤسسات تشغل حتى اربعة عمال، اما المؤسسات التي تشغل من اربعة عمال الى تسعة فتبلغ نسبتها 14.42%. وهنا يتبين ان 92% من المؤسسات الصناعية صغيرة الحجم وذات طابع عائلي اما المؤسسات التي تشغل من عشرة عمال الى تسعة عشر عاملاً فبلغت ما نسبته 5.4%، وهذا ما سوف يعكس نفسه على حجم الانتاج .ويلاحظ انخفاض نسبة المؤسسات التي تشغل من 20 الى 49 عاملاً حيث بلغت 1.8%، اما التي تشغل من 50 الى 99 عاملاً فبلغت 0.28% والتي تشغل اكثر من 100 عامل 0.13% ، ويعود ذلك كما ذكر الى الفترة الزمنية التي تم تأسيس المؤسسات الصناعية فيها.

**4-6 الشكل القانوني للمنشآت الصناعية**

يوضح الشكل القانوني للمنشآت الصناعية شكل ملكية هذه المنشآت ويعكس ذلك نفسه على رأس المال والعمالة وتتميز الصناعات الفلسطينية بسيطرة الملكية الفردية عليها من خلال المنشآت الفردية التي تشكل 86% من مجموع المنشآت، تلتها من حيث الكيان القانوني شركات المحاصة 7.4% وشركات المساهمة الخصوصية 4.2% اما باقي المنشآت التي يعود كيانها القانوني الى الشركات العادية العامة والعادية المحدودة والمساهمة العامة والمنشآت محدودة الاسهم وشركات الضمان والجمعيات التعاونية والخيرية والشركات الاجنبية فتشكل 2.4% ،(انظر الجدول رقم 3).

ويعود ذلك الى الظروف التي مرت بها هذه المنشآت والتي اثرت بشكل مباشر على كينونة الشكل القانوني للمنشآت الصناعية. وقد عمدت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى عدم خلق المنشآت الصناعية التي تستطيع المنافسة، كما ساهمت هذه السلطات في تراجع المنشآت الصناعية الكبيرة التي كانت قد اسست ما قبل عام 1967، وذلك عبر اغلاق المؤسسات المالية



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والمصرفية، وهذا ما عكس نفسه على قدرة المنشآت الصناعية على التطور في ظل انعدام مؤسسات التمويل، مما اضطر اغلب هذه المنشآت الى اغلاق ابوابها وتقليص حجم نشاطها، وهذا ما ادى الى الاعتماد على التمويل الذاتي بإنشاء المنشآت الفردية والقائمة على العمالة العائلية وبالتالي اثر ذلك في الشكل القانوني لهذه المنشآت .

### 4-7 كثافة العمل ورأس المال

بلغت كثافة رأس المال خلال عام 1998 للصناعه ككل (4604.32) دولاراً ، ولكن اختلفت هذه الكثافه في التعدين واستغلال المحاجر حيث بلغت (15141.7) دولاراً. اما امدادات الكهرباء والغاز والمياه فبلغت(5676.3) دولاراً وللصناعات التحويلية (4320.60) دولاراً (انظر الجدول رقم 1 ). وكانت كثافة رأس المال عام 1994 لجميع فروع الصناعة (6090.1) دولار، فيما بلغت في التعدين واستغلال المحاجر (16184.7) دولاراً وفي امدادات الكهرباء والغاز والمياه (6600) دولاراً، وفي الصناعات التحويليه بلغت (5817.5) دولار ،(الجهاز المركزي للاحصاء ، 1998).

يلاحظ ان كثافة رأس المال الى العمل قد انخفضت في الصناعة خلال عام 1998 عما كانت عليه سنة 1994 بنسبة 24.3%، وفي المحاجر والتعدين انخفضت بنسبة 6.4% وتراجعت كثافة رأس المال الى العمل في الصناعات التحويلية بنسبة 25.7%، وفي امدادات الغاز والكهرباء 14%.

### 4-8 الانتاجية والأجور

'تعرف الانتاجية على أساس مقدار مساهمة العمال في العملية الانتاجية ، من خلال القيمة المضافة مقسومة على عدد العمال. وتشير المعطيات الى ان انتاجية العمال على مستوى الصناعة ككل بلغت خلال عام 1998 ما قيمته (9148.7) دولاراً، بينما بلغت في صناعة التعدين واستغلال المحاجر (12944) دولاراً، اما الانتاجية في الصناعة التحويلية فبلغت (9119) دولاراً، وامدادات الكهرباء والغاز والمياه (7377) دولاراً ،(انظر الجدول رقم 1) . وهنا يلاحظ ان الانتاجية في التعدين واستغلال المحاجر هي الاعلى مقارنة مع الجوانب الاخرى للصناعة .

اما بالنسبه للاجور خلال عام 1998 على مستوى الصناعة ككل فقد كانت (3962.54) دولاراً ، بينما بلغت في التعدين واستغلال المحاجر (6209.39) دولاراً، اما في الصناعة التحويلية فبلغت (3862.21) دولاراً وامدادات الغاز والكهرباء والمياه (7411.89) دولاراً،



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(انظر الجدول رقم 1) وبناء على ذلك يلاحظ ان الانتاجية والاجور غير متساويين، فالعامل لا يحصل على اجر بمقدار مساهمته. ولكن بلغت نسبة تعويضات العاملين الى القيمة المضافة في الصناعة 28.91% وفي المحاجر والتعدين 30.04% وفي امدادات الغاز 47.58% وفي الصناعات التحويلية 28.56%.

### 4-9 مساهمة القطاع الصناعي في التجارة الخارجية

ساهم قطاع الصناعة التحويلية في الصادرات خلال عام 1997 بنسبة 42.6% من اجمالي الصادرات السلعية الفلسطينية، فيما بلغت قيمتها 61.8 مليون دولار وتمثل 15.4% من اجمالي الناتج في قطاع الصناعة التحويلية، (المراقب الاقتصادي، 1999، ص23) في حين تتركز هذه الصادرات بصناعة الحجر والرخام، حيث شكلت 33.3% من صادرات الصناعه التحويليه و41.2 % من انتاجه، بينما تسهم صناعة المنسوجات بنسبة 46% من اجمالي مبيعات النسيج للصادرات ، وبنسبة 4.5% من الصادرات الصناعية. اما صناعة الجلود والاحذية 47.6% من اجمالي مبيعاتها للصادرات وتشكل 8.8% من صادرات الصناعة، بينما صادرات الاحذية 44%من مبيعاتها و7.4% من الصادرات الصناعية .

وتشكل الواردات السلعيه من اسرائيل 92% من اجمالي الواردات للضفة الغربية وغزة خلال عام 1993 . وتشكل الصادرات من نفس المصدر اكثر من 80% الى اجمالي الصادرات لنفس العام ،(نصر،1996، ص16) مما يعني ان اسرائيل لا زالت تسيطر على هذا القطاع الصناعي من خلال الاستيراد والتصدير، وبالتالي هذا ليس من مصلحة الصناعة الفلسطينية ولا يسهم في تطورها وهذا ما يجعل اسرائيل عند تطبيق سياسة اجرائية معينة كالاغلاق وغيره من زيادة الخسائر الفلسطينية، وهناك تقديرات على مثل هذه الخسائر حيث قدرت بحوالي مليار خلال سنة 1996 و 850 مليون سنة 1995 ،(شعبان وديوان،ص7،1999) .

وعلى ضوء ما تقدم عن الصناعة الفلسطينية يمكن توضيح بعض النقاط المهمة التي يستدعي اخذها في الاعتبار عند الحديث عن تنمية القطاع الصناعي الفلسطيني:

1. القوى البشرية، هناك توقع وحسب تقديرات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ان يصل عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة الى 3.1 مليون نسمة حتى نهاية عام 2000 وحوالي 4.7 مليون خلال عام 2012 ،(نصر،1996،ص37) مما يعني تنامي قوة العمل الفلسطينية وبالتالي لا بد من توفير فرص العمل لمواكبة التزايد السكاني المستقبلي، الامر الذي يستدعي حشد الجهود والامكانات لتحقيق هذه الغاية من خلال زج القطاع



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخاص واشراكه في هذة المسؤولية الوطنية وتؤكد الدراسات توافر بعض المواهب التجارية والمهارات المهنية لدى القطاع الخاص الذي يمتلك قدرات عالية وامكانيات مثبته للعمل في ظل الظروف الاقتصادية والسياسيه الصعبة. وبالتالي يستطيع هذا القطاع ان يسهم في حل مشكلة البطالة.

2. تطور ودائع قطاع البنوك، التي وصلت حتى عام 1999 الى ما يقارب 2875.13 مليون دولار ،(سلطة النقد ، 2000). وهذا يشير الى توفر التمويل اللازم للصناعة والقطاعات الاخرى، مما يعني تزايد قدرة القطاعين القطاع العام والخاص على الاستثمار وتطوير البنى الاقتصادية المختلفة وتحديداً في القطاع الصناعي الذي سوف يترك الترابطات الخلفية والامامية على الاقتصاد ككل، لان الاقتصاد الفلسطيني يحتاج الى الاستثمار المباشر الذي يجعل القيمة المضافة اعلى ما يمكن من خلال الاستثمار الصناعي ولا سيما في الفروع الصناعية القادرة على منافسة الصناعات المشابهة في الاقطار الاخرى .

3. الشبكات الدولية، يوجد بين الفلسطينين المنتشرين في بلاد العالم وبخاصة اوروبا والولايات المتحدة رجال اعمال ناجحون، وهؤلاء يستطيعون من خلال اتصالاتهم والشبكات الدولية التي يمتلكونها كالاسواق الخارجية، رفد الاقتصاد الفلسطيني بالخبراء او المساعدات الفنية على صعيد رأس المال، حيث قدرت ثروات هؤلاء الفلسطينيين بحوالي 40-80 مليار دولار، (شعبان وديوان ،ص11،1999) .ومن هنا تكمن اهمية دور السلطة التنفيذية الفلسطينية في تهيئة كافة الظروف الاقتصادية وبالتحديد البيئة الاستثمارية من اجل تشجيع الفلسطيني قبل الاجنبي على الاستثمار داخل فلسطين، مما يعني ان تجنيد مثل هذه الطاقات سوف يسهم في رفع طاقة القطاع الصناعي الفلسطيني .

**4-10 مشكلات الإنماء الصناعي**

يواجه الاقتصاد الفلسطيني كغيره من اقتصادات الدول النامية، صعوبات وتحديات تؤثر على نموه، واضافة الى ذلك فانه يعاني ايضاً من تشوهات مختلفة نابعة من الظروف الخاصة التي يعيشها وفي مقدمتها سياسة الالحاق بالاقتصاد الاسرائيلي التي جعلته يختلف عن باقي اقتصادات العالم. وقد تجلى تأثير هذه التشوهات على القطاع الصناعي الفلسطيني، وادى الى الحد من قدرته التنافسية والى ارتباط معظم المواد الخام التي تستخدم في العملية الانتاجية باسرائيل ، اضافة الى عمله في بيئة تتسم بعدم الاستقرار الأمني والسياسي وما خلفه ذلك من اثار على البيئة الاستثمارية في فلسطين. ولقد ادت هذه العوامل الى ضعف نظام التمويل وعدم



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

استخدام رأسمال ذاتي في مشاريع كبيرة، مما يحول دون تحقيق وفورات اقتصادية، اضافة الى ضعف دور سوق رأس المال (Asfour, 1990).

ولم تقتصر مشاكل القطاع الصناعي على الظروف العامة المشار اليها، فقد واجه ايضاً صعوبات مباشرة يمكن تلخيصها بما يلي (ابو شكر، 1991):

أ. العقبات المتعلقة بالعوامل التشريعية، مثل: النقص في تشريعات الاستثمار المحلي والأجنبي والتشريعات التي تستهدف دعم الصادرات .

ب. نقص المعلومات، كتلك المتعلقة بالواقع الصناعي المحلي والاسواق الخارجية للمنتوجات الصناعية التي لا يستطيع الافراد والشركات والمنشآت الصناعية فتحها وحدهم.

ت. الفقر في خدمات البنية التحتية ، من حيث تهيئة المناطق الصناعية وايجاد المؤسسات الداعمة مثل المؤسسات المالية ومؤسسات الابحاث والتصدير .

ث. العقبات المتعلقة بالتسويق والناتجة عن صغر حجم السوق المحلية ومحدودية فرص التصدير الى الخارج .

ج. المعوقات المتعلقة بمصادر التمويل الذاتي والقروض والمساعدات الخارجية ، وارتفاع تكاليف الانتاج ومدخلاته، وبالتالي فإنه يعاني من ضعف التمويل، فالنشاطات الانتاجية بجميع مراحلها سواء مرحلة توفير عناصر الانتاج او ما بعد الانتاج والانشطة المساندة مثل التسويق المحلي او الخارجي والدعاية وغيرها، لا تتم الا بتوافر الامكانات التمويلية. وتتضح مشكلة التمويل في العديد من الفروع الصناعية، فمثلاً في الصناعات الدوائية تبين ان التمويل فيها يتم بشكل اساسي من المصادر الذاتية للشركات العاملة في هذا الفرع وان شركتين فقط منها اعتمدتا على التمويل من القروض حيث شكلت القروض في الاولى 30% وفي الثانية 13% من حجم التمويل الاجمالي (مكحول، 1999). اما صناعة البلاستيك في قطاع غزة فقد لوحظ ان الفروع المختلفة في هذه الصناعة تعاني من غياب التسهيلات المصرفية ونقص التمويل ،(نوفل، 1998) . كما تعاني صناعة الجلود من مشاكل تمويلية، حيث يتم التمويل في جميع المدابغ من خلال توفيرات ذاتية لأصحابها واقاربهم (مكحول،1998) ويمتد هذا الضعف في التمويل ليشمل صناعة الملابس التي تعتبر احدى اهم الصناعات الفلسطينية، اذ يعاني 65% من مصانع الالبسة من نقص التمويل مما أثر سلباً على تحديث خطوط الانتاج وشراء مدخلات الانتاج خاصة القماش (مكحول،1999). كما يعاني فرع المناشير والكسارات والمحاجر من



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نقص التمويل، اذ تبين ان 74% من المناشير يتم تمويلها من مصادر ذاتية وان 20% منها تعتمد على تمويل ذاتي ومشترك (قروض وذاتي)، اضافة الى صعوبة تمويل رأسمالها التشغيلي (مكحول وابو الرب،1999).

ح. وتتفاقم صعوبات التمويل التي تواجه الصناعة الفلسطينية عندما تضاف اليها مشكلة الاهتلاك، فقد ادى ضعف راس المال في فلسطين الى تخلف القطاع الصناعي بشكل عام ، اذ لم يكن رأس المال كافيا لتغطية الاهتلاك في الالات والمعدات. ويعني هذا ان ضعف راس المال ليس ناتجا عن ضعف الادخار فحسب وانما يعود ايضاً لعدم توفر فرص استثمارية مجدية اقتصاديا، وذلك نتيجة الوضع السياسي العام المتسم بعدم الاستقرار، وعدم توفر نظام مالي متطور يسمح باستقطاب هذه المدخرات وتحويلها الى فرص انتاجية، مما ادى الى توجيه المدخرات نحو الاستثمار في المباني السكنية ( نصر، 1996).



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

## 5-البنوك التجارية وحجم مساهمتها في التمويل الصناعي

يجمع المراقبون والاقتصاديون على ان البنوك في فلسطين قد توفرت لها نسبيا البيئة المناسبة بالمقارنة مع ما كان عليه الوضع قبل عام 1993 . وهذه البيئة ساعدت في اعادة فتح البنوك والمؤسسات المالية التي كانت قد اغلقت ابان حرب حزيران 1967 بامر عسكري يحمل رقم 7 والذي وضع حداً للنشاط المصرفي في الاراضي المحتلة، وتبعه الامر العسكري رقم 9 الذي تم بموجبه تجميد حسابات البنوك في ذلك الحين (عبدالكريم، ص9 ، 1993) وبعد اعادة فتح هذه البنوك، تقدم عمل القطاع المصرفي خلال الاعوام القليلة الماضية بشكل ملحوظ باتجاه استقطاب اكبر للمدخرات الفلسطينية وهذا ما سوف يتضح في جزء لاحق من هذه الدراسة .

### 5-1 تطور الفروع البنكية :

تواجد على الساحة الاقتصادية الفلسطينية قبل عام 1993 بنكان هما بنك القاهرة عمان في الضفة الغربية وبنك فلسطين المحدود في قطاع غزة . اما خلال الاعوام من 1995 الى 2000 فقد ازداد عدد البنوك بشكل ملموس ليصل الى 22 بنكاً، منها 13 بنكاً اجنبياً و 9 بنوك فلسطينية. أي ان البنوك الاجنبية شكلت 60% من مجموع البنوك العاملة في فلسطين. وحتى عام 2000 وصل عدد الفروع المصرفية في مدن الضفة والقطاع الى 115 فروع تابعة الى 22 بنكاً. ، (سلطة النقد الفلسطينية، 2000).

### 5-2 حجم وتطور الودائع :

تعتبر ودائع الافراد والمؤسسات احد اهم مصادر اموال البنوك التي تستطيع من خلالها ان تساهم في تمويل الانشطة الاقتصادية كالصناعة والزراعة وغيرهما، وبالتالي فإن هذه الودائع هي التي تحدد مستوى النشاط الاقتصادي للبنك، من خلال التسهيلات وحجمها وتوزيعها القطاعي. لقد بلغت الودائع في البنوك حتى نهاية 1999 ما قيمته (2875.13) مليون دولار، حيث شهدت ارتفاعاً نسبياً بلغ عام 1999 ما نسبته 19% عما كانت عليه عام 1998، كما شهدت هذه الودائع ارتفاعاً نسبته 68% في عام 1999 قياساً بما كانت عليه عام 1996 (انظر جدول رقم 4).ويلاحظ ان هناك تطوراً دائم في حجم هذه الودائع ويعني ذلك زيادة تعامل المواطنين مع البنوك التجارية .



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعندما يتم تصنيف الودائع حسب نوع الحساب، يلاحظ ان حسابات الودائع لأجل تشكل النسبة الأكبر من حجم الودائع، فقد بلغت هذه الحسابات عام 1996 ما نسبته 51% وفي عام 1999 بلغت 59.9% بارتفاع نسبي بلغ 95.6% عما كانت عليه عام 1996. وهذا يعني ان ارتفاع عدد الفروع البنكية وزيادة الوعي المصرفي والثقة بالنظام المصرفي ، تؤدي الى زيادة الودائع وبخاصة الودائع لأجل بحيث تفوق باقي انواع الودائع في جميع سنوات العمل المصرفي وتتقدم على الودائع تحت الطلب وودائع التوفير. وهذا ما يجب ان يؤثر ايجابا في زيادة القروض البنكية وتحديدا للقطاع الصناعي الذي هو أحد القطاعات حاجة للتمويل طويل الاجل والذي يمكن ان يستند الى الودائع لاجل، التي تكون عادة على شكل ودائع مربوطة لدى البنوك باسعار فائدة متفق عليها مسبقا بين اطراف العلاقة. وتمنح الحسابات لأجل البنوك قدرة على التصرف بهذه الاموال كونها محددة بفترة زمنية (مدة ربط الوديعة).

اما الحسابات الجارية فقد بلغت خلال عام 1996 ما نسبته 34.5% من حجم الودائع ولكنها بلغت عام 1998 ما نسبته 28% وفي عام 1999 بلغت 27% حيث شكلت نسبة التغير في عام 1999 عما كانت عليه في عام 1996 ما قيمته 31.8% .

اما حسابات التوفير خلال عام 1996 فقد بلغت ما نسبته 14% وانخفضت الى 12% عام 1998 وحتى عام 1999 ارتفعت حتى وصلت 13.1%، ولكن بلغ التغير في عام 1999 عما كانت عليه سنة 1996 ما نسبته 55.6% .

من خلال ما تقدم يلاحظ ان الودائع لأجل ازدادت بوتيرة متصاعدة وفي الوقت ذاته شهدت ودائع التوفير والودائع تحت الطلب تراجعاً نسبياً لتتجه نسب التراجع نحو الودائع لأجل وهذا ما ادى الى ارتفاعها. وتؤكد هذه المعطيات ان البنوك استطاعت ان تستقطب ادخارات الافراد من خلال طرح فوائد أعلى على ودائعهم ، حيث أنه كلما زادت سنوات ايداع الاموال والمبلغ المودع فان العوائد تكون اعلى ، وهذا ما تسعى اليه البنوك في توظيفها لهذه الاموال .

### 3-5 الائتمان المصرفي :

يتم استخدام جزء من اموال البنوك في القروض، وحتى تبقى في حالة من الامان المالي، فإن البنوك تفضل ان تحافظ على نسبة سيولة لديها لمواجهة احتياجات السحب. وقد بلغت التسهيلات الى حجم الودائع عام 1996 ما نسبتة 24.7%، وفي عام 1999 بلغت 35%، وذلك بازدياد نسبي قدره 137% عما كانت عليه عام 1996(سلطة النقد،2000 ) . إذن هناك تطور في حجم التسهيلات من قبل البنوك ناتج عن بدء التحسن في بيئة العمل المصرفي، وتراكم تجربة



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

البنوك على مدار الفترة السابقة، اضافة الى التعميمات المتواصلة التي تصدرها سلطة النقد الفلسطينية والتي كان آخرها " تعميم رقم20أ-98 بتاريخ 1998/5/8 ، والذي يطمح بأن تصل نسبة التسهيلات من 30% الى 40% (سلطة النقد، 1998) .

ومن زاوية اخرى، وعند تحليل هيكل هذة التسهيلات يلاحظ ان القروض شكلت الى اجمالي التسهيلات خلال عام 1996 ما نسبتة 34.5% ، اما في عام 1999 فقد شكلت 43.3% ، في حين سيطر الجاري مدين على التسهيلات فشكل اعلى مستوياتة عام 1996 حيث بلغ 60%، ولكنه شكل في عام 1999 ما نسبته 52.8% أي بتغير بلغ 87.7% عما كان عليه في عام 1996 . اما السحوبات المصرفية فكانت اقل مما هو متوفر في هيكل التسهيلات ولكنها ارتفعت خلال الاعوام التي مضت. ففي عام 1996 شكلت هذه السحوبات ما نسبته 5.2% ووصلت عام 1998 الى أعلى مستوياتها 6.7% وفي عام 1999 بلغت 3.9%، حيث بقي التغير ايجابياً وبنسبة 73% عما كان عليه عام 1996 (سلطة النقد، 2000)، ويعزى ذلك الى الوعي المصرفي الذي بدأ ينمو ، والتعرف على طرق اخرى لتمويل الانشطة المختلفة .

اما فيما يتعلق **بالتوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية المباشرة** على الانشطة الاقتصادية فقد لوحظ ان التجارة العامة شكلت اعلى نسب لها تحديدا خلال عام 1996 حيث بلغت 37.20%، ووصلت ادنى مستوى لها خلال عام 1998 ببلوغها 24.7%، وعادت لترتفع خلال عام 1999 الى 26.39%. ويلي التجارة العامة تصنيف اغراض اخرى فبلغت 28% عام 1996 واصبحت 39.5% خلال عام 1998، وفي عام 1999 شكلت 32.01% . ولكن هذا الجانب يستحوذ على أعلى نسبة تسهيلات ( انظر الجدول رقم5) .

وشكلت **التسهيلات الصناعية وهي الاهم** بالنسبة لمشكلة الدراسة، اعلى نسبة لها عام 1996 حين وصلت الى 19.5% أي ما قيمته (87.7) مليون دولار، اما عام 1997 فقد انخفضت الى 12.90% بمبلغ (79.3) مليون دولار، وتواصل هذا الانخفاض عام 1998 بحيث بلغ 10.90 % بقيمة (90.5) مليون دولار. ولكنها انخفضت بنسبة بسيطة في عام 1999 لتصبح 10.53% بمبلغ (105.92) مليون دولار ومع ذلك ظلت منخفضة قياساً بعام 1996 من الناحية النسبية. وهذا الانخفاض ناتج عن زيادة نسبة التسهيلات الموجهة نحو خدمات ومرافق عامة. اما التسهيلات الصناعية فتأتي في المرتبة الرابعة من بين توجهات التسهيلات ( انظر الجدول رقم 5) ويدل ذلك على انه في الوقت الذي تصدر سلطة النقد التعاميم الخاصة حول التسهيلات يلقى ذلك تاثيراً الايجابياً يتضح من خلال ارتفاع نسب التسهيلات، وفي الوقت ذاته



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعلى الرغم من ان نسب الائتمان الصناعي كانت مرتفعة خلال عام 1996 الا انها انخفضت بسبب عدم الاهتمام بخصوصية القطاع الصناعي وحاجته الى التمويل .

ويلاحظ تركيز البنوك على الجاري مدين ، في الوقت الذي تعمل بعض الدول على تخفيضه من خلال ادوات السياسات الاقتصادية، حيث بلغت نسبة الجاري مدين الى اجمالي التسهيلات في الاردن 48 % سنة 1982 وسنة 1987 بلغت 41% وبلغت سنة 1992 ما نسبته 33 %. وهذا ما ينسجم مع نسبة الائتمان التجاري الممنوح "(الحمارنة،1994 ،ص567،)، لكون هذا النوع من التسهيلات قصير الاجل وتحدده المعرفة الشخصية والضمانات المطروحة وهي في الغالب تأمينات نقدية، وبالتالي تكون العوائد عليه أعلى والرقابة عليه مستمرة من خلال حركة حسابات المقترض كونها تتم عن قرب في الفرع مانح التسهيلات (مقابلة، مسؤول تسهيلات، البنك العربي). ويعني هذا ان نسبة الضمانات المتوفرة تجعل من الجاري مدين يشكل اعلى نسبة بين التسهيلات الائتمانية، ويرجع ذلك ايضا الى ان البنوك الاجنبية تفضل عادةً المعاملة المصرفية وتقديم تسهيلاتها الى عملائها ذوي المعرفة واصحاب السجل الجيد في التزاماتهم اتجاه البنك " وهذا ما يؤكده الادب الاقتصادي بتقنين الائتمان ( credit rationing ) بمعنى انه عندما تقل الاموال المعروضة للاقراض يعطي المقرضون الافضلية الى العملاء القدامى على حساب العملاء الجدد الذين لا يملكون تاريخاً ائتمانياً مقنعاً، وينتج عن هذا عادة ازدياد حصة الشركات الكبيرة على حساب الشركات الصغيرة. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة يعني هذا تقنين الائتمان المحدود لصالح العملاء القدامى على حساب العملاء الجدد "(حامد،1996، ص9، ) .

وفيما يتعلق بنسبة **التسهيلات الصناعية** الى حجم الودائع لدى البنوك ، يلاحظ تراجع مستمر من الناحية النسبية، ففي عام 1996 شكلت هذه التسهيلات ما نسبتة الى الودائع 4.8% ولكن هذه النسبة وصلت خلال عام 1997 الى 3.8% بتراجع نسبته نقطة مئوية واحده. وشكلت ادنى مستوى لها خلال عام 1998 حيث بلغت 3.7% اما في عام 1999 فوصلت الى 3.6% ، وتنسجم هذه النسبة من الودائع الموجهة الى الصناعة مع التراجع العام في التسهيلات الصناعية.

**4-5 هيكل استثمار الاموال في البنوك:**

يجري توزيع الاموال المستثمرة في البنوك وفقا للجهات التي تستثمر فيها، ويتضح ان ما هو مستثمر لدى البنوك في فلسطين وبعض الأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية شكل ما نسبته 14.6% عام 1996 وارتفعت هذه النسبة عام 1999 الى 18.4% بقيمة 453 مليون دولار (سلطة النقد، 2000).ويعتبر هذا النمو ايجابيا من حيث ابقاء نسبة من هذه الاموال في



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فلسطين، لان ذلك سوف يدفع البنوك في نهاية المطاف الى استغلال الاموال في عمليات الاقراض والاستثمار المحلي المباشر من قبلها، لان بقاء الاموال دون استثمار يعني انها ستفقد ما يدفع من فوائد للمودعين، ودون ان تتقاضى البنوك اي عوائد عليها ، وحتى تتجاوز البنوك مثل هذا الامر فانها تلجأ الى البحث عن الفرص الافضل لاستغلال مثل هذا الفائض من الاموال.

ويتم استثمار النسبة الأعلى من هذه الاموال خارج فلسطين ، ففي عام 1996 شكلت الأموال المستثمرة خارج فلسطين ما نسبته الى حجم الاموال الكلي 85.3% بقيمة (1562.5) مليون دولار ، وانخفضت هذه الاستثمارات انخفاضا طفيفا عام 1997 واصبحت 81.6% بقيمة (1931.4) مليون دولار وفي عام 1998 بلغت 79% بقيمة (2142.3) مليون دولار. وتشير هذه المعطيات ان الاموال المستثمرة خارج فلسطين انخفضت عام 1997 بنسبة 3.7% قياساً بعام 1996، ثم انخفت عام 1998 بنسبة 2.6% عما كانت عليه خلال عام 1997. وارتفعت قليلاً عام 1999 لتصل الى 79.5% بما قيمته 1711 مليون دولار . ورغم هذا الارتفاع الطفيف (0.5%) في عام 1999 قياساً بالعام الذي سبقه الا ان النسبة بقيت منخفضة بالمقارنة مع السنوات السابقة. وهذا يعني ان سلطة النقد بدأت تتحرك بإتجاه تقليص استثمار الاموال خارجياً من اجل استغلالها في فلسطين، وبهذا الخصوص أصدرت التعميم رقم 20أ _98 الى جميع البنوك يدعوها فيه الى تقليل نسب التوظيفات الخارجية للبنوك من 90% كحد اقصى من حجم ارصدتها الى 65% (سلطة النقد، 2000 ). الا ان الارصدة الخارجية للبنوك لم تحقق حتى عام 1999 هذة النسبة المقررة بل حققت ارتفاعاً بسيطاً نسبته 0.5% عما كان عليه عام 1998. ومع ذلك فإن تعميم سلطة النقد قد اثر ايجاباً في زيادة ، نسب التسهيلات الائتمانية التي بلغت 35%حتى عام 1999، "وهذا يعكس عدم قدرة الجهاز المصرفي على استغلال واستثمار هذه الاموال داخل البلاد بسبب المناخ الاقتصادي غير الملائم، في الوقت الذي تشتد فيه حاجة الوطن الى الاموال لتنفيذ مشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية،(رجب، ص4،1998) ومع ذلك استثمرت هذه البنوك 63.9 مليون دولار لغاية آذار 1999 وذلك من خلال المساهمة بشركات محلية وطنية. والنتيجة التي يمكن ملاحظتها هنا انه ليست هناك شركات صناعية باستثناء شركة الشمال الصناعية التي تسعى لإنشاء المناطق الصناعية، وشركة فلسطين للاستثمار الصناعي، وبلغت نسبة مشاركة البنوك في هاتين الشركتين 29.8% الى حقوق الملكية،( ماس ، 1999، ص6) .

وفي هذا الشأن "يمكن استخدام الاساليب المناسبة لمواجهة احتياجات القطاع الصناعي المتزايدة للتمويل مثل تقديم القروض والضمانات بمختلف صورها من خلال البنوك والمؤسسات



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المالية، في ترتيب العمليات التمويلية وتوفير الائتمان للصناعات والحرفيين "( اتحاد المصارف العربية،1987، ص78) ويعنى هذا التمويل غير المباشر للاستثمار الصناعي بتاسيس الشركات التي تقوم بدورها في اسناد القطاع الصناعي من ناحية التمويل ، وهذا لم يلاحظ في فلسطين.

**5-5 معوقات التمويل الصناعي:**

هناك العديد من الاسباب التي تحد من رغبة الجهاز المصرفي في التوسع الائتماني وزيادة نسبة التمويل الصناعي ، كون هذا الجهاز احد مصادر منح الائتمان، وهناك عوامل أدت الى تدني التمويل الصناعي، وهذه العوامل تمثل وجهة نظر البنوك :

1. البيئة السياسية والاقتصادية : وتتمثل بعدم وضوح الرؤيا السياسية ازاء المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية وعدم فاعلية التشريعات الخاصة بخلق بيئة استثمارية يسودها الاستقرار والوضوح ، وهذا ما يجعل القدرة على التنبؤ ضعيفة عندما يتعلق الامر بقرارات استثمارية واقتصادية يمتد تاثيرها عبر سنوات قادمة. فالقطاع الصناعي الفلسطيني يحتاج للتمويل طويل الاجل كون المردود المالي الصناعي يحتاج الى مدى زمني بسبب ارتفاع حجم راس المال المطلوب فيه، (مقابلة مسؤول تسهيلات بنك الاردن ). ولا تميل البنوك العاملة حاليا الى منح القروض طويلة ومتوسطة الاجل. وتتردد في انتهاج هذا الاسلوب التمويلي مما يعكس نفسه على تمويل الصناعة وهذا ما تتفق معه دراسات سابقه (العبادي،ص26 ،1997)، على ان 63% من البنوك تبتعد عن هذا التمويل، الامر الذي اثر علىالتسهيلات بانخفاض نسبها الاجمالية مقارنة مع الدول الاخرى، ففي الاردن بلغت 80% من حجم الودائع وفي اسرائيل 95% واقلها مصر 39%( انظر الجدول رقم 6).
2. الضمانات المطلوبة : حفاظاً على اموال المودعين وتقليل مخاطر منح الائتمان، فأنه يطلب من المقترض مجموعة من الضمانات يمكن حصرها بالرهن العقاري والضمانات النقدية او الضمان الشخصي بان يتم احضار كفلاء يقومون بالتسديد عند تقصير طالب القرض . وتولي البنوك اهمية خاصة لموضوع الضمانات، اضافة الى النقص في القوانين مثل قانون البنوك وقانون الشركات وقوة الجهاز القضائي واستقلاليته تؤثر في الضمانات وحجمها وهذا ما تتفق معه دراسات سابقة اشارت الى ان 74% من البنوك تولي اهمية لهذا الجانب (العبادي، ص26،1997). ويلاحظ ان 23.4% من القروض في الضفة و35% في قطاع غزة كانت مسنودة بموجودات تستخدم تقليديا كضمان، جرى منح الباقي على اساس حسابات مجمدة او ضمانات شخصية او شيكات مؤجلة وبلغت نسبة اعتماد العقارات



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كضمان 20.4% والمركبات 2% من القروض في الضفة والاوراق المالية 1% ،(حامد،ص25،1996) .

3. العوامل الشخصية لطالبي الائتمان : كنقص المعلومات عن طالب التمويل تواجه اقسام التسهيلات في البنوك احياناً بان يكون طالب الائتمان قدم الجدوى الاقتصادية المطلوبة بصورة جيدة، ولكن عند تقييم طالب الائتمان يلاحظ عدم قدرته على ادارة المشروع المنوي اقامتة. وفي احيان اخرى يحدث العكس، حيث يلاحظ ان الافراد طالبي التمويل مؤهلون من الناحية الادارية والمهنية ولكن الجدوى التي قدموها غيرجيدة ،( مقابلة ، مسؤول تسهيلات البنك العربي) وتتفق مع ذلك دراسات سابقة ، اضافة الى ان هذا العامل يستحوذ على 62% من الاهميه بالنسبه لقرار الائتمان (العبادي،ص 25 ،1997).

4. المشاكل المحاسبية وعدم مسك الدفاتر بصورة صحيحة وقانونية ، في المشروعات القائمة، يتجنب الافراد عادة اللجوء الى مكاتب المحاسبة القانونية خوفا من الملاحقات القانونية ( مقابلة ، مسؤول تسهيلات الاسلامي العربي ) ،اضافة الى ضعف مهنة المحاسبة نفسها وبالتالي يقومون بأحضار الميزانيات للمشروع غير معتمدة من مكاتب التدقيق المحاسبي، وفي اغلب الاحيان تكون غير دقيقة ( مقابلة ، مسؤول تسهيلات القاهرة عمان) . وبالتالي توصلت دراسات سابقة الى نفس النتيجة، وهي ان البنوك تعطي هذا الجانب أهمية بنسبة 49% (العبادي، ص26 ، 1997)

5. قلة الوعي المصرفي والائتماني : لحداثة وجود البنوك في فلسطين ما زال المواطنون لا يعرفون بشكل كامل حتى الان الانظمة المصرفية واساسيات التعامل مع البنوك، والتأقلم مع سيطرة العمل الرسمي فيها من حيث اسناد الوثائق في كل المعاملات الامر الذي يسهل مهمة المواطن لدى البنك خلال عملية سداد القروض واقساطها المستحقة والفوائد وطرق احتسابها وانواع القروض وضماناتها وطبيعة الانشطة المصرفية ،(مقابلة ، مسؤول تسهيلات بنك فلسطين الدولي).

6. عدم وضوح او وجود برامج وخطط للتنمية الاقتصادية والتي على اساسها تبنى الخطط الاستراتيجية التمويلية للبنوك سبب من اسباب تدني حجم التمويل للقطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الصناعي .

وبعد مناقشة الودائع والتسهيلات والتمويل الصناعي ومعوقاته وبعض المؤشرات المهمة في عمل البنوك يتضح ما يلي :



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

1. تتحدد السياسات الائتمانية في فلسطين من خلال سلطة النقد، معتمدة على التعاميم التي تصدرها من حين لآخر بهدف رفع نسب الائتمان وتقليل حجم الاموال المستثمرة خارج فلسطين، ولكن في الوقت ذاته لم يلاحظ اصدارها لقرارات تتعلق بزيادة الائتمان في قطاعات اقتصادية محدده بحاجة ماسة للتمويل كالقطاع الصناعي، الذي يعتبر احد القطاعات الرائدة لاي تنمية اقتصادية منتظرة، ومن اسباب انخفاض الائتمان والتمويل الصناعي عدم ترخيص بنوك صناعية على غرار بنك الانماء الصناعي الاردني الذي يعنى بالتمويل الصناعي، وركزت خطة التنمية السداسية لسلطة النقد الفلسطينية للاعوام 98-2003 على حل مشكلة الاسكان في فلسطين وتطوير انشطة للتمويل طويل الاجل والرهن العقاري وانشاء مؤسسة ضمان القروض ، وضمان الودائع وبنك تنمية زراعية "(سلطة النقد ، ص91،1998)، ولم تتضمن الخطة اية اشارة الى الدعم الصناعي، سوى الاستنتاج فقط انها تساهم في دعم التمويل طويل الأجل وبالتالي ليس هناك اولوية للصناعة في برامجها، وهذا ما اتضح من تقارير سلطة النقد .

2. هناك سيطرة من قبل البنوك الاجنبية علىالنظام المصرفي الفلسطيني وهذا ما جعل البنوك الوافدة تستحوذ على ما نسبتة 81.5% من اجمالي موجودات البنوك لتبقي 18.5% للبنوك الفلسطينية (الحسيني، 2000 ) وهذا الامر المهم جعل حجم التسهيلات منخفضا مقارنة مع الدول الاخرى ، لأن البنوك الاجنبية تستثمر الاموال لدى اداراتها وهي التي تقرر طرق الاستثمار وغيره . وكذلك لأن ادارات هذه البنوك موجودة في الخارج الامر الذي يصعب عليها تقييم ظروف السوق الفلسطينية بشكل جيد.

3. ليس هناك اي توجه لدى البنوك تجاه القطاع الصناعي أو معاملة القروض الصناعية معاملة تفضيلية ، او دعم وتسهيل مهمة طالبي التمويل الصناعي ، وهذا ناتج عن عدم وجود سياسة معينة من قبل الهيئات المسئولة عن القطاع الصناعي وعدم وجود السياسة الائتمانية المناسبة التي تنسجم مع حاجة القطاع الصناعي ولكون البنوك القائمة بنوك تجارية هدفها الاول هو الربح وتركيز النشاط حيثما وجدت عوائد اكبر. ولهذا يتحدد منح الائتمان بمدى توافر العناصر الرئيسية التي تنسجم مع سياسة البنك . وبالتالي لا يزال اهتمام البنوك بالتمويل الصناعي اقل من اهتمامها بالقطاعات الاخرى وتحديدا التجاري، ويتضح ذلك من خلال نسبة التسهيلات الصناعية الى حجم التسهيلات العام ، وحجم الودائع العام، وهذا ناتج عن تردد البنوك في منح الائتمان الأمر الذي يظهره ارتفاع نسبة الجاري مدين ، اضافة الى تركيز البنوك على العوامل الشخصية للمقترض وليس على الجدوى الاقتصادية التي تشكل



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جزءاً من قرار التمويل، وهذا يعني ان البنوك تتبع سياسات متحفظة في منح الائتمان مقارنة مع الدول المجاورة ، وبالتالي لا يزال التمويل موجهاً للاغراض التجارية .

4. البنوك في فلسطين لا تقوم بعمليات التمويل التأجيري، وهذا ما يلاحظ في عملياتها الائتمانية، ويتمثل التمويل التأجيري في مساهمة البنوك بانشاء شركات تأجير المعدات على ان يتحمل المستأجر الاصلاح والضريبة والتأمين. ويعتبر هذا التمويل من أهم وظائف ومهام البنوك المعاصرة وجاء اعتماده لمساعدة البنوك في لعب دور اكثر حيوية في الاقتصاد .

5. الضمانات التي تستوفيها البنوك الفلسطينية ما زالت تقليدية من الناحية المصرفية ، وقد لوحظ انها بالكامل مغطاة اما بضمانات نقدية او عينية او بضمان شخصي، وهذا يعني محدودية الضمانات المتوفرة لدى المقترضين .

6. عند مناقشة توزيعات الودائع لوحظ ان الودائع لأجل شكلت النسبة العظمى في هيكل الودائع وبالتالي فان ارتفاع هذه الودائع يزيد من نسبة السيولة لدى البنوك ويعطيها القدرة على التصرف بهذه الودائع وتحديداً في مجالات الاقراض طويل ومتوسط الأجل .

7. هناك ضعف في دور السلطة في تهيئة الظروف لبيئة استثمارية مناسبة وبخاصة البنية التحتية وسن القوانين الخاصة التي تسهم في ضبط العمل المصرفي، وتحدد توجهات التنمية الصناعية، وتشجيع البنوك على التعاطي مع هذة التوجهات والتشريعات اللازمة لتنشيط الاقتصاد. وجدير بالذكر ان هناك رزمة من القوانين صدرت، واخرى لم تصدر مثل قانون البنوك الذي يحمي اموال البنوك والمودعين ويسترجع حق البنك من المقترضين، وبالتالي فان التمويل الصناعي ولخصوصيتة يتاثر سلبا بالعوامل المذكورة اعلاه.



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

## 6- مؤسسات الإقراض غير الهادفة الى الربح ودورها في التمويل الصناعي

تلعب مؤسسات الاقراض غير الربحية دوراً في تنمية الاقتصاد الفلسطيني من خلال مساهمتها في تمويل القطاعات الاقتصادية بشكل عام والصناعة بشكل خاص، وذلك من خلال برامجها الاقراضية المتنوعة. ويتفاوت نشاط هذه المؤسسات عبر فاعليتها الاقتصادية وحجم التمويل الذي تستطيع التصرف به ومصادر هذا التمويل وفترته الزمنية.

هناك العديد من هذه المؤسسات في أرجاء الضفة الغربية وغزة، وبالتالي فإن هذا الجانب من الدراسة لا يشمل جميع هذه المؤسسات وانما بعضاً منها، وذلك لتشابه الظروف التي تعمل فيها من ناحية المشكلات المختلفة. ومن ناحية اخرى ومع نهاية عام 1996 كان هناك 22 منظمة إقراض غير حكومية في فلسطين، قدمت مشاريع اقراض على المستوى المحلي لعدد كبير من الانشطة الاقتصادية. وفي العام ذاته قدمت قروضاً ل 10420 مقترضاً قيمتها 16.4 مليون دولار، وشكلت 3.9% من مجمل الاقراض البنكي ،(حامد، وآخرون، 1996 ،ص26). وخلال السنوات الثلاث السابقة قدمت قروضاً تقدر ب 115 مليون دولار، أي ما يعادل 38-39 مليون دولار سنوياً (ماس، ص2،1998) . ولكن وحسب تقديرات البنك الدولي (ص38،1999) فإن الضفه الغربية وقطاع غزة تعانيان من فجوة في التمويل البالغ الصغر ( المصمم لتلبية احتياجات الفقراء القادرين على تنظيم المشروعات) ، حيث بلغ حجم التمويل الحالي (4.64) مليون دولار والمطلوب (21.8) مليون دولاراً بفجوة تبلغ (17.2) مليون دولاراً، وبالتالي فهي تغطي ما نسبته 21.2% من حجم التمويل المطلوب. واما عدد المقترضين الحاليين، فبلغ (9795) مقترضاً من اصل 43000 المحتملين وبالتالي فإن هذه المؤسسات تغطي ما نسبته 22.7% من طالبي القروض. وكذلك لا بد من الاشارة هنا الى ان بعض طالبي التمويل يتقدمون لطلب التمويل من اكثر من مؤسسة، مما يعني ان 43 الف طلب بعضهم مكرر وبالتالي نسبة 22.7% قد تبدو اقل من الرقم الحقيقي لعدد طالبي التمويل، وفي هذه الدراسة سوف يتم التركيز على ابرز هذه المؤسسات .

٥٤٢٨٨٩

### 6-1 صندوق التنمية الفلسطيني

بدأ العمل في صندوق التنمية الفلسطيني عام 1996 . وتنبع أهمية هذه المؤسسة من كونه وريثاً لثلاث مؤسسات سبقته، وهي مجموعة التنمية الاقتصادية، والشركة العربية للاقراض والتنمية والمؤسسة العربية الفنية للتنمية، وتتجلى هذه الأهمية بعملية الاندماج التي نتج



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عنها، والمشاريع التي يتولى الصندوق اقراضها مقارنة بالمؤسسات المتخصصة الاخرى، واحجام القروض وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية التي يقوم بعملية التمويل فيها (مقابلة ، مدير مشاريع صندوق التنمية).

**المشاريع التي مولها الصندوق**

بلغت قروض الصندوق خلال عمله(2263 ) قرضاً متضمنة قروض المؤسسات الثلاث التي تشكل منها منذ بدأت بمزاولة العمل عام 1988 ولنهاية 1999 وتتفاوت نسبة تركز هذة القروض ما بين الضفة والقطاع والقدس ، ففي الضفة الغربية بلغت 1762 قرضاً بنسبة 78%، بينما بلغت في منطقة القدس 172 قرضاً بنسبة 7.6%، وفي قطاع غزة بلغت 329 قرضا بنسبة 14.5% من مجموع القروض الاجمالية .

وتتوزع القروض من ناحية العدد والتي بلغت (2263) وتتوزع على الزراعة بنسبته 57.18 %، وتليها الصناعة 29.16 %، والخدمات 6.27 %، السياحة 6.27 % وتمويل رأس المال التشغيلي 1.1% .وهذا ما ينطبق على اجمالي القروض في الضفة وغزة والقدس .

أما فيما يتعلق بالتوزيع على مستوى الضفة فقط والتي بلغت (1762) قرض نجد أن الزراعة تستحوذ على ما نسبته 65 % من عدد القروض والصناعة 26 % والقروض الخدماتية 3.9 % والسياحية 4.6 % ورأس المال التشغيلي 0.03 % ،(انظر الجدول رقم 7) .

وعندما يتم توزيع القروض حسب المبالغ فإنه يلاحظ ان الضفة بإستثناء القدس تحصل على ما نسبته 73.3% من حجم التمويل بمبلغ (40,157,001)، وهذه النسبة موزعة على القطاعات الرئيسية للاقتصاد. فالتمويل الصناعي حصل على ما نسبته 48% وتليه الزراعة 27.5%، والخدمات 8.4% والسياحة 15%، وتمويل رأس المال التشغيلي 0.08% .ويستنتج من هذه المعطيات أن صندوق التنمية الفلسطيني يولي أهمية لتمويل الصناعة الفلسطينية ( الجدول رقم 8) . كما اتبعت ادارة الصندوق استراتيجية تمويلية حددت فيها حصة الصناعة من التمويل 30% والزراعة 30% والسياحة 30% والخدمات 10% (PDF: Lending Policies, 1999 ).وتعبر هذه النسب عن الاستراتيجية المقررة ولكن الواقع التمويلي لصندوق التنمية فاق المخطط، وبالتالي استحوذت الصناعة على نسبة اعلى من المقرر لها.

أما اذا اخذنا التوزيع الصناعي للقروض جغرافياً، فيلاحظ من خلال الجدول رقم 9 ان مناطق شمال الضفة تحصل على أعلى حصة من التمويل الموجه الى الصناعة أي ما نسبته 31.98% وكذلك الامر من ناحية عدد القروض الصناعية والتي بلغت نسبتها 26.67%. وتليها مناطق جنوب الضفة الذي تشكل 28.89% من اجمالي التمويل وعلى 21.97% من عدد



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القروض الصناعية، تليها مناطق الوسط التي حصلت على 20.79% من المبالغ و21.21% من عدد القروض. ويلاحظ ايضاً ان نسبة القروض الصناعية لقطاع غزة من ناحية المبالغ بلغت 11% ومن عدد القروض 24%، الا ان متوسط القرض في غزة اقل من المتوسط العام للقروض لدى الصندوق. وبالتالي فإن الضفة الغربية تتميز بتوزيع جغرافي متساو تقريباً بين المناطق مما يُمكن صندوق التنمية من التأثير الافضل في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتحديدًا الصناعة .

ولا بد من الاشارة هنا الى ان نسبة المشاريع المقبولة بلغت 60% أي ان 40% من المشاريع التي تقدمت بطلبات للتمويل تم رفض طلباتها بسبب عدم توفر الضمانات الكافية أوعدم جدوى المشاريع المقدمة اقتصادياً او بسبب ضعف مصداقية طالب التمويل (مقابلة مدير مشاريع صندوق التنمية). ويجدر الاشارة هنا الى ان التمويل الصناعي المطلوب الذي تم بموجب طلبات قروض خلال الفتره 1996 وحتى نهاية 1999 بلغ (29,462,299) دولاراً وكان مفترضاً لهذه المشاريع ان تشغل (1791) عاملاً عند التنفيذ، الا ان التمويل الذي منح يشغل ما يقارب (876) عاملاً بمتوسط وصل الى 4.5 عامل للمشروع الواحد ( صندوق التنمية، 1999) .

ويتضح كذلك ان طبيعة المشاريع التي تمت الموافقه عليها ونفذت تنحصر في مجالات اهمها الغذائية بنسبة 20% والنسيج 5% والصناعات الدوائية والكيماوية 6% والصناعات المعدنية الصغيرة 15%، الكسارات ومناشير الحجر 23% والورش الصغيرة 30%،( مقابلة، مدير المشاريع بصندوق التنمية).

**ميزات صندوق التنمية الفلسطيني**

1. تركيز هذه المؤسسة ينصب على القطاعات التي لا تهتم بها البنوك التجارية، كالصناعة مثلاً التي يشكل اقراض البنوك لها نسبة لا تتعدى 11%، بسبب كون البنوك لا تقرض في القطاعات التي تكون فيها المخاطرة عالية، وبالتالي يستطيع صندوق التنمية ان يقرض كونه يستطيع أن يتابع قروضه ويراقبها ميدانياً، إضافة الى ان الفوائد لديه منخفضة مقارنة مع البنوك،(ماس،1998 ص3). وتبلغ نسبة الفائدة لدى صندوق التنمية 7% اضافة الى 1% عمولة، وتصل مدة هذه القروض حتى 5 سنوات (PDF Lending Policies 1999). وبالتالي فوائد صندوق التنمية اقل من الفوائد التي تتقاضاها البنوك والتي تصل في الغالب الى 13%، ويجدر الاشارة هنا الى اموال صندوق التنمية هو من جهات مانحه مما يعطيه ذلك قدرة اكبر على الاقراض بفوائد اقل ولكونه مؤسسة غير هادفة الى الربح.



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

2. الضمانات المطلوبة غير معقدة بل سهلة التطبيق والتجميع ، وطريقة السداد تتم حسب التدفق النقدي المتوقع وطبيعة المشروع وبالتالي فان نسبة السداد عالية جداً تتراوح ما بين 95%-100%(مقابلة ، مدير المشاريع في صندوق التنمية) .
3. لديه حجم قروض يقدر بحوالي 54 مليون دولارمقارنة مع غيره من المؤسسات الاقراضية المتخصصة مما جعل لديه حجم من الموارد المالية اهلته بأن يساهم في تنمية المشاريع التي قام باقراضها اضافة الى انتشارها في المناطق الفلسطينية، وهذا ما دفع فيه الى انشاءه المؤسسة المصرفية الفلسطينية للعمل كبنك للأنماء والتي حازت على ترخيص سلطة النقد خلال اذار 2001 اضافة الى قيامها بوظائف البنوك التقليدية وبدأ العمل خلال نفس الفترة.

**2-6 أوكسفام كويبك**

وهو برنامج اقراضي بتمويل من الحكومة الهولندية كمنحة لمرة واحدة للشعب الفلسطيني بقيمة مليون دولار. بدأ العمل في هذه المؤسسة سنة 1996.

**التمويل الصناعي لدى اوكسفام :**

يشكل الانتاج الصناعي حسب تصنيف القائمين على هذا البرنامج ما نسبته 25% من حجم التمويل و 28% من اعدادها (اوكسفام، 1999) . ويقصد بالانتاج هنا ما يتعلق بصناعات نسائية خفيفة كصناعة الحلوى والسراميك والخياطة وغيرها، وحصلت على 25% من مجمل الاقراض. اما بقية القروض فكانت للقطاعات الاقتصادية الاخرى (مقابلة، مديرة اوكسفام) .

**التوزيع الجغرافي للقروض**

حصلت رام الله على 30.69% من حجم التمويل النسبي وتليها جنين 21.83% اما بيت لحم فحصلت على 15.64% ، ونابلس 8.71% والخليل 5.71% وطولكرم 4.62% ، والقدس 12.79%(اوكسفام، 1999) .اما بشأن توزيع التمويل ما بين الضفة والقطاع، فيلاحظ ان الضفة تحصل على 57% بما فيها القدس وقطاع غزة يحصل على 43%، ويبلغ متوسط قروض البرنامج 7459 دولارا( اوكسفام، 1999).

**3-6 جمعية الشبان المسيحية**

تشرف هذه المؤسسة على برنامج تحسين قدرات المجتمع ، ويتم تمويل هذا البرنامج من قبل الحكومة الامريكية بنسبة 35% والحكومة الهولندية بنسبة 65% ويبلغ هذا التمويل 3 ملايين دولار ويستهدف تمويل الورش الصناعية الصغيرة في فلسطين من خلال التركيز على ذوي المهن،(مقابلة، جمعية الشبان).



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

**عدد القروض الممنوحة من الجمعية ومصادرها**

لقد شكل التمويل الذي مصدره الحكومة الامريكية والذي بدأ العمل فية عام 1995 وحتى نهاية 1999 ما نسبته 71.4% من اجمالي تمويل البرنامج ويبلغ متوسط القرض 5000 دولار للقرض الواحد. أما القروض من قبل الحكومة الهولندية فتشكل 28.6% من حجم التمويل وبدأ العمل فيها عام 1998 ، وبلغ متوسط القرض 7000 دولار (مقابلة، المدير المالي لجمعية الشبان المسيحية).

**التوزيع المهني للتمويل**

تشكل القروض الممنوحة للنجارة والحدادة والميكانيك بأنواعها والالمنيوم والخياطة 90% من حجم التمويل، وتشكل القروض الممنوحة للمحاجر وصيانة وتصليح الادوات الصحية والتدفئة المركزية والكهرباء 5%، بينما تشكل مهنة تصفيف الشعر "الصالونات" اضافة الى المختبرات ما نسبته 5% (جمعية الشبان المسيحية، 1999). وتتحدد هذة النسب في هذا البرنامج بموجب سياسة مخطط لها مسبقاً وتشكل استراتيجية وخطة التمويل. ويتبين ذلك من خلال التركيز على المهن والورش الصناعية المختلفة، مما يساهم في تطوير الصناعات الصغيرة عبر تمويلها وخلقها لفرص عمل جديدة .

**التوزيع الجغرافي للتمويل**

حصل شمال الضفة الغربية على ما نسبته 30% من حجم التمويل الكلي، ومنطقة الوسط على 25% ، يليها الجنوب على 12%، بينما يحصل قطاع غزة على 33%. وهذا التوزيع ناتج عن حجم الطلب بصورة اساسية ووفاء المقترضين بالتزاماتهم اتجاه الجمعية ،(مقابلة، المدير المالي لجمعية الشبان ).

**4-6 الانروا**

تعمل الانروا ضمن برنامجين: الاول برنامج مكافحة الفقر(poverty alleviation project ) وبدأ العمل فيه عام 1996 ويهدف الى منح القروض المتوسطة والتي تستهدف المشاريع الاستثمارية لشراء المعدات والاجهزة للورش الصناعية، اضافة الى تمويل الخدمات والزراعة والتجارة ويستوفي هذا البرنامج عمولة سنوية نسبتها 3% وفائدة متناقصة نسبتها 7%، وهو يمول المشاريع الجديدة والقائمة. والثاني برنامج اقراض المشاريع الصغيرة (loan program for small and micro enterprises) وبدأ العمل فيه عام 1998 ويهدف الى تمويل المشاريع الصغيرة والصغيرة جداً، وهي قروض سريعة مدتها ستة شهور، ومقر هذا



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

البرنامج نابلس وتمويله قليل وصغير ويبدأ من 600 دينار، وبعد التسديد يتم تجديد القرض لسقف اعلى قيمته 4800 دينار (مقابلة، مديرة الانروا ).

**التوزيع القطاعي للتمويل**

يتم العمل في هذا البرنامج (برنامج مكافحة الفقر) برأسمال يبلغ حجمه 2.8 مليون دولار، وحصلت الخدمات على أعلى نسبة منه بلغت 56.5%، ومن عدد القروض حصلت على 57.2%. ثم تأتي الصناعة في المرتبة الثانية حيث حصلت على 41.8% من حجم التمويل وعلى 40% من عدد القروض، وتأتي التجارة في اقل مستوياتها ضمن تصنيف القائمين على البرنامج لها، فحصلت على 1.7% من حجم التمويل و 2.8% من عدد القروض (انظر الجدول رقم ، 10). ويلاحظ ان سيطرة الخدمات على الحصة الكبرى من التمويل تتفق مع حجم مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الفلسطيني، ومستوى تشغيل الايدي العاملة فيه. ولكن من الملاحظ ايضا ان نسبة التمويل الصناعي مرتفعة، فلدى الصناعة متوسط القرض الواحد اعلى منه لدى القطاعات الاخرى حيث بلغ المتوسط (13815) دولار وبلغ المتوسط في التجارة (8183) دولار وفي الخدمات (12972) دولار. وهذا يؤكد ان الصناعة بحاجة الى التمويل، وأن هناك تركيزاً ملموساً من قبل البرنامج على الصناعة كونها تشغل نسبة عالية من الايدي العاملة الفلسطينية، اضافة الى تحقيق هدف البرنامج ،(مقابلة، مديرة البرنامج ).

**التوزيع الجغرافي للتمويل**

حصلت رام الله على 42.5% من حجم التمويل وتلتها بيت لحم 15.3% والخليل 15.1%، أما جنين فحصلت على 4% . بينما طولكرم 5.3%، وقلقيلية 1%. وهنا يلاحظ ان الشمال عدا نابلس يشكل بمجموعه 10.1% من حجم التمويل ونابلس وحدها 12.5%. (الجدول رقم10). تجدر الاشارة هنا الى ان التوزيع لا يتم بموجب سياسة محددة مسبقاً، وانما حسب الطلب على مثل هذه القروض، اضافة الى تقديرات البرنامج لحاجة هذا المشروع او ذاك. ويتم تنفيذ خطط التوزيع من خلال دراسة الجدوى الاقتصادية التي يعدها فريق من الانروا (مقابلة ،مديرة الانروا).

وبعد مناقشة دور المؤسسات غير الهادفه الى الربح في التمويل الصناعي يتضح الآن ما يلي:

1. تشكل مؤسسات التمويل غير الهادفة الى الربح إحدى أهم مصادر التمويل وتبلغ نسبة حصتها من التمويل الاجمالي العام 3.5% ، وقد لوحظ تزايد الطلب على التمويل الصناعي الذي تمنحه هذه المؤسسات ، فصندوق التنمية الفلسطيني لديه نسبة عالية من الطلب على



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التمويل الصناعي تفوق نسبة المعروض من قبله فعلياً، كما لوحظ ارتفاع متوسط القروض الصناعية قياساً بالقروض في المجالات الاقتصادية الاخرى.

2. ارتفاع نسب التمويل الصناعي مقارنة مع نسب التمويل الموجه الى المجالات الاخرى، وكذلك ارتفاع نسبة التمويل الصناعي من هذه المؤسسات قياساً بنسبة التمويل التي تمنحها البنوك التجارية على الرغم من ارتفاع قدرة البنوك التمويلية من حيث توفر الودائع التي تستطيع استثمارها في القروض.

3. ومن خلال حجم التمويل الذي يمتلكه صندوق التنمية وفي ضوء تجربته، استطاع تمويل الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم وبآجال قصيرة ومتوسطة، وذلك حسب ما ورد في استراتيجية الصندوق كونه يتبع سياسة تتمثل في التركيز على الصناعة بشكل خاص وتمويلها بما نسبته 48% من حجم التمويل الاجمالي الذي يتوفر لديه .

4. اندماج المؤسسات الثلاث التي سبقت تشكيل صندوق التنمية الفلسطيني مكنه من النمو والاتساع، وذلك لأنه استفاد من مقومات وموجودات وخبرات المؤسسات الثلاث التي نتج عن اندماجها، الامر الذي رفع من شأن الصندوق وأهله للتركيز بشكل اكبر على القطاع الصناعي الذي يعتمد على التمويل الكبير. وهذا ما تحقق من خلال توزيع التمويل بين مناطق الضفة، وإيلاء اهمية اكبر للتمويل الصناعي والتوزيع القطاعي، مما جعل السياسة العامة للصندوق ناجحة الامر، الذي دفع القائمين عليه للعمل من أجل انشاء بنك تنمية فلسطيني.

5. على الرغم من انخفاض حجم التمويل الذي تستطيع مؤسسات الاقراض التصرف فيه، الا ان تخصصها في جوانب محددة يسهم في تنمية الصناعات الصغيرة ، وهذا ما تؤكده تجربة برنامج تحسين قدرات المجتمع الفلسطيني الذي تقوم عليه جمعية الشبان المسيحية والانروا واوكسفام ، وهذه المؤسسات تجمعها الخصائص التالية :

أ. انها صغيرة الحجم اذا ما قورنت بحجم الجهاز المصرفي الفلسطيني ، وهذا يعني أن حجم التمويل لديها مرتفع صناعياً اكثر من الجهاز المصرفي من الناحية النسبية ، وكذلك يلزمها مصادر تمويل اضافية حتى تستطيع الاستمرار ورفع درجة تأثيرها .

ب. الضمانات التي تستوفيها هذه المؤسسات مرنة مقارنة مع الضمانات التي تستوفيها البنوك، وهذا ما يجعل حجم الطلب عليها كمصدر تمويلي مرتفعاً، وكذلك الفوائد على تمويلها منخفضة مقارنة مع البنوك.



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ت. متوسط القروض لديها منخفض ولآجال قصيرة، وذلك بهدف جعل اعداد المستفيدين من هذه البرامج اكبر، كونها تعتمد في تمويلها على الدول الاجنبية من خلال المنح والمساعدات .

ث. لم يلاحظ وجود تنسيق بين هذه البرامج من أجل انجاح سياسة معينة أو للقضاء على مشكلة اقتصادية، وذلك بسبب اعتمادها على البرنامج والخطط التي تحددها الدولة أو المنظمة مانحة التمويل ، ويلاحظ ان هذه البرامج يولي كل منها اهتمام بقطاع دون غيره.



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

## 7- مؤسسات التأمين العاملة في فلسطين ودورها في تمويل الصناعة

تشكل شركات التأمين احد عناصر النظام المالي الفلسطيني الذي يستطيع ان يساهم في تمويل القطاعات الاقتصادية ، وتحتل أهميتها من كون الافراد ونتيجة لقوانين التأمين الالزامية مجبرين على ان يؤمنوا لديها . وهناك تأمينات السيارات والمصانع وغيرها من التأمينات، حيث قدرت قيمة الالزامي منها ما يقرب من 24 مليون دولار، بينما بلغت اقساط باقي انواع التأمين 3 مليون دولار "،(عاشور، ص125،1995). وقبل التعرف على أنشطة هذه المؤسسات الاقتصادية هناك بعض المؤشرات المهمة التي تعطي هذه المؤسسات القدرة على لعب مثل هذا الدور في التمويل بكافة انواعه ، والذي تعنى به هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على التمويل الصناعي من قبل هذة المؤسسات .

### 7-1 عدد المؤسسات والتكوين الرأسمالي

قبل عام 1993 لم يكن في الضفة الغربية وغزة فروع لشركات تأمين باستثناء "الشركة العربية للتأمين " وشركة التأمين الوطنية. وفي عام 1995 بلغ عدد شركات التأمين 7 شركات وارتفع عام 1996 الى 8 شركات وعام 1997 الى 9 شركات وبقي هذا العدد ثابتاً عام 1998 . وادى ازدياد شركات التأمين الى انتشار الوكلاء في فلسطين، ففي عام 1995 تواجد 115 وكيل تأمين، وارتفع هذا العدد سنة 1996 الى 117 وكيلاً وفي عام 1997 وصل عددهم الى 187 وكيلاً (انظر الجدول رقم 11). ويعني ذلك بالنسبة لشركات التأمين استقطاباً أكبر للاموال.

ويلاحظ ايضا من( الجدول رقم 11) أن التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي لهذة الشركات يرتفع بشكل مستمر، حيث بلغ هذا الارتفاع عام 1996 ما نسبتة 26% عما كان عليه عام 1995، وعام 1997 ارتفعت ما نسبته 6% عما كان عليه عام 1996. ولكن ارتفع التكوين الرأسمالي خلال عام 1998 بنسبة بسيطة بلغت 0.066% عما كانت عليه عام 1997، وبلغ النمو الاجمالي خلال عام 1998 عما كان عليه عام 1995 ما نسبته 41%. ويعني هذا الارتفاع انتشار انواع جديدة من التأمين، كالتأمين على الحياة وازدياد الوعي التأميني لدى المواطنين وانشاء شركات جديدة وتوسيع دائرة نشاطاتها لتشمل الاستثمار في انشطة اخرى، الامر الذي يشير الى نمو الانشطة الاقتصادية سواء كانت العمرانية او التجارية، اوالسياحية، اوالصناعية، اضافة الى الاستقرار الامني النسبي ووجود التشريعات وارتفاع المستوى المعيشي للمواطنين ،(مقابلة ، محاسب غزة الاهلية للتأمين ) ولدراسة التمويل الصناعي يجب دراسة انشطة هذة



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الشركات من خلال تناول كل شركة على حدة ولصعوبة دراستها جميعها ونظراً لتشابه الظروف التي تعمل بها هذة الشركات فإنه سيتم التركيز على عدد منها بسبب سيطرتها على سوق التأمين في فلسطين .

### 2-7 شركة غزة الاهلية للتأمين

تساهم هذة الشركة في الاقتصاد الفلسطيني من خلال استثماراتها المتعددة كالاستثمار في الشركات المحلية وايداع الاموال في البنوك وغيرها من الانشطة الاستثمارية ، وقد لوحظ تطور استثماراتها بشكل ملموس حيث ارتفعت عام 1996 عما كانت علية عام 1995 بنسبة 110% وارتفعت عام 1997 بنسبة 7%، وزادت حصيلة هذا الارتفاع بنسبة 15% سنة 1998 حيث بلغت 2,643,282 دولار ، اما الموجودات لنفس السنة 16,251,807 دولار ( شركة غزة الاهلية ، 1996، 1998) ويعزى هذا التباطىء في الارتفاع لقلة الفرص الاستثمارية المجدية اقتصاديا (مقابلة ، غزة الاهلية للتأمين ).

اما فيما يتعلق بنسبة الاستثمار الصناعي الى الاستثمار الاجمالي للشركة ذاتها فإن الشركة تساهم فقط في شركتين للصناعة تشكلان نسبة منخفضة الى اجمالي الاستثمار. ففي عام 1995 بلغت هذه النسبة 4% في حين بلغت سنة 1996 ما نسبته 47.3% أما في عام 1997 فبلغت 41.5% وفي عام 1998 بلغت 271,429 دولار وهذه النسبة وصلت الى 19% . وهذا التأرجح في نسبة الاستثمار الصناعي الى اجمالي الاستثمار يعود الى زيادة الاستثمار في المجالات الاخرى.

اما نسبة الاستثمار الى الموجودات فيلاحظ انها عام 1995 بلغت 65.5% ، وفي عام 1996 ما نسبته 64% وانخفضت الى 12% عام 1997 وارتفعت الى16.2 % عام 1998،(شركة غزة الأهلية ،1997،1998 ). ويلاحظ ان هناك انخفاضاً في نسبة الاستثمار الى الموجودات خلال العامين 1997 و1998، ويرجع ذلك الى تغير التصنيف في الحساب والذي لم تدخل عليه الودائع في البنوك وشكلت نسبة هذين العامين الى اجمالي الموجودات 52.8% و 51.1% على التوالي. ويدلل ذلك على وفرة التمويل في هذة المؤسسة بحيث يوظف في الاستثمار، مما يؤدي الى انخفاض حجم الاستثمار الفعلي مقارنة مع اجمالي الموجودات . والذي يحدد الاستثمار هو السوق والعائد من الاستثمار ،(مقابلة ،محاسب غزة الاهلية للتأمين).



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

### 3-7 شركة ترست العالمية للتأمين

وهي شركة من الشركات الوافدة ، ارتفع مجموع استثماراتها عام 1998 الى (49,608,956) شيكل اسرائيلي أي بنسبة 42% عما كان عليه عام 1997 . وتقسم الاستثمارات حسب التقسيمات التي اتبعتها الشركة في العام ذاته الى ودائع بنكية وتمثل 46.1% بمبلغ (22,893,060) شيكل والاستثمار في الاراضي 22.6% بمبلغ (11,260,745) شيكل اما المساهمة في الشركات المحلية فكانت نسبتها 31.1% بمبلغ (15,455,151) شيكل ويتوزع الاستثمار في الشركات المحلية الى المساهمة في البنوك المحلية من خلال شراء الاسهم وذلك بنسبة 30% منها، وفي شركة الاتصالات الفلسطينية بنسبة 6% من مجمل استثمارات الشركات المحلية، اما أعلى الاستثمارات فكانت على شكل مساهمة في شركة ترست العقارية وبلغ حجم هذا الاستثمار 57.2% (شركة ترست، التقرير السنوي، 1998). وأهم ما يمكن ملاحظته هو انه لا يوجد هناك استثمار صناعي او تمويل صناعي من قبل هذه الشركة. اما فيما يتعلق بحجم الاستثمار الى الموجودات، فبلغ عام 1997 ما نسبته 58.5 % وفي عام 1998 وصل الى 61.4 %. وهذا يعني ان شركة ترست العقارية هي التي رفعت هذه النسبة اضافة الى انها شركة تابعة لشركة ترست للتأمين ،(مقابلة، محاسب الشركة ).

### 4-7 شركة التأمين الوطنية

تأسست عام 1992 كشركة مساهمة عامة في مدينة رام الله ، ومنذ ذلك العام واصلت هذه الشركة عملها حتى بلغ مجموع موجوداتها 29,771,587 دولاراً عام 1998، فيما بلغ مجموع استثماراتها في العام نفسه 24,951,728 دولاراً بما نسبته من الموجودات 83.8%، وتتوزع استثمارات هذه الشركة على شكل اراض وتشكل من مجمل الاستثمار 8.5% والمساهمة في الشركات المحلية 26.4% ، في حين بلغت نسبة الاستثمار في سندات الاستثمار 9.5% وشكلت الودائع لدى البنوك 19.6% ، وتشكل القروض الممنوحة من مجمل الاستثمار 35.7% ،(شركة التأمين الوطنية، 1998). ويعود ارتفاع الاستثمار الى الموجودات الى كون الشركة تبحث بأستمرار عن الفرص الاستثمارية المجدية اقتصادياً باعتبار هذه الشركة مساهمة عامة، ويشير ارتفاع ودائع الشركة في البنوك الى ان لديها الاموال التي لا تجد الفرص الاستثمارية المناسبة لان استثمارها المناسب هو في البنوك. (مقابلة ،محاسب الشركة) .

وابرز اسهامات شركة التأمين الوطنية هو الاسهام في شركة الاستشارات الطبية المخبرية بما نسبته 43.5% من مجمل الاستثمار في الشركات المحلية، و تساهم في شركة سجائر القدس



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بنسبة 6.5% من مجمل الاستثمار في الشركات المحلية، وهذا يعني ان شركة سجائر القدس هي الشركة الصناعية الوحيدة التي تساهم بها شركة التأمين الوطنية، وما تبقى 50% تشكل مساهمة في شركات خدماتية وغيرها ،(شركة التأمين الوطنية، 1998).

ويقودنا العرض السابق الى الاستنتاجات التالية :

1- شركات التأمين تهتم بعوائد الاستثمار السريعة ، والاستثمار البعيد عن المخاطرة، وايداع الاموال في البنوك على شكل ودائع مربوطة وشراء الاراضي والعقارات، وشراء اسهم بعض الشركات وتحديداً الاتصالات وباديكو .

2- لا يوجد لدى شركات التأمين استراتيجية استثمارية محددة ، وبالتالي فان ما يحدد الفرصة والقرار الاستثماري هو طبيعة السوق الاستثمارية وقرارات الادارات العامة، وتكون هذه الادارات غالباً خارج فلسطين، ولكون بعض شركات التأمين وافدة فان ذلك يحدد اولوياتها التمويلية.

3- التمويل الصناعي لدى هذه الشركات ضئيل، ويكاد لا يذكر، وتعزو الشركات ذلك الى كون الصناعة والقرار الاستثماري فيها وعملية تمويلها، بحاجة الى قرارات استثمارية دقيقة وقائمة على دراسة السوق والظروف الاقتصادية المختلفة كالأمن والوضع السياسي العام والتشريعات القائمة .

ويستنتج ان مساهمة قطاع التأمين ضعيفة في التمويل الصناعي ولا يأخذ هذا الجانب أي اهتمام على الرغم من وفرة الاموال لدى الشركات العامله في مجال التأمين بنسبة عالية من اموالها المودعة لدى البنوك.



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

## 8- الاعانات الدولية ودورها في تمويل الصناعة

تعتمد الكثير من الحكومات على المصادر الخارجية كالقروض الدولية والمساعدات، في تمويل انشطتها الاقتصادية وتطوير اقتصادياتها وبناء المؤسسات وتأهيل البنية التحتية. وفي حالتنا الفلسطينية، وبعد توقيع اتفاقيتي اوسلو وباريس تعهد الكثير من الدول بإعادة بناء المؤسسات الفلسطينية، كمؤسسات البنية التحتية الخاصة بالتنمية الاقتصادية خلال المرحلة الانتقالية، وبهدف تثبيت دعائم كيان فلسطيني ذاتي قادر على التخطيط وقيادة الشعب.

ولقد وصل اجمالي الالتزامات خلال الاعوام 1994 - حزيران 1999 ما قيمتة 4144 مليون دولار، في حين بلغ اجمالي الصرف الفعلي خلال الفترة نفسها 2458 مليون دولار، تبلغت نسبة الصرف الفعلي الى الالتزامات 59.3%. وقد تم تقديم هذه المساعدات من خلال وزارة التخطيط بما نسبته 88 % وبكدار 12 %(وزارة التخطيط والتعاون الدولي،1999).

### 8-1 التوزيع القطاعي للمساعدات الدولية

حصلت البنية التحتية من اجمالي المساعدات التي تم صرفها فعلياً من 1996 وحتى حزيران 1999 ما نسبته 30.96 % بما قيمته (475,044,000) دولار منها الطاقة ما نسبته 2.92 %، بينما حصلت الاتصالات على 0.17 % والمواصلات 3.62 % اما المياه والمجاري فحصلت على ما نسبته 17.2%، بينما حصلت تصنيف البنية التحتية على ما نسبته 7.2%، وتستحوذ على 69.04 % تصنيف اخرى حسب تصنيف وزارة التخطيط من اجمالي المساعدات الدولية ،(انظر الجدول رقم 12)، ويلاحظ مما تقدم ان التوزيع يتم وفق ما تراة الدولة المانحة مناسباً لبرامجها، وبالتالي فهي التي تحدد اوجه الصرف والقطاعات التي تستهدفها المساعدات وهذا ما يتضح من التوزيع القطاعي للمساعدات .

وقد حصلت القطاعات التي تضم الصناعة والقطاع الخاص وتنمية قطاع الانتاج حتى حزيران 1999 على ما نسبته 7% من مجموع حجم المساعدات المنفق فعلياً(انظر الجدول رقم 13) ، ويلاحظ ايضاً من الجدول نفسه ان التنمية الصناعية حصلت على ما نسبته 1.3 % من مجمل المساعدات الدولية، وخصصت هذة المبالغ لتنمية المناطق الصناعية مثل منطقة كارني ومناطق صناعية اخرى في قطاع غزة، اضافة الى تنمية الصناعات الصغيرة على شكل قروض تجارية وفترات سداد اطول لهذه القروض وبمعاملة تفضيلية من خلال فترات السداد والفائدة . وفي الوقت نفسه حصل القطاع الخاص على ما نسبته 0.38 % من اجمالي المساعدات انفقت في تنمية واقراض مشاريع هذا القطاع، مثل اقراض المشروعات والدورات الخاصة بالتأهيل،



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويتم ذلك من خلال منح الاموال الى المؤسسات التي تعنى بأقراض القطاع الخاص كالبنوك التي تقدم القروض بفوائد اقل نسبياً من القروض التي تمنحها من ودائعها. اما قطاع الانتاج فحصل حتى حزيران 1999 على ما نسبته 5.3% من اجمالي المساعدات الدولية وخصصت على الانفاق على الالات والمعدات الخاصة بالصناعة والتسهيلات الانتاجية.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للمساعدات الدولية لوحظ أن الصناعة حصلت على ما نسبته 1.3% أي ما قيمته 21 مليون دولار، بينما حصل التعليم والقطاعات المتعددة على أعلى نسبة (انظر الجدول رقم 14) ومن الجدول ذاته يلاحظ ان هناك قطاعات اخرى اقل نصيبا من القطاع الصناعي، كالبيئة والشؤون القانونية والاتصالات ودعم المرأة الا ان التنمية الصناعة تأتي في المرتبة الخامسة من هذه الناحية .

## 2-8 مصادر المساعدات الدولية للقطاع الصناعي

شكلت نسبة الصرف الى الالتزام في المساعدات الدولية الخاصة بالتنمية الصناعية حتى حزيران 1999 ما نسبته 31.3 % جاءت من عدة جهات دولية مانحة ومنها مؤسسات، بينما سجلت المساعدات التي مصدرها بنك الاستثمار الاوروبي (European Investment Bank )، أعلى نسبة التزام اتجاه الصناعة وبلغت الى مجموع الملتزم به ما نسبته 25.8% وتلية اسرائيل التي شكلت 22% من الالتزام ثم جاء في الدرجة الثالثة البنك الدولي بنسبة 15% والولايات المتحدة الامريكيه بنسبة 14.4%. وبلغ اجمالي المبالغ الملتزم بها حوالي (66) مليون دولار (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 1999) .

ومن ناحية الصرف الفعلي، ساهمت الولايات المتحدة الامريكية من المبالغ المصروفة على الصناعة بما نسبته 42.75% وبالتالي شكلت أعلى نسبة من هذة الاموال الموجهة الى الصناعة وتلتها اسرائيل 34% بينما بنك الاستثمار الاوروبي قدم 5.4% من المصروف الاجمالي وايطاليا 7.7%. اما اجمالي المبالغ المصروفة فعليا فبلغ 20.7 مليون دولار (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 1999) .

اما فيما يتعلق بتنمية قطاع الانتاج ( شراء الآت والمعدات والصيانة ) فشكل 5.3% من اجمالي المساعدات الدولية التي صرفت فعليا، بينما نسبة الصرف الى الالتزام للمساعدات التي وجهتها قطاع الانتاج 36%، وتركزت مصادر هذه المساعدات في بعض الجهات منها بنك الاستثمار الاوروبي والاتحاد الاوروبي ومؤسسة التمويل الدولية والولايات المتحدة الامريكية. وجدير بالذكر ان الولايات المتحدة صرفت جميع ما التزمت به لتنمية الانتاج، وفي المقابل



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لوحظ عدم التزام اسرائيل بحوالي 50 مليون دولار تعهدت بها(وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 1999).

وبعد استعراض الاعانات ومصادرها والمبالغ الملتزم بها والمصروف فعليا منها، وتأثيراتها على القطاع الصناعي يظهر ما يلي :

1. هناك عدة جهات فلسطينية تتلقى هذه المساعدات (مثل بكدار والوزارات)، وبالتالي فهي لا تصب في صندوق مركزي يجري الانفاق منه وفقاً لبرنامج وطني شامل محدد الاولويات.
2. الدولة المانحة هي التي تحدد اسعار معداتها وفقاً لما تراه مناسبا، وهناك العديد من الدول والمؤسسات قدمت للسلطة اجهزة ومعدات وبعثت خبراء جرى احتساب مصاريفهم ضمن المساعدات.
3. العديد من الدول هي التي تحدد اوجه الصرف والمشروعات التي تتطلب التمويل وكيفية الصرف وجدوله الزمني .
4. لوحظ ان نسبة المصروف الى الالتزام فعلياً منخفضة مما شكل أثراً سلبياً على تطور الصناعة الفلسطينية وبالتالي اضعاف قدراتها التنافسية، ولأن الدول المانحة لا تمول الصناعة الفلسطينية، فانها لا تعنى بامر دعمها عالمياً، اضافة الى انخفاض اهمية الصناعة من حجم المساعدات الاجمالية سواء التي تعهدت بها الدول او التي صرفت.
5. لوحظ تركز التمويل الصناعي من بعض الدول وتحديداً اميريكا واسرائيل اللتين شكلتا ثلاثة ارباع المساعدات المصروفة فعلياً في الصناعة، الامر الذي جعل الوضع الصناعي الفلسطيني اكثر تعقيداً، وهذا امر طبيعي لان اسرائيل واميركا تحددان اولوياتهما وتطلعاتهما وفقاً لاعتبارات سياسية مستقبلية والشروط الملائمة لتحقيق هذه الاعتبارات، كما ان الوجهة الاساسية للمساعدات الامريكية الاسرائيلية هي المناطق الصناعية مثل كارني والمنطار وبالتالي هي مناطق صناعية مشتركة مما يعني ان كلاً من اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية تمول مشاريعها اضافة الى تشغيل الايدي العاملة الفلسطينية بعيداً عن سوق العمل الاسرائيلي ويرجع ذلك الى عدة اعتبارات اهمها:

أ. الاعتبار الامني وفكرة الفصل بين الفلسطينيين والاسرائيليين، خدمة لمصلحة اسرائيلية .

ب. تكلفة العامل الفلسطيني في هذه المناطق اقل من تكلفته في السوق الاسرائيلية .

ت. التلوث البيئي. فبسبب التلوث البيئي الناتج عن المناطق الصناعية فان الاسرائيليين يفضلون ابعاد هذه التأثيرات عن المدن الاسرائيلية .



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

6. المساعدات التي تم صرفها فعلياً على الصناعة الفلسطينية منخفضة جداً اذا ما قورنت بأحتياجات هذه الصناعة.

7. 7- هناك جزء من المساعدات يتم منحه من خلال البنوك باشراف الدول المانحة حيث تقوم البنوك بتقديم هذه المساعدات على شكل قروض بالشروط البنكية نفسها التي تمنح بموجبها تسهيلاتها الائتمانية. واهم الجهات المانحة التي تتعامل مع هذا النمط هي" International Finance Corporation" التي تعنى بتنمية القطاع الانتاجي الفلسطيني، وتقيم شراكة مع بعض المشاريع مثل شراكتها مع البنك العربي الفلسطيني للاستثمار والبنك العربي المحدود في منح القروض الصغيرة، حيث تصل نسبة مشاركتها الى 37.5% في هذا البرنامج . وكذلك المنحة الفرنسية التي يتم ايداع جزء منها في بنك القاهرة عمان والبنك العربي وبنك الاردن والبنك العربي الفلسطيني للاستثمار، وتشارك الحكومة الفرنسية بنسبة 35% من قيمة القرض على شكل آلات ومعدات فرنسية الصنع، اما بقية القروض ونسبتها 65% فيتم منحها من قبل البنوك، وتنطبق عليها شروط منح القروض المتبعة لديها. ويتم اقرار القرض بموافقة البنوك بالدرجة الاولى والسلطة الوطنية الفلسطينية متمثلة في (بكدار) بالدرجة الثانية والحكومة الفرنسية بالدرجة الثالثة، وذلك بعد استيفاء شروط واهداف البرنامج. ويمنح القرض في النهاية الى الشركات. ومما تقدم يستنتج ان الحكومة الفرنسية تشارك فقط في المعدات والاجهزة التي تتلاءم والقرض المطلوب .



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

## 9- السوق المالي الفلسطيني ودوره في تمويل الصناعة

تكمن وظيفة سوق الاوراق المالية في توفير رأس المال لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية واجتذاب وتوظيف المدخرات ورؤوس الاموال الاجنبية في العملية التنموية على اسس انتاجية كفؤة وفعالة من خلال تنشيط هذا السوق وفتح المجال امام الاستثمارات الاجنبية من المشاركة وتطوير الاسواق المالية الناشئة لترفع من قدرتها على هذا الاجتذاب، بهدف التخلص من الاعتماد على الاقتراض الخارجي. والاسهام في تحقيق التوزيع الامثل للموارد المالية وبالتالي التقليل من تكاليف ومخاطر التمويل من خلال آليات التسعير العادلة الذي يوفرها السوق للإستثمارات المالية المتداولة (الشمري، 1988). ولمزيد من المعلومات راجع الخلفية النظرية في الجزء (2-2-4) .

في ظل ظروف الصناعات الفلسطينية التي تم ذكرها فان تجميع الصناعات الحرفية والعائلية في شركات مساهمة عامة صناعية سيدفعها الى الانتاج الكبير القائم على اسس اقتصادية تجعل تكلفة راس المال المستثمر اقل، وهذا يعكس نفسه على امكانية الاستفادة من وفورات الحجم .

ويتم هذا التجميع عبر تشجيع اندماج المؤسسات الصناعية الصغيرة وطرح الاسهم للإكتتاب في السوق، وبالتالي ولكون هذه السوق تجمع ما بين الطلب والعرض فان من يملك السهم يستطيع ان يبيعه، اضافة الى انه يساهم في تحفيز المدخرات في الفرص الاستثمارية الجديدة . ويرتبط نجاح هذه الاسواق بمدى تعامل المستثمرين معها من خلال البيع والشراء ويتناسب ذلك طردياً مع كفاءة هذه السوق وعدالة الفرص الاستثمارية وفعالية الجهاز الرقابي الذي يراقب سير انشطه السوق، وكما يتيح السوق الفرص الملائمة لإعادة هيكلة قطاع الشركات المساهمة العامة من خلال الاندماجات والانضمامات بينها على اسس تنافسية (عياش، 1993) وهذا بالتأكيد ما ينطبق على الشركات المساهمة العامة سواء المدرجة او التي لم تدرج ، ويكون هذا لمواجهة المنافسة بين الشركات، وقد يتحدد لذلك آلية مناسبة تنسجم وانشطة السوق المالية.

### 9-1 وظائف وأهداف سوق فلسطين للأوراق المالية

تأسست سوق فلسطين للأوراق المالية بمبادرة من شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو) وحصلت على موافقة السلطة الوطنية الفلسطينية بتاريخ 1995/7/19، وبدأ التداول الفعلي بتاريخ 1997/2/8 . حيث بلغ عدد الشركات المدرجة لغاية شباط/2000 (23) شركة، اضافة الى وجود ست شركات للوساطة المالية (سوق فلسطين للأوراق المالية، 2000). وتتولى



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وزارة المالية الفلسطينية الرقابة على اعمال السوق من خلال ممثلها في مجلس الادارة ومندوبها الدائم في السوق.

على الرغم من التطور الملموس الذي شهده النظام المصرفي الفلسطيني والزيادة الكبيرة في حجم امكاناته التمويلية، الا ان نشاطه الحالي ظل مقتصراً على مجالات التمويل قصير الاجل، وبالتالي فان هذا النظام لا يفي بالاحتياجات التمويلية طويلة الاجل لغاية الان.

لذلك فان سوق فلسطين للاوراق المالية جاءت لتلبي الحاجة لاستقطاب التمويل طويل الأجل للمشاريع الانتاجية ومشاريع البنية التحتية في فلسطين، اضافة الى حشد المدخرات في فلسطين ومن خارجها . وتكمن اهمية السوق من خلال تحقيقه لعدة اغراض اهمها اكساب الورقة المالية المتداولة صفة السيولة عن طريق خلق استمرارية التعامل بها، واضافة اعداد كبيرة من المتعاملين الجدد لم تكن موجودة في السوق الاولي، وتحديد اسعار التبادل العادلة للأوراق المالية على ضوء المعلومات المتوفرة عن اداء الجهة المصدرة لها(عبد الكريم، 1995).

### 9 -2 مؤشرات أنشطة سوق الاوراق المالية

تم ادراج اسهم ثلاث وعشرين شركة لغاية شباط 2000، منها خمس شركات صناعية وخمس شركات استثمار وثلاث شركات تأمين واربعة بنوك وست شركات خدمات .

وبالنظر الى (الجدول رقم 15) يلاحظ من خلال عدد الأسهم المتداولة لغاية شباط 2000، ان نسبة حصة البنوك تبلغ 23% وشركات الاستثمار 67% والخدمات 9% اما الصناعة فتشكل 1% . وهذه الاخيرة تشكل ما نسبته 4% من القيمة السوقية للاسهم، وما نسبته 2% من قيمة الاسهم المتداولة، ويلاحظ انخفاض قيمة الاسهم الصناعية المتداولة والقيمة السوقية وعدد الاسهم المتداولة لها مقارنة بالشركات الاخرى .

وبالنسبة للشركات الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية، شكلت شركة سجائر القدس أعلى نسبة على صعيد القيمة السوقية بين هذه الشركات، حيث حصلت على 2.4% من القيمة السوقية لجميع الشركات في السوق المالي وتلتها مصانع الزيوت النباتية 1% ثم " القدس للمستحضرات الطبية" 0.6 %، وبلغت الشركة العربية لصناعة الدهانات 0.2 %. اما بالنسبة لعدد الاسهم المتداولة فان الشركة العربية لصناعة الدهانات تحتل أعلى النسب ما بين الشركات الصناعية ببلوغها نسبة 0.8% من حجم الاسهم المتداولة للسوق، تلتها شركة سجائر القدس 0.7% اما "القدس للمستحضرات الطبية" فحصلت على نسبة 0.1%( سوق فلسطين للأوراق المالية، 2000).



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان ظاهرة انخفاض مستوى الصناعة في جميع انشطة السوق المالية لا علاقة له بقوة او ضعف هذه السوق، وانما ناتجة عن تركيبة الاقتصاد الفلسطيني، حيث ادى الاحتلال الاسرائيلي الى ايجاد حالة من الخلل في هذا الاقتصاد، اضافة الى اقتصار الصناعة الفلسطينية على صناعات عائلية وحرفية صغيرة معتمدة على التمويل الذاتي لانشطة الانتاج دون اللجوء الى انشاء شركات مساهمة صناعية تدفعها الى السوق المالية. وهنا تكمن وظيفة السوق المالية في ايجاد البيئة الملائمة لانشاء مثل هذه الشركات.

وتتحدد قدرة هذه السوق في تمويلها للصناعات من خلال تهيئة البيئة المناسبة لانشاء الشركات المساهمة العامة الصناعية وادراج اسهمها في التداول، الامر الذي يشكل رديفا تمويليا للصناعات المختلفة. وتظهر اهمية ذلك من خلال الجوانب التي تطرقت اليها الدراسة، حيث لوحظ انخفاض في مساهمة الشركات الصناعية ضمن انشطة السوق المختلفة .

وبعدما تم تبيان أهمية السوق المالية الفلسطينية في توفير التمويل وتشجيع الادخار لدى الافراد، وبالنظر الى حجم نشاط الشركات الصناعية وبعض الجوانب المهمة في السوق لوحظ ما يلي:

1) صغر حجم السوق واعتمادها فقط على عدد قليل من الشركات المدرجة حاليا بسبب حداثة السوق المالية وطبيعة ملكية الشركات القائمة في فلسطين من حيث صغرها ونمطها العائلي، وهذا كله ادى الى انخفاض في حجم نشاط السوق المالية.
2) غياب المبادرات الداعمة لانشاء الشركات المساهمة العامة التي تؤدي في النهاية الى اتساع انشطة السوق المالية وزيادة القدرة على توفير التمويل اللازم. وادى غياب هذه المبادرات الداعمة الى ضعف البنية المؤسساتية للوساطة المالية.
3) انخفاض الوعي الاستثماري والادخاري لدى المواطنين حيث بقي دون المستوى المطلوب، وهذا يعود الى حداثة العمل في السوق المالي، وبالتالي رفع المستوى الاستثماري عن كيفية التعامل مع السوق وادواته لا تقع على السوق لوحده وانما على العديد من الجهات كالسلطة الفلسطينية متمثلة بوزارة المالية وسلطة النقد والهيئات ذات الصلة.
4) احجام بعض الشركات والبنوك في فلسطين عن طرح اسهمها في سوق فلسطين للاوراق المالية بسبب وجود فجوة قانونية ناتجة عن عدم ضمان حقوق المواطنين"(ايام المال ،1999). ويعود ذلك الى ان السوق لا زالت تعمل دون قانون يحكم عملها. يضاف الى ذلك عدم تحديث وسن قوانين جديدة مثل قانون الشركات، وقانون البنوك والضرائب وعدم وجود هيئة رقابة مستقلة تضمن حسن سير عمل ونشاط السوق المالية(عبدالكريم، 1999).



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

5) نقص عدد وانواع الادوات الاستثمارية والتمويلية مما يعني الاقتصار على تداول الاسهم فقط حتى الان .

وبالاجمال مستوى تحقيق أهداف انشاء السوق لا يزال متواضعاً، فعلى الرغم من التطور الذي طرأ على ادائها خلال الفترة السابقة، الا انها لم تنجح بعد في حشد المدخرات المحلية والاجنبية وتوظيفها في الاقتصاد المحلي على شكل استثمارات في الاسهم، وعلى اسس تنافسية، اضافة الى عدم نجاحها حتى الآن في تصويب العادات والممارسات الاستثمارية التمويلية للأفراد والمؤسسات على حد سواء.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

## 10- ظروف التمويل في المنشآت الصناعية:الوضع الراهن

تعتمد المنشآت الصناعية في فلسطين على العديد من مصادر التمويل اهمها التمويل الذاتي الناتج عن الادخارات الفردية، وأرباح المنشآت الصناعية نفسها، والاقتراض من مؤسسات التمويل المختلفه. وتختلف مستويات هذا التمويل وفقا لأهميته لدى ادارة هذة المؤسسات، وفي هذا الفصل سوف يتم القاء الضوء على التمويل بجميع جوانبه من حيث تأسيس المؤسسات القائمة ومدى نشاط هذه المؤسسات والشكل القانوني، ونسبة كل مصدر من مصادر تمويل رأس المال .

### 10-1 التمويل حسب سنوات التأسيس

يلاحظ من (الجدول رقم 16 ) بأن المنشآت الصناعية التي تأسست قبل عام 1949 والتي تشكل ما نسبته 1% من عدد المنشآت العاملة، بلغ التمويل الذاتي فيها 94%، والتمويل من القروض 6%، بينما المنشآت التي تأسست خلال السنوات 1950-1967 ونسبتها 4% من عدد المنشآت بلغ تمويلها من القروض 16% والتمويل الذاتي حوالي 84% . ويرجع انخفاض التمويل ما قبل عام 1949 الى عدم توفر النظام البنكي الذي يساهم في تمويل الصناعة وعلى الرغم من وجود بنك الانكلو فلسطين الا انه وبسبب عدم وجود السوق المالية، فان هذا البنك والبنوك الاخرى لجأت الى الاستثمار في سندات الخزينة البريطانية(بسيسو،1990)، وبالتالي لم يسهما في تمويل الصناعة أنذاك. ولكن خلال الاعوام من 1950 - 1967 ، كانت البنوك القائمة تمول النشاطات الاقتصادية بما نسبته 71.4% من مجمل الودائع ( العبادي ، 1997).

وبعد اغلاق هذه المؤسسات عام 1967 انخفضت نسبة التمويل من القروض خلال السنوات 1968 وحتى 1977 الى 7.28%. وترتفع هنا اهمية التمويل الذاتي لتصبح 92.72% ، وبلغ التمويل من القروض ادنى مستوياته خلال الاعوام 1978 وحتى 1987 حيث بلغ 6.93% وبلغ التمويل الذاتي خلال الفترة نفسها 93.07%. وبلغت نسبة المنشآت الممولة ذاتيا خلال هذه الفترة 18.6% من اجمالي المنشآت القائمة ، ويلاحظ ارتفاع التمويل من القروض خلال الاعوام 1988 وحتى 1993 الى 9.55% والتمويل الذاتي الى 90.45%. اما المنشآت التي تأسست خلال الاعوام 1994 وحتى 1997 فقد شكلت 48% حيث ترتفع نسبة التمويل من القروض في تأسيس هذه الشركات الى 15% والتمويل الذاتي الى 85%، وهذا ناتج عن اعادة فتح المؤسسات المالية التي كانت قد اغلقت من قبل الاحتلال الاسرائيلي، والى تأسيس عدد اخر وتحديدا المؤسسات المساندة وانشاء بعض الدوائر ذات العلاقة بالتنمية، ويتفق 61.4% من



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عينة الدراسة على ان مؤسسات التمويل تولي اهمية لسنوات التأسيس وعدد سنوات عمل المؤسسة الصناعية عند منحها التمويل المطلوب، وان 20.5% يعارضون ذلك وفي الوقت نفسه يتحفظ 18.2% من افراد العينة (المسح الميداني الذي اجراه الباحث ).

**2-10 مؤشرات التمويل حسب المناطق في فلسطين**

هناك اختلاف في هيكلية التمويل بين المحافظات. فمن (الجدول رقم 17) وبناء على المسح الصناعي 1997 لوحظ ارتفاع التمويل من القروض في اريحا التي بلغت ما نسبته 54% من رأس المال التأسيسي، علماً ان اريحا لم تحصل سوى على 0.077 % من اجمالي التمويل على مستوى المحافظات . وبالتالي نجد اعلى نسبة من التمويل بالقروض في اريحا، بينما بلغت في بيت لحم 18.84 %، ونابلس 13 %، وتليها طولكرم 11.68 % وجنين 11.28 %. وبلغت في طوباس 2.6 %، وسلفيت 4.47 % ورام الله 5.2 % والقدس 6.16 % و قلقيلية 6.19 % والخليل 6.35 % . وبموازاة هذا الانخفاض في التمويل من القروض ترتفع اهمية التمويل الذاتي.

ويلاحظ ان حصة المناطق من التمويل تتفاوت بين منطقة واخرى ففي رام الله 14 % من اجمالي التمويل الذي يشمل التمويل من القروض والتمويل الذاتي، اما القدس 6.3 % وبلغت حصة الخليل 23.4 % وقلقيلية 2.4%، اما حصة طولكرم 5.2 % و جنين 6 % ونابلس 19 % وبيت لحم 21.6% واريحا 0.077 %. ويعتمد هذا التمويل على طبيعة المنطقة وحجمها ومدى توفر المنشآت فيها.

**10 -3 التمويل في الفروع الصناعية**

يشكل التمويل الذاتي المصدر الوحيد في بعض الفروع الصناعية ،(انظر الجدول رقم 18) كصناعة الفلزات القاعدية وصناعة الفحم والمنتجات النفطية المكررة ومعدات النقل، اضافة الى منتجات التبغ ، حيث لا يوجد تمويل من مصادر اخرى . اما فروع صناعة الآلات الكهربائية اعتمدت بنسبة 99.84% على التمويل الذاتي .

ولوحظ ان ادنى مستوى للتمويل الذاتي سجل في صناعة الاجهزة الطبية ما نسبته 73% وتلتها صناعة معدات الراديو والتلفزيون بنسبة 81%، وصناعة الآلات والمعدات الاخرى 83.69% والمركبات المقطورة 83.80%.



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اما فيما يتعلق بالتمويل من القروض فبلغت نسبته في صناعة الراديو والتلفزيون 19% والاجهزة الطبية 27% والصناعات المتعلقة بالآلات والمعدات 16.3%، تليها من حيث الاهمية صناعة المركبات المقطورة وصناعة المنتجات اللافلزية 16%. وعند ربط العلاقة ما بين نسبة التمويل من القروض وكثافة رأس المال الى العمل فيلاحظ ان هذه الصناعات كثيفة رأس المال فعلى سبيل المثال شكل رأس المال الى العمال بالمنتجات اللافلزية ما قيمته 12856.3 دولار للعامل الواحد، والمركبات المقطورة 1396 دولار ، وصناعة الآلات والمعدات 5444.4 دولارا للعامل الواحد(المسح الصناعي،1997) وبالتالي هناك علاقة طردية بعض الشيء بين نسبة التمويل من القروض وكثافة رأس المال . وبلغ التمويل من القروض في صناعة الورق 8.8 % وكثافة رأس المال 29617.8 دولار للعامل الواحد ، اما في تهيئة الجلود وصنع الحقائب فبلغت نسبة التمويل من القروض 6.09 % وكثافة رأس المال 3680.2 دولار للعامل .

من الملاحظ ان مؤسسات التمويل تأخذ في اعتباراتها نوع الصناعة التي سوف يتم تمويلها ، ويؤيد ذلك 84.1 % من الصناعيين ويعارضه 13.7% (المسح الميداني الذي اجراه الباحث). ولا تميل الصناعات التي لديها كثافة منخفضة لرأس المال الى الاقتراض من مؤسسات التمويل ، في حين ان الصناعات التي تعتمد بشكل اكبر على كثافة رأس المال تتجه للأقتراض من مؤسسات التمويل . اما اكثر الصناعات اعتماداً على التمويل من القروض فهي صناعة الاجهزة الطبية لكون هذه الصناعة تحتاج الى التمويل الكبير من اجل توفير متطلبات انتاجها مثل الآت وتقنيات الانتاج .

### 4-10 تأثير الشكل القانوني على التمويل

يلاحظ من (الجدول رقم 19) ان شركات المحاصة شأنها شأن الشركات المحدودة التي لديها تمويل ذاتي بنسبة 96.67% لا تعتمد بشكل كبير على القروض وانما على التمويل الذاتي الذي يشكل لديها 100% . كما ان المنشآت الفردية اعتمدت بنسبة 95% على تمويل ذاتي، اما الشركات العادية العامة فقد بلغ تمويلها الذاتي 94.22% ، وشركات محدودة الضمان 93.05%، شركات محدودة الاسهم 96.20% ، ويلاحظ هنا ان الشركات ذات الملكية الفردية والتي يقوم بادارتها مالكوها، تعتمد بشكل اساسي على التمويل الذاتي.

ويلاحظ ان التمويل من القروض منخفض بالنسبة الى التمويل الاجمالي لهذه الشركات، فالشركات محدودة الاسهم تحصل على تمويل من القروض بلغت نسبته 3.8% وشركات



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

محدودة الضمان 7% والشركات العادية العامة 5.78% وشركات المحاصة 3.33% والمنشآت الفردية 5%.

وخلافاً للشركات الفردية، يلاحظ انخفاض نسبة التمويل الذاتي في شركات ومنشآت المساهمة العامة والتعاونيات، فمثلا بلغت نسبة التمويل الذاتي في الجمعيات التعاونية 20.59%، كما ان هناك شركات غير مصنفه لديها تمويل ذاتي بنسبة 25.15% وهناك تصنيف اخر مثلا للجمعية التعاونية بنسبة 85.39%. الا ان الشركات المحدودة تحقق تمويلاً ذاتياً بنسبة 90.69% ، ذلك ان هذه المؤسسات تعتمد على المساعدات الخارجية الامر الذي يشير الى انخفاض في التمويل الذاتي مقابل ارتفاع في نسبة التمويل من القروض . ويبلغ تمويل الجمعيات التعاونية من القروض 14.61% ، فيما تحصل الهيئة او الجمعية التعاونية على 79.41% ، وتصنيف اخر بنسبة 74.85% والمساهمة العادية المحدودة 9.31%. اذن يلعب الشكل القانوني دوراً في التمويل من قبل مؤسسات التمويل وهذا ما يؤيده 72.2% من الصناعيين ويتحفظ عليه 22.7% ويعارضه 4.5% (المسح الميداني الذي اجراه الباحث) لأن الشكل القانوني في النهاية يعكس حقيقة المركز المالي لهذه المنشآت.

### 10-5 التمويل وحجم رأس المال

هناك العديد من المؤشرات لقياس حجم المنشأة منها رأس المال وحجم العمالة والقيمة المضافة وحجم الانتاج. فالتمويل الذاتي من جانب رأس المال يشكل ما نسبته 99.30% في المنشآت التي يقل رأسمالها عن 10 الاف دولار ، بينما المنشآت التي يكون رأسمالها في حدود 10 الاف حتى 30 الفاً يشكل التمويل الذاتي لديها 97.71% ، ويلاحظ كذلك ان المنشآت التي يصل رأسمالها حتى 50 الف دولار تبلغ نسبة تمويلها الذاتي 97%. ويقل التمويل الذاتي مع ارتفاع رأس المال، فمثلاً المنشآت التي رأسمالها من 50 الف الى 500 الف دولار يبلغ التمويل الذاتي لديها 95%، والمنشآت التي رأسمالها من 500 الف حتى مليون دولار يبلغ تمويلها الذاتي 92.39% . اما المنشآت التي يزيد رأسمالها على مليون دولار فأن تمويلها الذاتي يصل الى 80.69%(انظر الجدول رقم 20)، وهذا يقود الى نتيجة مفادها ان التمويل يحدده حجم رأس المال المستثمر في المنشآت الصناعية وعلى الرغم من تقارب نسب التمويل الا انه كلما زاد حجم رأس المال قلت نسبة التمويل الذاتي .

ان ما يمكن استنتاجه بناء على ما ذكر وجود علاقة طردية بين رأس المال والاعتماد على القروض، وكلما ارتفع رأس المال ارتفعت نسبة التمويل من القروض، ويتفق مع هذا



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاستنتاج 77.3% من الصناعيين ويعارضه 9.1% ويتحفظ 13.6%. وهذا ما تتفق معه الابحاث السابقة التي اشارت الى ان المنشآت التي تستطيع توفير ضمانات القروض تحفز مؤسسات التمويل على منحها التمويل. ولهذا فان 37% من المؤسسات القائمة لم تحصل على التمويل من القروض لعدم قدرتها على توفير الضمانات (المسح الميداني الذي اجراه الباحث، كرمول 1996).

### 6-10 التمويل وحجم العمالة

تبلغ نسبة المنشآت الصناعية التي تشغل من عامل الى اربعة عمال 33% ، وتبلغ نسبة التمويل الذاتي لديها 96.67%، أي ان هذه المنشآت تسجل اعلى مستويات التمويل الذاتي . وتبلغ نسبة التمويل الذاتي 95.58% لدى المنشآت التي تشغل من خمسة الى تسعة عمال وهذه المنشآت تشكل 40% من مجموع المنشآت ، اما تلك التي يعمل فيها من 10 الى 19 عاملاً، فتصل نسبة التمويل الذاتي فيها الى 90% . ويتضح من المعطيات السابقة ان نسبة التمويل الذاتي تنخفض كلما كان حجم العمالة في المنشآت اكبر، أي ان هناك علاقة تناسب عكسي بين نسبة التمويل الذاتي والعمالة، فالمنشآت التي تشغل من 20 - 49 عاملاً تبلغ نسبة التمويل الذاتي فيها اقل من سابقتها، وتشكل 84.69%،والمنشآت التي تشغل 50 - 99 عاملاً تبلغ نسبة التمويل الذاتي فيها 92.50%، ولكن المنشآت التي عمالتها 100 عامل فأكثر بلغ تمويلها الذاتي 76.17%، وهذه اقل نسبة تمويل ذاتي. وتشكل هذه المنشآت في فلسطين ما نسبته 0.8% من عدد المنشآت (انظر الجدول رقم 21) مما يعكس حقيقة ان المؤسسات الصغيرة في فلسطين لم تستطع خلال الفترة السابقة الاقتراض من مؤسسات التمويل بسبب الضمانات وغيرها، وهذا ما تمت دراسته في الفصول السابقة مما جعل هذه المنشآت تعتمد على امكانيات مالكيها في تمويل انشائها، وهي حالة تنسجم مع طابع المنشآت الصناعية الفلسطينية.

وعندما يتم تقييم التمويل من ناحية حجم العمالة فالجدول (رقم 21 ) يوضح ان المنشآت التي تعتمد جزئياً على التمويل من القروض لا تشكل سوى 7.37% من العدد الاجمالي للمنشآت، مما يعني ضعف التمويل من القروض، فقد بلغت نسبة التمويل من القروض لدى الشركات التي يعمل فيها من عامل الى اربعة عمال 3.3%، وبلغت نسبته لدى المنشآت التي لديها حجم عمالة من 10 الى 19 عاملاً 9.96% ، والتي تشغل 20 الى 49 عاملاً 15.31%. ويزيد هذا النوع من التمويل بشكل اكبر مع المنشآت التي تشغل 100عامل فأكثر حيث يبلغ 23.83%. وهذه المنشآت نسبتها قليلة الى اجمالي المنشآت القائمة .



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

### 7-10 التمويل حسب الترخيص

توجد نسبة مرتفعة من المنشآت غير الحاصلة على ترخيص لمزاولة العمل من قبل الجهات المختصة وبلغت هذه النسبة 33.3% أي ان المنشآت التي تحمل ترخيص نسبتها 66.7% ، ويرجع ذلك الى كون العديد منها غير مؤهل لمزاولة العمل، اضافة الى الاجراءات المعقدة التي كان الاحتلال الاسرائيلي يفرضها باستمرار من اجل احباط منافسة المنتوجات الاسرائيلية. وارتفاع نسبة اصدار التراخيص بعد تأسيس السلطة من خلال تزايد اعداد المنشآت الصناعية، وهذا ما بينته المسوحات الصناعية .

وبلغت نسبة التمويل الذاتي لدى المنشآت التي تحمل ترخيصاً صناعياً 88.34% في حين وصلت النسبة لدى المنشآت التي لا تحمل مثل هذا الترخيص الى 92.63%، ذلك ان مصادر التمويل تشترط وجود الترخيص بمزاولة العمل وذلك للتأكد من سلامة العمل، وهذا ما يتفق معه حوالي نحو 81.8% من الصناعيين ويتحفظ علية 15.9% ويعارضه 20.3% ،(المسح الميداني الذي اجراه الباحث) ويتضح ذلك من خلال (الجدول رقم 22) بأن القروض في المنشأت التي تحمل ترخيصاً بلغت 11.66% والمنشآت التي لا ترخيص لديها 7.37% تمويل قروض، ويلاحظ ان الفرق ليس كبيراً .

ومن خلال استعراض الجوانب المهمة في التمويل الصناعي والتي اشارت بمجملها الى انخفاض رأس المال المستثمر من التمويل بالقروض وارتفاع التمويل الذاتي يتضح ما يلي:

1. المنشآت الصناعية في فلسطين تعتمد بشكل اساسي وكبير على رأس المال الفردي والملكية الفردية ، وهذا ما اتضح من خلال ارتفاع نسبة هذا التمويل وصغر حجم المنشآت واقتصارها على العماله العائلية، وهذا ما ادى الى عدم التوسع بسبب وفورات الحجم الاقتصادية والتي لا تتحقق الا بانخفاض كلفة الوحدات المنتجة ويؤدي بالمنشأة الى زيادة الانتاج ورفع رأس المال المستثمر وزيادة التشغيل (عبد الكريم، 1998) وهذا ما لم يلاحظ في المنشآت الصناعية في فلسطين .
2. انخفاض نسبة التمويل الصناعي واقتصاره على التمويل قصير الاجل من قبل مؤسسات التمويل وعدم توفر التمويل طويل الاجل والمؤسسات التي تعنى بالصناعة مما نتج عنه ارتفاع نسبة التمويل الذاتي وانخفاض نسبة التمويل من القروض وهذا لوحظ اثناء بحث الجانب الخاص بالبنوك..



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

3. لوحظ بأن هناك علاقة بين كثافة رأس المال والتمويل من القروض، فكلما زاد رأس المال المستثمر وحجم العمالة في المنشأة ارتفعت نسبة التمويل الصناعي من القروض، وهذا ما وضحه العرض السابق وتحديداً في الفروع الصناعية مثل الطباعة والنشر واستنساخ وسائل الاعلام والمنتجات الغذائية وصنع الآلات والمركبات المقطورة والراديو والمعادن اللافلزية .

4. هناك اختلاف في هيكلية رأس المال بين المناطق الفلسطينية وهذا يعكس حقيقة اختلاف قدرات القائمين على هذه الصناعات ومدى ثقة مؤسسات التمويل بهؤلاء الصناعيين، وكذلك فان تركيز مؤسسات التمويل على بعض المناطق يولد مثل هذا الاختلاف في التوزيع .

5. وجود النظام المالي كالبنوك والسوق المالية ومؤسسات الاقراض المتخصصة، يسهم بشكل واضح في تمويل الصناعة، وهذا ما تبين في الفترات ما قبل 1967 وما بعد عام 1994 حيث ان هاتين الفترتين شهدتا نسبة تمويل مرتفعة من القروض للمنشآت الصناعية.

6. 70% من المنشآت الصناعية الفلسطينية تعد صغيرة الحجم من ناحية عدد العمال وتعتمد بشكل اساسي على التمويل الذاتي وهذا ما يؤكد حقيقة ان الصناعات الصغيرة لا تستطيع توفير الضمانات المطلوبة من قبل مؤسسات التمويل .

7. المنشآت الصناعية التي لديها رأسمال كبير الحجم يشكل التمويل من القروض الى التمويل الاجمالي لديها اعلى النسب في الضفة الغربية وغزة، وبالتالي هذا يؤكد بأنه عندما يزداد التمويل من القروض يكبر حجم هذه المنشآت ويتولد لديها وفورات الحجم الاقتصادية، وتتمكن بعد ذلك من الوفاء اكثر بمتطلبات مؤسسات التمويل المختلفة، وعلى العكس من ذلك بقيت المنشآت الصناعية الصغيرة الحجم صغيرة لعدم استطاعتها توفير متطلبات النمو الى حين تحقيق هذة الوفورات، مما يجعل امكانيات النمو لديها صعبة وبالتالي لا توفر الضمان الكافي لمؤسسات التمويل .



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

## 11- التوجهات التمويلية لدى المؤسسات الصناعية

تم التعرف في الفصول السابقة على التوجهات التمويلية لدى المؤسسات التمويلية المختلفة المتمثلة في البنوك ومؤسسات الاقراض المتخصصة والسوق المالية وغيرها، حيث لوحظ ان تدني نسبة التمويل الصناعي من قبلها يرجع الى العديد من الاسباب التي تحد من قدراتها في اداء دورها على اكمل وجه، وفي هذا الخصوص لوحظ ان عدم التوسع بمنح التمويل يرجع أساساً الى مجموعة من العوامل المتعلقة بمؤسسات التمويل نفسها وطالبي التمويل، ويمكن توضيح هذه العوامل على النحو التالي :

1. سياسة مؤسسات التمويل الحذرة في منح التمويل والاجراءات من أجل ضمان عائد مضمون من وراء توظيف الودائع، وهنا لوحظ ان غالبيتها ركزت على منح التمويل القصير الاجل الهادف الى تمويل الاغراض التجارية، وهذا ما وضحه ارتفاع نسبة الجاري مدين مقابل تدني نسبة التمويل الصناعي بالمقارنة مع احتياجات الصناعة .
2. ما يتعلق بقدرة المؤسسات الصناعية والمستثمرين الصناعيين على توفير متطلبات الضمان، حيث ان هناك العديد من الشروط التي تفرضها مؤسسات التمويل على الصناعيين وغيرهم حتى يتم منح التمويل المطلوب وبالتالي يصبح لزاماً عليهم توفيرها.

ومن خلال هذا الفصل سوف يتم التعرف على اهم التوجهات عند هؤلاء الصناعيين ومعوقات هذه التوجهات، اضافة الى تصورات المؤسسات الصناعية التي تكفل تطوير العلاقة بين الصناعيين من جهة والمؤسسات التمويلية من جهة اخرى .

ومن اجل هذا الغرض تم اختيار عينة من رجال الاعمال الفلسطينيين ذات علاقة بالصناعة اضافة الى مدراء الاتحادات الصناعية، وتم توزيع هذه العينة على المحافظات الفلسطينية وفق تقدير نسبي وبما يخدم الدراسة، وتجدر الاشارة الى ان هذه العينة غير ممثلة لمجتمع الدراسة وانما تم اختيارها كعينة تأشيرية للتعرف على مشكلات الصناعيين(راجع منهجية الدراسة).

### 11-1 حجم وشكل التمويل المطلوب

تختلف مستويات التمويل لدى المؤسسات الصناعية وفقاً لأهمية التمويل بالنسبة اليها ومدى حاجتها اليه، حيث يبين ( الجدول رقم 23) حول التمويل المطلوب نسبة الى رأس المال للمنشآت ان 52.3% من الصناعيين (افراد العينة التي لا تعتبر ثمثيليه لمجتمع الدراسة وانما



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تأشيرية للتعرف على بعض التوجهات التمويلية ومعوقاته، ولمزيد من المعلومات راجع المنهجية) طلبوا تمويلاً لمشاريعهم يصل الى 25% من رأس المال، بينما طلب 29.5% من الصناعيين تمويلاً يعادل 26% -50% من رأس المال، وطلب 4.5% منهم تمويلاً يعادل 50-75%، وطلب 11.3% تمويلاً يعادل 76%-100%.

ولكون التمويل الممنوح من قبل المؤسسات المالية منخفضاً بأغلبيته بالنسبة الى رأس المال ( لا يتجاوز 25% ) . فإنه يلاحظ ان توزيع الصناعيين الذين يطلبون تمويلاً تبلغ نسبته الى رأس المال حوالي 25% وأقل يجري على النحو التالي: 11.4% قصير الأجل، 18.2% متوسط الاجل و 22.7% طويل الاجل . اما الذين يطلبون تمويلاً يتراوح بين 26-50% من رأس المال فيتوزعون على النحو التالي: 4.5% قصير الأجل، 13.6% متوسط الأجل، 11.4% طويل الأجل.بينما يتوزع الذين يطلبون تمويلاً يزيد عن 50% من رأس المال على النحو التالي:4.5% قصير الأجل، 13.6% متوسط الأجل. وهنا يلاحظ ان الصناعيين الذين يطلبون اكثر من 50% من رأسمالهم لا يتجاوزون 18.1% من الصناعيين ويرجع ذلك الى انخفاض نسبة الصناعيين الذين يحصلون على تمويل بنسبة عالية على الرغم من ان طلبهم في غالبيته متوسط الأجل.

واهم ما يمكن ملاحظته في هذا السياق ارتفاع نسبة الصناعيين الذين يتوجهون لطلب نسبة تمويل تصل الى 25%، الامر الذي يشير الى تواضع نسب التمويل المطلوبة الى رأس المال، وفي الوقت ذاته انخفاض نسبة الصناعيين الذين يطلبون تمويلاً ترتفع نسبته عن 100% فأكثر الى رأسمال منشآتهم القائمة .

### 2-11 التوجه الى مؤسسات التمويل

توجه غالبية المستثمرين الصناعيين الى البنوك التجارية من اجل طلب التمويل حيث شكل هؤلاء حوالي 79.5%، اما الذين توجهوا الى مؤسسات الاقراض الاخرى فقد شكلوا حوالي 15.9%، اما اولئك الذين توجهوا الى الاشخاص والاقارب فشكلوا 4.5%(انظر الجدول رقم 23).

ويشكل الصناعيون الذين طلبوا تمويلاً بنسبة 25% واقل من رأسمالهم حوالي 52.3%، وتوجه 45.5% منهم الى البنوك التجارية و4.5% الى مؤسسات الاقراض و 2.3% الى الاشخاص والاقارب. اما الصناعيين الذين يطلبون تمويلاً بين 26-50% فيشكلون 29.6% من الصناعيين، وهؤلاء طلبوا التمويل من جهات مختلفة على النحو التالي : 20.5% من البنوك،



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

6.8% من مؤسسات الاقراض الاخرى، 2.3% من الاشخاص والاقارب . بينما يتوزع الصناعيين الذين طلبوا تمويلاً تراوح بين 51-75% ويشكلون 4.5% توجهوا جميعا الى البنوك التجارية. في حين ان الصناعيين الذين يطلبون تمويلاً بين 76-100% ويشكلون 11.3% فإنهم يتوزعون على النحو التالي: 6.8% يتوجهون الى البنوك التجارية، 4.5% الى مؤسسات الاقراض المتخصصة.اما الصناعيون الذين طلبوا تمويلاً يزيد عن 100% ويشكلون 2.3% فانهم توجهوا الى البنوك التجارية .

وهنا يلاحظ ان مؤسسات التمويل الاخرى عدا البنوك تستطيع تمويل النشاطات الصناعية المختلفة ويتضح ذلك من خلال توجه الصناعيين اليها، على الرغم من محدودية دورها التمويلي كما لوحظ من الفصول السابقة، وفي الوقت نفسه يلاحظ ارتفاع نسبة الصناعيين الذين يتوجهون الى البنوك التجارية رغم انخفاض نسبة التمويل الصناعي منها ولكنها تشكل مصدر كبير للتمويل الصناعي ما بين المصادر المختلفة وشكل هذا التمويل 11% من ودائعها ، وهنا ترتفع اهميتها رغم تحفظات الصناعيين عليها ومعوقات التمويل من قبلها.

### 3-11 اولويات التمويل

ينصب اهتمام المؤسسات الصناعية على الاهداف التي ترمي الى تحقيقها والمرتبطة بطرق واساليب الانتاج المتبعة وبهيكلية التمويل لديها. فغالبية المؤسسات والمنشآت الصناعية تهدف اساساً الى زيادة الانتاج من اجل زيادة ارباحها وتراكم رأس المال لديها، باعتبار ان تراكم رأس المال يتوقف على مدى توفر مصادر التمويل بهدف تغطية التوسع في الانشطة الانتاجية ورفع الطاقة الانتاجية .

ويمكن ملاحظة ان هناك اختلافات نسبية حول اهمية التمويل بالاقتراض من مؤسسات التمويل المختلفة، وتختلف هذه الأهمية وفقاً لحاجة هذه المنشآت لتمويل انشطتها، حيث تبين ان 95.5% من الصناعيين يحتاجون التمويل من أجل شراء معدات جديدة، بينما 84.1% منهم يحتاجونه لتحديث المنشآت القائمة، و 68.2% يحتاجونه لتمويل عمليات شراء مدخلات الانتاج المستخدمة في العملية الانتاجية. وفي الوقت نفسه يلاحظ ان 65.9% يحتاجونه لتمويل رأس المال التشغيلي في المنشآت .

ويلاحظ ان المجالات المذكورة هي التي تشكل النشاطات الرئيسية التي تؤهل المنشأة الصناعية لكي تتطور او تتراجع في ضوء وفرة تمويلها، ولكن هناك مجالات لا تعتبر مركزية في نشاطات الكثير من المنشآت، فمثلاً يحتاج 59.1% من الصناعيين الى التمويل من اجل



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تأسيس الأبنية الجديدة بدلاً من القديمة التي لم تعد تفي بأغراض النشاط الجديد والتوسع. وفيما يتعلق بنشاطات التصدير، لوحظ ان 27.3% من الصناعيين يطلبونة لهذه الغاية، بينما لا يطلب التمويل لحملات الترويج سوى 18.2% من الصناعيين .

### 4-11 علاقة التمويل المطلوب بأنشطة المنشآت

يوضح هذا الجزء من الدراسة النشاطات التي تجري داخل المنشآت الصناعية وعلاقتها بنسبة التمويل المطلوب، وذلك بهدف التعرف على ما هية الاحتياجات من الناحية الفعلية، ويظهر الجدول رقم 24 ارتفاع نسبة الصناعيين الذين يحتاجون الى تمويل تصل نسبته 50%. وبشكل عام هناك حاجة اقل في طلب التمويل كبير الحجم، ويرتبط هذا التوزيع النسبي للتمويل بمدى تقدير المنشآت الصناعية لحاجتها الفعلية من التمويل ولإظهار توجه التمويل المطلوب فإنه سيتم توضيح ذلك على النحو التالي :

**اولاً**- النشاطات التي تتعلق بتوفير مدخلات الانتاج، ويتركز 50% من الصناعيين حول تمويل هذا النشاط، فالصناعيون الذين يطلبون تمويلاً نسبته تساوي او تقل عن 25% يشكلون 31.8%، بينما يشكل الصناعيون الذين طلبوا تمويلاً تراوح بين 25-50% من رأس المال 18.2%من الصناعيين.

**ثانياً**- النشاطات التي تتعلق بتحديث المنشأة، حيث يحتاج 43.2% من الصناعيين لتمويل تصل نسبته الى 25%، كما يحتاج 27.3% منهم لتمويل يتراوح بين 25% و 50%. ويحتاج حوالي 9.1% من الصناعيين لتمويل نسبته ما بين 76% و 100% .

**ثالثاً** - لتمويل نشاطات الترويج وتمويل الصادرات، حيث طلب 15.9% من الصناعيين تمويلاً بنسبة 25% للترويج ، وطلب 18.2% منهم النسبة نفسها لتمويل التصدير .

**رابعاً**- لتمويل تأسيس الابنية، حيث يطلب حوالي 50% من الصناعيين التمويل لهذا الغرض علماً بان 29.5% منهم يطلبون نسبة تصل الى 25% من رأس المال، وما نسبته 20.5% من الصناعيين طلبوا تمويلاً يتراوح ما بين 25% و 50% من رأسمالهم لتمويل هذا النشاط.

**خامساً**- تمويل رأس المال التشغيلي، ولهذا الغرض يطلب نحو 34% من الصناعيين تمويلاً يصل الى 25% ، بينما يطلب 15.9% منهم تمويلاً يتراوح بين 25% و 50% .

وهنا يتضح ان غالبية الصناعيين يطلبون التمويل الذي لا يتجاوز 50% من رأسمالهم القائم، وبالتحديد التمويل الذي لا يتجاوز 25% من رأس المال، مما يعني ضآلة نسب التمويل المطلوب الى رأس المال، اضافة الى ان الأنشطة الرئيسية تشهد ازدياداً في حاجتها الى التمويل المرتفع .



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

### 5-11 بيئة التمويل الصناعي

تعمل مؤسسات التمويل في فلسطين في ظل بيئة اقتصادية وسياسية تختلف عن بيئة أي اقتصاد اخر فنقص القوانين والانظمة والاجراءات التي تنظم الحياة الاقتصادية بأستخدام السياسات الاقتصادية، مما يعني ان هناك اعتبارات خاصة بالمؤسسات الممولة تجعل عملية ضخ التمويل في الانشطة الاقتصادية امراً ليس سهلاً، ، لذلك فان شكل التمويل المعروض يبقي المنشآت الصناعية تعمل تبعاً للظروف التمويلية مما قد يحد من تطورها وقدراتها على التوسع والانتشار .

ولخصوصية المشاريع الصناعية فانها بحاجة الى التمويل طويل الأجل، وينبع هذا الاعتبار من كون الاستثمار الصناعي بحاجة الى رأسمال ضخم مقارنة بالاستثمار في الانشطة الاقتصادية الاخرى. ويعتمد ذلك على طبيعة المشروع. ولكن يتفق جميع الصناعيين (افراد العينة) على ان غياب التمويل طويل الأجل يؤثر سلباً على الاستثمار في القطاع الصناعي، وفي الوقت نفسه يؤكد 63.6% ان التمويل الحالي (قصير الأجل ) لا يلبي الطموحات الاستثمارية وانما يلبي الاحتياجات التمويلية المتعلقة برأس المال التشغيلي، ويتحفظ على ذلك 25%من الصناعيين ويعارضه 11.4% منهم .

ويرتبط مثل هذا الاستثمار بمدى توفر التمويل الذي يعتمد حالياً وبصورة اساسية على رأس المال الذاتي، ويعتمد جزء منه على التمويل من المؤسسات التمويلية، وفي هذا الصدد يرى 81.8% من الصناعيين ان مؤسسات التمويل لا تنشط في عملية البحث عن الفرص الاستثمارية لتمويلها، اضافة الى كثرة الشروط وتعقيداتها عند التقدم بطلبات للتمويل، بينما يعاني 90.9% من الصناعيين من ارتفاع سعر الفائدة الذي يؤدي الى ارتفاع كلفة التمويل في الضفة الغربية وغزة.

ويرى 93.2% من الصناعيين ان الوضع السياسي القائم بما في ذلك عدم وضوح الرؤيا المستقبلية يخلق جواً متشائماً ازاء مستقبل الصناعة في الضفة الغربية وغزة اضافة الى ان ذلك سوف يؤثر على رغبة مؤسسات التمويل في تمويلها النشاطات المختلفة .

### 6-11 اعتبارات منح التمويل للصناعة:

تختلف اعتبارات مؤسسات التمويل وبرامجها التمويلية، حيث ان لكل مؤسسة تمويل اعتباراتها المنسجمة مع رؤيتها لسبل تحقيق اهدافها، وفي هذا الجزء من الدراسة سوف يتم توضيح بعض المسائل التي تلعب دوراً مهماً في اقرار التمويل ومنحه، اضافة الى ان هذه



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاعتبارات نابعة من تجارب الصناعيين ومعايشتهم لمؤسسات التمويل، وبالنظر الى( الجدول 25) يلاحظ ما يلي:

1. نوع الصناعة يلعب احياناً دوراً لدى المؤسسات المالية في الضفة الغربية وغزة، ويؤكد حوالي 68.2 % من الصناعيين اللذين توجهوا الى البنوك لطلب التمويل على هذا الاعتبار، فيما يعارض ذلك حوالي 11.4%، وفي الوقت نفسه يؤكد جميع المتعاملين مع مؤسسات التمويل المتخصصة على ذلك وتبلغ نسبتهم 15.9% .
2. الشكل القانوني للمؤسسة طالبة التمويل والذي تستطيع من خلاله اظهار قدرتها على الوفاء بجميع الالتزامات المطلوبة، حيث يؤكد على ذلك 59.1%من الصناعيين الذين يطلبون التمويل من البنوك وموافقة 11.4% من الذين تعاملوا مع مؤسسات التمويل المتخصصة .
3. عدد سنوات عمل المؤسسة، حيث يلعب العمر الزمني دوراً في قرار التمويل لدى المؤسسات المختلفة ، ويتفق على ذلك 54.5% من افراد العينة الذين تعاملوا مع البنوك اضافة الى 6.8% تعاملوا مع المؤسسات التمويلية الاخرى .
4. حجم المؤسسة، ويشمل حجم نشاطاتها وحجم رأس المال اضافة الى حجم العمالة التي توظفها، وتلعب هذه المسألة دوراً بارزاً في إقرار منح التمويل، حيث هذه المؤسسات طالبة التمويل تستطيع توفير متطلبات الجهات المختلفة كمتطلبات منح التمويل. ويؤكد على ذلك 68.1% تعاملوا مع البنوك و 4.1% تعاملوا مع المؤسسات المتخصصة في التمويل.
5. حصول المنشأة طالبة التمويل على ترخيص بمزاولة العمل، ويؤكد على ذلك 65.9% من الصناعيين( افراد العينة) الذين تعاملوا مع البنوك ، اضافة الى 13.6% تعاملوا مع المؤسسات الاخرى .
6. العلاقات الشخصية مع طالب التمويل، حيث تلعب هذه العلاقات دوراً بارزاً في إقرار منح التمويل وتحديداً في الضفة الغربية وغزة ويؤكد على ذلك حوالي 61.3% من افراد العينة الذين توجهوا الى البنوك وحوالي 11.4% توجهوا الى مؤسسات التمويل الاخرى .
7. حصول المؤسسات الصناعية على شهادة (iso)، حيث يلاحظ في الضفة الغربية وغزة ان هذه المسألة لا تقف عائقاً امام التمويل وان تأثيرها ضعيف على تشجيع القرار التمويلي، ويتفق 20.5%من افراد العينة الذين توجهوا الى البنوك على الدور المهم لهذه الشهادة، وحوالي 4.5% تعاملوا مع المؤسسات التمويلية الاخرى، ويعارض ذلك حوالي 27.2% تعاملوا مع البنوك ويتحفظ 31.8% من الصناعيين .



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويلاحظ ان اولويات التمويل الصناعي في فلسطين تنبع من مدى توفر او عدم توفر مثل الاعتبارات السابقة، ويمكن ملاحظة انه من الصعب تطبيق هذه الشروط في ظل المعطيات عن الصناعة الفلسطينية، كونها صناعة صغيرة من ناحية رأس المال وحجم العمالة ، اضافة الى كونها تاسست حديثاً حيث تبين في الفصول السابقة بأن المؤسسات الصناعية التي تأسست خلال الفترة الواقعة بين عامي 1994 و1997 شكلت 48% من المؤسسات القائمة، مما يعني ان ذلك كان نتيجة التفاؤل في بداية المرحلة الانتقالية، اضافة الى ان المؤسسات التي تشغل لغاية تسعة عمال تشكل اكثر من 90%، والمنشآت التي لا تحمل ترخيص حوالي 33.5% من عدد المؤسسات القائمة. وبالتالي فان غالبية المنشآت الصناعية لا تستطيع استيفاء جميع متطلبات الضمانات، الامر الذي يعني صعوبة الحصول على تمويل او الحصول عليه بتكلفة مرتفعة، وتنسجم مع هذه الاعتبارات الراسات السابقة مثل(كرمول، 1996)

**11-7 مشكلات التمويل وآجاله(شكل التمويل)**

يختلف مستوى المشكلات التي تواجه طالب التمويل، كما يختلف شكل التمويل المطلوب في ظل هذه المشكلات، فالجدول (رقم 26) يوضح ان 79.5% من افراد العينة تواجههم مشكلة الضمانات المطلوبة منهم 18.2% توجهوا لطلب التمويل قصير الأجل واجهوا مشكلة الضمانات التي تطلبها المؤسسات التمويلية ، وتواجه هذه المشكلة 38.6% طلبوا التمويل متوسط الأجل، و 22.7% طلبوا التمويل طويل الأجل.

ويلاحظ ان 38.6% يواجهون اجراءات معقدة منهم 18.2% من الصناعيين الذين طلبوا التمويل متوسط الأجل و 15.9% من عينة الدراسة الذين طلبوا التمويل طويل الأجل. ويلاحظ كذلك ان عدم اهتمام مؤسسات التمويل بالصناعة تواجه 27.3% من افراد العينة منهم 13.6% طلبوا التمويل متوسط الأجل ، و11.4% توجهوا لطلب التمويل طويل الأجل،و 2.3% لطلب التمويل قصير الأجل . اما مشكلة عدم الوضوح في سياسات مؤسسات التمويل فقد اثرت على 15.9% من افراد العينة منهم 11.4% طالبي التمويل متوسط الأجل و 4.5% طالبي التمويل طويل الأجل.

ويمكن ملاحظة ان تأثير المشكلات السابقة يزداد على طالبي التمويل متوسط الأجل وطويل الأجل، بينما تقل بالنسبة لطالبي التمويل قصير الأجل، وتتفق الدراسات السابقة (الحسيني، 2000، الهندي، 1998) مع كون مؤسسات التمويل تميل بشكل اكبر الى منح التمويل قصير الأجل، مما جعل نسبة الجاري مدين مرتفعة، ونسبة التمويل متوسط وطويل الأجل منخفضة.



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

### 8-11 شكل التمويل واعتبارات مؤسسات التمويل

يواجه الصناعيون في فلسطين العديد من المشكلات تؤثر في تعاملهم مع مؤسسات التمويل والتي تؤثر سلباً على حجم التمويل ونوعيته، وتمثل هذه المشكلات تقييماً لطبيعة العلاقة بين المستثمرين الصناعيين ومؤسسات التمويل، ويمكن اجمال هذه المشكلات بما يلي(انظر الجدول رقم 27):

1. تفرض مؤسسات التمويل العديد من المتطلبات لكي تضمن استرداد اموالها، وتتبع هذه الشروط من رؤية هذه المؤسسات لواقع فلسطين الحالي، ويؤكد 90.9% من الصناعيين على صعوبة وتعقيد مثل هذه الشروط وتختلف هذه التعقيدات وفقاً لأجل التمويل المطلوب. ويؤيد ذلك 18.2% طلبوا التمويل قصير الأجل و 43.2% طلبوا التمويل متوسط الأجل ، و 29.6% طلبوا التمويل طويل الأجل.
2. ارتفاع كلفة التمويل أي ارتفاع سعر الفائدة، ويتفق مع ذلك 90.9% من الصناعيين (افراد العينة) منهم 15.9% طلبوا تمويلاً قصير الأجل و40.9% طلبوا تمويلاً متوسط الأجل ، و 34.1% طلبوا تمويلاً طويل الأجل، وهذا يعني ارتفاع كلفة الاستثمار مما قد يساهم في تقليل قدرة المؤسسات الصناعية على التوسع وزيادة طاقتها الانتاجية .
3. مؤسسات التمويل لا تنشط في البحث عن الفرص الاستثمارية لتمويلها، حيث يؤكد ذلك 81.8% من الصناعيين منهم 18.2% طلبوا التمويل قصير الأجل، و 38.6% طلبوا التمويل متوسط الأجل اضافة الى 25% طلبوا التمويل طويل الأجل .
4. عدم وضوح الرؤيا السياسية المستقبليةارست جواً متشائماً ازاء الصناعة واثر سلباً على تمويل النشاطات الصناعية، ويؤكد ذلك 93.2% من الصناعيين منهم 18.2% توجهوا لطلب التمويل قصير الأجل و 43.2% لتمويل متوسط الأجل، و31% طلبوا تمويلاً طويل الأجل .

### 9-11 الضمانات وشكل التمويل

تطلع المؤسسات المالية عملاءها بشكل دائم على اشكال الضمانات التي تفرضها انظمة العمل في تلك المؤسسات. وفي هذا الجزء من الدراسة سوف يتم تناول امكانات الضمانات من جانب المستثمرين الصناعيين، ويوضح (الجدول رقم 28) تلك الضمانات وفق الترتيب التالي :

1. الضمانات النقدية، وهذا ما تفضلة مؤسسات التمويل حتى تستطيع التصرف في الوقت الذي لا يوفي المقترض بسداد قرضه، وذلك لانعدام المخاطرة في هذا الجانب، ويتبين ان



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

6.8% من الصناعيين يستطيعون توفير هذا النوع من الضمانات، في حين لا يستطيع الاخرون توفيرها. ويتوزع الصناعيون الذين يستطيعون توفير مثل هذه الضمانة على النحو التالي: 2.3% طلبوا تمويلاً متوسط الأجل و 4.5% طلبوا تمويلاً طويل الأجل .

2. الرهن الحيازي المتمثل برهن الآلات والمعدات، ويؤيده الصناعيون بنسبة مرتفعة تبلغ 79.6% منهم 11.4% طلبوا التمويل قصير الأجل و 38.6% تمويلاً متوسط الاجل وحوالي 29.6% طلبوا تمويلاً طويل الأجل وذلك لسهولته بالنسبة لطالبي التمويل .
3. رهن العقارات ويؤيده 56.8% من افراد العينة منهم 6.8 % توجهوا لطلب تمويل قصير الاجل و 25 % من طالبي التمويل متوسط الأجل ويتحفظ عليه 13.6 % منهم ويعارضه 6.8 % ، وتزداد درجة تأييده لدى طالبي التمويل طويل الأجل حيث يشكلون 25 %، ويعارضه 6.8 % .
4. الكفالة الشخصية، وتتمثل بأن يقوم اشخاص آخرون بكفالة طالب التمويل، وفي لحظة تخلفه عن السداد يقومون بالتسديد. ويؤيد هذا النوع من الضمان 63.6 % منهم طالبي التمويل متوسط الأجل ويبلغون 38.6 % ويعارضه 4.6 % ويوافق عليه 25 % طلبوا تمويلاً طويل الأجل ويعارضه 6.8 % ويحظى بتأييد كبير من قبل طالبي التمويل قصير الأجل حيث تبلغ نسبتهم 20.4 % .
5. كفالة مؤسسات اخرى ، ولا يميل الى هذا النوع من الصناعيين سوى 4.6 % طالبي التمويل قصير الأجل و 11.4 % طالبي التمويل متوسط الأجل وطويل الأجل ويتحفظ عليه وتعارضه غالبية المستثمرين.
6. الكفالات الحكومية، ويزيد تأييد هذا النوع من الضمانات بشكل ملحوظ في التمويل طويل الأجل، ويشكل هؤلاء 13.6 % من المستثمرين ويتحفظ عليه 11.4 % ويعارضه 9.1 % ويعارضه ويتحفظ عليه طالبوا التمويل متوسط الأجل وقصير الاجل.

يتبين مما سبق ان اغلبية الصناعيين يميلون الى جميع الضمانات باستثناء الضمان النقدي الذي يكون غالباً مبالغ نقدية لدى البنك سواء كانت على شكل ودائع مربوطة او حساب تأمينات نقدية من اموال الكفلاء، حيث ان الصناعيين الذين يؤيدون هذا الضمان لا يشكلون سوى 6.8% من مجموع الصناعيين، بينما تؤيد بقية الصناعيين الضمانات الاخرى مثل الرهن والكفالات الاخرى. ولوحظ ايضا ان الصناعيين الذين يطلبون التمويل قصير الأجل، يميلون الى الكفالة الشخصية، بينما يميل الصناعيون الذين يفضلون التمويل متوسط الأجل وطويل الأجل الى الكفالات الحكومية وكفالة المؤسسات الاخرى اضافة الى رهن الالات والمعدات والعقارات.



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

**10-11 التمويل المطلوب وسلوك مؤسسات التمويل**

يتأثر التمويل المطلوب عادة بالبيئة المحيطة به، وسيدرس في هذا الجزء الجوانب التي تخص مؤسسات التمويل وتأثير ذلك على نسب التمويل المطلوب الى رأس المال. وفيما يتعامل الصناعيون بشكل اعتيادي مع مؤسسات التمويل فأنهم يواجهون بالحقائق التالية (انظر الجدول رقم29):

**اولاً-** متطلبات منح التمويل من مؤسسات التمويل، ففي حين يتوجه 52.3 % من الصناعيين لطلب التمويل الذي يقل عن 25 % من رأسمال مؤسساتهم، فان 45.5% يؤكدون على تعقيدات الشروط لمنح التمويل وكثرتها بينما يعارض ذلك 6.8 % منهم ويعاني من ذلك من كان طلبهم من التمويل 26 %- 75 % .

**ثانياً-** يعاني 52.3% من الصناعيين (افراد العينة) من ارتفاع كلفة التمويل الصناعي الذي تفرضه مؤسسات التمويل، منهم 50% طلبوا التمويلاً يصل الى 25% ويعارض ذلك 2.3% منهم. ويلاحظ من الجدول رقم 29 أنه كلما ارتفع التمويل المطلوب قلت اهمية التكلفه.

**ثالثاً-** يؤكد 81.9% من الصناعيين (افراد العينة) على ان مؤسسات التمويل لا تقوم بعملية البحث عن الفرص الاستثمارية لتمويلها، ويتوزعون على النحو التالي: 40.9% منهم كان طلبهم تمويل اقل من 25%، وتأييد 27.3% منهم كان طلبهم تمويلاً من 26% - 50% الى رأس المال، ويؤيد ذلك نحو 2.3% من الصناعيون كان طلبهم تمويلاً يتراوح بين 75%- 51% الى رأس المال، اضافة الى 9.1% منهم كان طلبهم من 76-100%.

**11-11 شكل التمويل المطلوب في المحافظات**

يلاحظ من الجدول رقم 30 ارتفاع اهمية التمويل قصير الأجل ومتوسط الأجل في محافظة رام الله، وسيطرة التمويل طويل الأجل في محافظة الخليل عن اشكال التمويل الاخرى .وفي محافظة نابلس يلاحظ ان التمويل متوسط الأجل يحتل الدرجة الاولى، اما في محافظات القدس وقلقيلية وجنين، تتعدم اهمية التمويل قصير الأجل وترتفع اهمية التمويل متوسط الأجل وطويل الأجل بشكل متساو، ويلاحظ ارتفاع اهمية التمويل قصير الأجل في محافظة طولكرم وهنا تتضح أهمية التمويل متوسط وطويل الأجل في المحافظات المختلفة . ويعود ذلك لتقديرات مالكي المشاريع الصناعية وطبيعة هذه الاحتياجات .

**12-11 حجم التمويل المطلوب حسب المحافظات .**

يلاحظ من الجدول رقم 31 ان التمويل المطلوب الذي لا يتعدى 25% من رأس المال يحظى بإهتمام الصناعيين وهؤلاء يشكلون 52.2% من افراد العينة ويتوزعون في المحافظات



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المختلفة حسب حجم العينة على النحو التالي : 74% في رام الله وبنفس النسب في الخليل وقلقيلية وجنين . وبنسب اقل في نابلس ويشكلون 14.5% وفي بيت لحم 25% اما القدس 50% يهتمون بهذه النسب من التمويل.

بينما ترتفع اهمية التمويل الذي يتراوح بين 26% - 50% لدى الصناعيين ويشكلون 29.6% من افراد العينة وتتركز غالبيتهم في محافظة نابلس 43% والخليل 25% ورام الله 37%.. وترتفع أهمية التمويل الذي يتراوح بين 76% - 100% لدى 11.4% من الصناعيين افراد العينة منهم ولكنهم في نابلس 28% و في كل من القدس وبيت لحم وطولكرم25% بنسب متساوية.

**11-13 مؤسسات الاقراض والضمانات المطروحة**

وهنا سيتم مقارنة التقاطع في موافقة او معارضة المستثمرين بشأن العديد من القضايا والمشكلات التي يواجهونها في تعاملهم مع مؤسسات التمويل المختلفة، ومدى قدرتهم على عرض ضمانات كافية في ظل هذه المشكلات. انظر الى (الجدول رقم 32 ) الذي تظهر فيه هذه المشكلات على النحو التالي:

**اولاً**- تركز مؤسسات التمويل في الغالب على التمويل قصير الاجل، الامر الذي يوجب التساؤل، هل التمويل الحالي يلبي احتياجات رأس المال التشغيلي للمؤسسات الصناعية؟ وما هي امكانات الضمانات التي يستطيع الصناعيون تقديمها؟ وفي ظل هذا الأجل من التمويل يوافق عليه حوالي 4.5% من الصناعيين وتغطيته بضمانات نقدية، بينما يوافق 50% على ان تتم الضمانات برهن حيازي، أي رهن الالات والمعدات، ويوافق حوالي 34.1% من المستثمرين على الرهن العقاري كضمان، ويوافق 50% على التمويل بكفالة شخصية، و18.2% على كفالة مؤسسات اخرى، و 13.6% على كفالة مؤسسات حكومية.

**ثانياً**- في حالة فرض شروط كثيرة من قبل مؤسسات التمويل عند تقديمها التمويل المطلوب، يستطيع 2.3% من الصناعيين توفير الضمان النقدي، بينما 75% يوافقون على رهن الالات والمعدات، و 52.3% يلجأون الى رهون عقارية اخرى، بينما يستطيع 75% من الصناعيين توفير كفالات شخصية، في حين ان 25% يحتاجون كفالة مؤسسات اخرى و 20.5% كفالات حكومية .

**ثالثاً**- يواجه العديد من المستثمرين مشكلة ارتفاع كلفة التمويل، أي ارتفاع سعر الفائدة. وهنا يستطيع حوالي 6.8% من المستثمرين توفير الضمانات النقدية و 72.7% يوفرون ضماناً برهن حيازي اضافة الى 54.5% يوفرون رهوناً عقارية اخرى، اما الكفالات الشخصية فيرى



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

77.3% انهم قادرون على توفيرها، ويبدي 20.5% من المستثمرين قدرة على توفير كفالة مؤسسات اخرى، ويستطيع توفير الكفالات الحكومية 18.2%من الصناعيين.

رابعاً- 'يجمع عدد من المستثمرين الصناعيين على ان مؤسسات التمويل لا تنشط في مجالات البحث عن الفرص الاستثمارية لتمويلها، وفي ظل هذا الوضع يؤكد 4.5% على توفير ضمانات نقدية و 70.5% على رهن الالات والمعدات، ويفضل 45.5% من المستثمرين على رهونا عقارية اخرى، 22.7% يؤيدون الكفالة الشخصية و 72.7% كفالة مؤسسات اخرى، 13.6% يفضلون كفالات حكومية .

ويلاحظ من خلال هذا التفصيل لطبيعة توجهات المستثمرين الصناعيين وتقديرهم لإمكاناتهم في توفير الضمانات المختلفة لمؤسسات التمويل، ان الغالبية منهم تميل الى توفير الرهون العقارية اضافة الى الرهن الحيازي كرهن الآلات والمعدات التي يمتلكونها او التي تم توفيرها من التمويل الممنوح لهم من هذه المؤسسات. ويلاحظ كذلك انخفاض الميل نحو توفير الضمانات النقدية بسبب محدودية الامكانات، رغم ان المؤسسات التمويلية تحبذ هذه الضمانات لسهولة التحكم بها عند تقصير صاحب التمويل في تسديد التزاماته.

### 14-11 حجم التمويل المطلوب

وعلى ضوء تميز الصناعات الفلسطينية بسيطرة التمويل الذاتي الناتج عن الطابع العائلي والملكية الفردية لهذه المنشآت، وانخفاض هذا التمويل من المصادر الاخرى وتحديداً من المؤسسات التمويلية المختلفة، فان هيكلية التمويل لهذه المنشآت تتأثر بهذه الصفات .

يشار هنا الى ان نتائج المسح الصناعي الذي اجرته وزارة الصناعة في عام 1997 قد بين ان نسبة التمويل من الاقتراض للمنشآت الصناعية بلغ 11.07% من رأس المال، وما تبقى من رأس المال تم تمويله من الادخارات الخاصة، اضافة الى ارباح هذه المنشآت الناتجة عن نشاطاتها الانتاجية . وفيما بينت نتائج المسح الميداني الذي اجراه الباحث في بداية العام 2000 ان متوسط التمويل المطلوب الى رأس المال قد بلغ 36.36% الى رأسمال المنشآت القائمة.

بعد تقدير التمويل المطلوب، تبين ان الصناعيين يفضلون ما متوسطه 47.61% من التمويل المطلوب على شكل تمويل متوسط الأجل، في حين يشكل التمويل قصير الأجل ما نسبته 35.3%، اما التمويل طويل الأجل فيشكل 24.14% الى رأس المال انظر (الجدول رقم 33).



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

## 12- اختبارات الدراسة ونتائجها

في هذا الجزء من الدراسة نقوم بعملية فحص اذا كان هناك احتمالية وجود علاقات احصائية بين متغيرات مختلفة ذات علاقة بالتمويل .

### 12-1 اختبار العلاقة بين شكل التمويل المطلوب وحجم التمويل:

يلجأ الصناعيون عادة الى تحديد اجل التمويل الذي يرغبون فيه وفقاً لتقدير احتياجاتهم، فيلاحظ من تحليل البيانات ان متوسط التمويل قصير الأجل بلغت نسبته 38.11 % الى رأسمال المنشآت التي طلبته، بينما بلغت نسبة التمويل متوسط الأجل 45.10 % اما التمويل طويل فبلغ متوسطه 23.66 %، (جدول 34) وهنا يلاحظ ان التمويل متوسط الأجل يتفوق على باقي آجال التمويل .

وهذا يقودنا الى محور الفرضية متمثلاً بالسؤال التالي هل هناك علاقة بين نسبة التمويل وشكل التمويل؟

ومن تحليل البيانات تبين انه توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% بين التمويل متوسط الأجل والتمويل طويل الأجل.

### 12-2 اختبار العلاقة بين نسبة التمويل والمؤسسة المانحة له:

بلغ متوسط التمويل الى رأس المال من البنوك 34% ، اما من مؤسسات الاقراض المتخصصة 52.8% الى رأس المال بينما متوسطه من الاشخاص والاقارب 37.5%.

اذا هل هناك علاقة بين متوسط التمويل المطلوب والمؤسسات التمويلية؟

ومن تحليل النتائج تبين انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% بنسب التمويل المطلوب من المؤسسات التمويلية، وبالتالي الصناعيون لا يميزون بين هذه المؤسسات .

### 12-3 اختبار العلاقة بين اشكال الانشطة الصناعية والتمويل المطلوب :

وهنا سنبين بعض الانشطة الصناعية وقياس مدى حاجة الصناعيين لنسب التمويل لتغطية الانشطة التالية :

اولا: تبين ان هناك حاجة كبيرة وكبيرة جداً الى التمويل لتغطية الانفاق على انشطة شراء مدخلات الانتاج وتحديث المنشآت القائمة وشراء معدات جديدة وتأسيس ابنية بدلاً من القديمة اضافة الى تمويل رأ س المال التشغيلي .



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانيا: هناك حاجة منخفضة ومنخفضة جداً لتمويل عمليات التصدير وحملات الترويج والدعاية(جدول 35) .

وبالتالي هل هناك علاقة بين نسب التمويل وشكل الانشطة كما ورد في البندين السابقين؟

تبين انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% بين نسب التمويل وشكل النشاط الصناعي، ويعزى ذلك الى الحاجة لنسب التمويل المطلوب وبالتالي يبدو ان التمويل باغلبيته يتوجه للعمليات الضرورية.

**4-12 اختبار قرار منح التمويل من قبل المؤسسات التمويلية مع اعتباراتها في منحهه:**

تبين ان البنوك التجارية ومؤسسات الاقراض المتخصصة تولي أهمية كبيرة وكبيرة جداً عند اقرارها التمويل للمنشآت الصناعية للأعتبارات التالية، نوع الصناعة والشكل القانوني للمؤسسة طالبة التمويل وعدد سنوات عملها وحجمها من ناحية رأس المال والعمالة ووجود ترخيص، اضافة الى اعتبارات المعرفة والعلاقات الشخصية . بينما لا تولي هذه البنوك اهمية كبيرة لوجود شهادات ISO ، وهذا يعود الى كون هذه المسألة لا تؤثر على القرار التمويلي لعدم اهميتها بشكل كبير بالنسبة للمؤسسات التمويلية .

اما الاشخاص والأقارب فانهم يولون اهمية كبيرة جداً للعلاقة الشخصية عند منح تمويل معين وهذا ما ينسجم مع طبيعة هذا المصدر. ويختلفون مع البنوك باعتبارات تتعلق بحجم المنشآت الصناعية (جدول 36) .

هل هناك اختلاف بين المؤسسات التمويلية في مدى تعاملها مع الشكل القانوني ونوع الصناعة وحجم راس المال والعمالة ووجود تراخيص والمعرفة الشخصية وشهادة ISO ؟

مما يعني انه لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% بأعتبار قرارات التمويل السابقة بين مصادر هذا التمويل .

**5-12 اختبار آجال التمويل مع بعض معوقات التمويل :**

تتأثر آجال التمويل المطلوب ببعض المعوقات التي تعترض طريق منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل، يلاحظها الصناعيون اثناء تعاملهم مع المؤسسات التمويلية، منها ان هذه المؤسسات تفرض شروطاً معقدة وكثيرة لتقديم التمويل اضافة الى ان سعر الفائدة التي تتقاضاها المؤسسات التمويلية مرتفع، وان هذه المؤسسات لا تنشط في مجال البحث عن الفرص التمويلية، وعدم وضوح الرؤيا السياسية المستقبلية خلقت جواً متشائماً بخصوص مستقبل الصناعة مما



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يؤثر سلباً في رغبة مؤسسات التمويل في تمويلها للصناعة وبالتالي فان حجم التأثير الناتج عن هذه المعوقات على آجال التمويل كبير جداً .

هل تختلف آجال التمويل (شكل التمويل) في ظل تعقد الشروط في منح التمويل وارتفاع كلفة التمويل وعدم وضوح الرؤيا السياسية وعدم فاعلية مؤسسات التمويل في البحث عن الفرص الاستثمارية لتمويلها؟

وهنا تبين انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% بين شكل التمويل وآجاله والمعوقات .

**6-12 اختبار آجال التمويل المطلوب واشكال الضمانات:**

تبين ان الصناعيين لا يميلون الى توفير الضمانات النقدية في جميع آجال التمويل، ولكن هناك ميول اكبر لدى الصناعيين الى الرهن الحيازي ورهن العقارات والكفالة الشخصية في جميع الأجال ، وتقل الاهمية لديهم الى كفالة مؤسسات اخرى والكفالات الحكومية (جدول 39) .

هل تختلف آجال التمويل المطلوب في ظل الضمانات المعروضة من قبل الصناعيين؟

والنتيجة التي يمكن تأكيدها انه لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% بالضمانات المعروضة من قبل الصناعيون.

**7-12 اختبار العلاقة بين نسبة التمويل المطلوب وبعض المعوقات :**

تقوم مؤسسات التمويل بتقديم تمويل قصير الأجل للصناعات وتفرض شروطاً كثيرة عند منحها التمويل اضافة الى ارتفاع سعر الفائدة وان هذه المؤسسات لا تقوم بالبحث عن فرص استثمارية لتمويلها .

وفي هذا الجانب حاولت الدراسة قياس بعض معوقات التمويل وتأثيرها على الصناعيين في طلبهم لنسب التمويل التي يقدرونها وفقاً لأحتياجاتهم، حيث تبين ان هناك حاجة مرتفعة بل وكبيرة جداً لجميع نسب التمويل (جدول 38) .

هل هناك اختلاف بين نسب التمويل المطلوب في ظل الشروط المعقدة وارتفاع كلفة التمويل وعدم البحث عن الفرص التمويلية من قبل مؤسسات التمويل ؟

والنتيجة انه لا يوجد دلالة ذات فروق احصائية عند مستوى معنوية 5% في ظل هذه المعوقات ونسب التمويل المطلوب ، وبالتالي الصناعيون يحتاجون التمويل رغم هذه الظروف .



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

### 12-8 اختبار العلاقة بين متوسط التمويل ومكان وجود المؤسسة:

تبين ان اعلى متوسط نسبة تمويل مطلوب هي 60% وجدت في نابلس، وهناك تساو في نسبة التمويل بين منطقتي جنين وقلقيلية حيث بلغت 22.5% بينما بلغت في الخليل 25.6% وفي طولكرم 55% وبيت لحم 48.75% ورام الله 24.4% ويعود ذلك الى حاجة كل منطقة من التمويل ومدى توفر المصادر التمويلية(جدول 40) .

هل هناك اختلاف بين نسب التمويل والمناطق المختلفة؟

وهنا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين المناطق عند مستوى معنوية 5% وذلك لاختلاف هذه الاحتياجات ، ولوحظ ايضاً من نتائج التحليل ان هناك فروقات ذات دلالة احصائية ما بين المناطق ذاتها، فمثلاً هناك فروق ما بين نابلس والمناطق التالية رام الله والخليل وقلقيلية وجنين ، وكذلك فروق ذات دلالة احصائية ما بين الخليل وطولكرم ، وفارق ما بين طولكرم وكل من رام الله والخليل ، ومن النتائج انه لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية ما بين القدس والمناطق الأخرى.

### 12-9 معامل الارتباط ما بين المعوقات والضمانات:

في هذا الجزء من النتائج سيتم معرفة قوة علاقة المعوقات الآتية مع بعض اشكال الضمانات التي ذكرت في الدراسة وفق الترتيب الآتي (جدول 37) :

**اولاً:** هل التمويل قصير الأجل يلبي احتياجات الصناعيين المتعلقة برأس المال التشغيلي، وعند معرفة قوة العلاقة والارتباط مع الضمانات لوحظ ان هناك علاقة سلبية ضعيفة مع الضمانات النقدية بنسبة 0.37% وعلاقة سلبية اقوى مع الكفالات الحكومية للتمويل بنسبة 20%.

**ثانياً:** تفرض مؤسسات التمويل شروطا كثيرة معقدة عند منحها التمويل ، في ظل هذا الوضع العلاقة مع الضمانات سلبية ، ونجد علاقة سلبية قوية بنسبة 30% مع الضمانات النقدية وعلاقة ضعيفة سالبة مع الكفالات الحكومية للتمويل .

**ثالثاً:** من المعوقات ايضاً ان تكلفة التمويل عالية ومرتفعة (ارتفاع سعر الفائدة) ونجد علاقات سلبية قوية مع الكفالات الحكومية كضمان بنسبة 35% وعلاقة سلبية اقوى مع كفالة مؤسسات اخرى بنسبة 43% وعلاقة موجبة مع الضمانات النقدية بنسبة 20%.

**رابعاً:** المؤسسات التمويلية لا تنشط في مجالات البحث عن فرص استثمارية لتمويلها، وهنا توجد علاقة قوية موجبة مع ضمان الكفالة الشخصية بنسبة 30% وكذلك علاقة ايجابية اقوى مع الرهن الحيازي بنسبة 37% وعلاقة سلبية مع الكفالات الحكومية بنسبة 26%.



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والملاحظ ان طبيعة العلاقة ما بين بعض المعوقات والعديد من الضمانات التـي يستطيع الصناعيون تقديمها ضعيفة بطبيعتها سواء اكانت العلاقة سلبية ام ايجابية .



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

## 13- التوصيات

### الدور المطلوب من الجهات ذات العلاقة

لقد اصبحت مشكلة التمويل الصناعي احدى اهم مشكلات الصناعة الحالية، وبالتالي فان هذا القطاع يتسم بازدياد الحاجة الماسة الى توفير وتعزيز مصادر التمويل المختلفة، باعتبار ان معالم المرحلة المقبلة بدأت تتضح من خلال سياسات الانفتاح الاقتصادي والعولمة والتي تقتضي ضرورة مواكبة نهج المنافسة العالمي. ويمكن القول هنا إن الصناعة الفلسطينية بشكل عام ليست بمعزل عن التغيرات التي اجتاحت العالم، رغم ان اغلبيتها صناعات حديثة النشأة وصغيرة الحجم، وبالتالي ومن اجل مواكبة التطور الاقتصادي الحالي ينبغي الاهتمام بحل مشكلة التمويل الحالية .

وبالتالي فان حل مشكلة التمويل يكمن في توفير التمويل المطلوب الذي يسهم في بناء قطاع صناعي قادر على الصمود امام المنافسة العالمية . ومن هنا فإن مشكلة التمويل الصناعي تتفاقم في القطاع الصناعي الفلسطيني، وحلها يستدعي تظافر الجهود من قبل اطراف العلاقة من الصناعيين ومؤسسات التمويل والحكومة من خلال مؤسسات القطاع العام .

وفيما يلي بعض الاجراءات والتوصيات المقترحة التي يمكن ان تسهم في سد فجوة التمويل القائمة بين ما هو مطلوب وما هو معروض فعلياً للنهوض بالصناعة الفلسطينية وحملها الى أفاق التوسع والمنافسة، وقد تم تقسيم هذه الاجراءات الى ثلاث مجموعات حسب الجهة المقترحة للقيام بها.

### 13-1 الصناعيون

يمثل الصناعيون الفلسطينيون اهم جانبي سوق التمويل، وبالتالي يقع على عاتقهم جزء من متطلبات انجاح هذا السوق والمساهمة في سد فجوة التمويل الحالية، ويمكن تقسيم هذه المتطلبات من خلال ما يلي :

1. تفعيل دور الاتحادات الصناعية للعمل على حصر امكانات الضمانات الحالية والتنسيق مع المؤسسات المالية لايجاد البدائل.
2. ضرورة اشراك كل من وزارة الصناعة الفلسطينية والغرف الصناعية في متابعة حل مشكلات التمويل الحالية وعدم ترك عبء هذه المشكلة على المستثمرين الصناعيين، على ان يتولى هذا الدور الاتحادات الصناعية .
3. التركيز على التمويل التضامني، على ان يقوم كل من الصناعيين بتوفير الضمان حسب امكاناته .



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

4. العمل على تجنيد كافة طاقات الصناعيين من أجل حشد التمويل الداخلي والخارجي، اضافة الى ايجاد شركات صناعية مساندة تقوم بتقديم المشورة للصناعيين على مختلف مشكلاتهم وتحديداً التمويلية .
5. التنسيق مع الجهات المعنية من اجل الاسراع في انشاء مؤسسة لضمان التمويل للصناعات المختلفة وأي تمويل اخر.

**13-2 دور مؤسسات التمويل**

يتمحور دورها في صياغة فلسفة تمويلية جديدة، وادخال آليات وادوات جديدة لتقليل القيود المفروضة حالياً على التمويل وينبع هذا الدور من المسؤولية الاجتماعية التي يجب ان تؤخذ بالاعتبار من خلال ربطها بالربح، وبالامكان تحديد دور المؤسسات المالية التمويلية من خلال ما يلي :

1. ضمانات التمويل المطلوبة: وتتمثل في تخفيف متطلبات هذه الضمانات وتحديداً تلك التي يصعب على الصناعيين توفيرها مثل الطابو وادوات الرهن الاخرى. والاعتماد على ما يلي:
   أ. البحث عن طرق اخرى مثل التكافل والتضامن بين الصناعين من اجل تمويل منشآتهم واسناد ذلك باستخدام المعلومات المتوفرة عن الصناعات التي تحتاج الى التمويل اللازم، وبالتالي يصبح كل طالب للتمويل مقترض وكفيل بآن واحد.
   ب. اعتماد دراسات الجدوى الاقتصادية على ان يكون المشروع المقرض مجدي اقتصادياً، بحيث يتم الارتقاء بالعملية الاقراضية واجهزتها الى مستوى تكون قادرة معه التعرف على المشروع السليم وانجاز هذه المهمة واحدة من التحديات الاساسية التي تواجه البنوك في الضفة الغربية وغزة . لانها وسيلتها الى تخفيض اعتمادها على الضمانات العقارية والنقدية و تطوير عملية الاقراض بكاملها.
   ت. تطوير اجهزتها الداخلية و استحداث صيغ تمويل جديدة مثل عمليات التمويل التأجيري وتمويل التصدير و قروض التجمع البنكي التي تساعد على توزيع مخاطر التمويل .
2. المساهمة في ايجاد فرص استثمار جديدة و الترويج لها من خلال اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية الجيدة، والمساهمة مع القطاع الخاص في تمويل تلك المشاريع .
3. تقديم البيانات عن التمويل الصناعي المطلوب لمواجهة احتياجات القطاع الصناعي المتزايدة للتمويل من خلال تقديمها لاجهزة التخطيط، مما قد يساعد ذلك في تقليص فجوة التمويل من خلال معرفة الحجم الطبيعي للتمويل المطلوب.



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

4. تطوير دورها من خلال تقديم المشورة للصناعين .
5. تاسيس شركات استثمارية تقوم باقراض المشروعات الصناعية وتشكل بديلاً لتدخل البنوك بشكل مباشر في التمويل الاستثماري للمشروعات اذا كانت ترغب بعدم التدخل، وبالتالي فأن البنوك غير ملزمة بهذا الانشاء ولكن تحولها الى البنوك الشامله يدفع بها الى لعب مثل هذا الدور اضافة الى ان مقتضيات المرحلة الحالية تتطلب تكثيف كل الجهود بما فيها جهود وامكانات البنوك .

### 3-13 دور الحكومة

وتكمن اهمية دور الحكومة في قيامها برعاية التطور الاقتصادي بشكل عام والصناعي بشكل خاص، مما يعني ان التمويل الصناعي ليس مفصولاً عن هذه السياسات المتمثلة بالسياسة الصناعية، ونظراً لأهمية فجوة التمويل الصناعي الحالية فإن االدور الحكومي ضروري في هذه الفترة التي تشكل البداية في طريق بناء ما دمره الاحتلال الاسرائيلي، ولبناء اقتصاد قوي قادر على المنافسة والانتعاش، ويمكن تلخيص هذا الدور في تشجيع القطاع المصرفي والمؤسسات المالية الاخرى على توفير التمويل اللازم للاغراض الاستثمارية، وتهيئة البيئة والمناخ الاستثماريين من خلال التشريعات، وايجاد مؤسسة للضمان الجزئي للتمويل المطلوب اضافة الى دعم انشاء بنك انماء صناعي.

#### 1-3-13 البيئة الاستثمارية المطلوبة

1. التشريعات القانونية: ويكمن هذا الدور في ضرورة تشريع قوانين تختص بالمؤسسات المالية مثل قانون الشركات وقانون الاوراق المالية، وقوانين تحمي حقوق هذه المؤسسات ، التي تحدد توجهات هذه المؤسسات في اطار السياسة الصناعية المطلوبة، بحيث تكون هذه المؤسسات والمنشآت الصناعية في آن واحد تابعة الى السياسة الصناعية.
2. انشاء صناديق مالية لدعم مشروعات التصدير على ان تقوم بجمع المعلومات عن الأسواق والتسويق والترويج والدعاية، اضافة الى الاشراف على المشروعات الصناعية ومتابعة تنفيذ البرامج ومعالجة المشكلات بسرعة وكفاءة من خلال هيئة حكومية تقوم بجمع المعلومات والدراسات عن القطاعات الاقتصادية وتحديداً الصناعية.



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

### 13-3-2 الدور المباشر للحكومة

1. انشاء هيئة لضمان القروض، على ان تقدم كفالتها للقروض الممنوحة من مؤسسات مالية او تجارية، على ان يتم تأسيسها كشركة مساهمة عامة تطرح اسهمها للاكتتاب العام في السوق المالية، وان تقوم بضمان القروض بكافة انواعها والآجال المطلوبة.
2. الاقراض المباشر للشركات او ضمان قروضها لدى المؤسسات التمويلية.
3. انشاء شركة لتنمية القطاع الخاص مثل مؤسسة التمويل الدولية على ان تساهم فيها الشركات المالية والبنوك وشركات الاستثمار، مع حشد الدعم الاقليمي والدولي لهذه الشركة، وان تطرح اسهمها للاكتتاب، وتولي أهمية للمشاريع الصناعية وتنميتها.
4. رفع مستوى اداء سطلة النقد الفلسطينية من اجل تشجيع مؤسسات التمويل على زيادة توظيف الموارد المالية للقطاع الصناعي، ويمكن لها ذلك من خلال تخفيض نسب الاحتياطي الاجباري على الودائع، وتطوير المؤسسات المتخصصة بالتمويل وزيادة رؤوس اموالها وتوسيع خدماتها في رفد الصناعة بالتمويل. والى تقديمها المعلومات عن المتعاملين مع البنوك والمؤسسات المالية من خلال تفعيل مركزية المخاطر ورفع مستوى الرقابة لديها من اجل الرقي الى دور فاعل ومؤثر في تنمية الاقتصاد الفلسطيني.والاهتمام بمراكز الابحاث والدراسات من اجل اعادة صياغة منهجية التمويل الحالية، حتى يتم ضمان قيام هذا التمويل بتنمية الصناعات، اضافة الى اسعار فوائد تفضيلية لمشاريع التنمية الصناعية . ووضع آلية لمراقبة الفائض التشغيلي لدى البنوك، وذلك بأن يطلب منهم تقارير تتضمن الفائض من الاموال لمتابعة التغيرات في هذا الفائض ورسم السياسات النقدية الحكيمة.
5. تنظيم ورعاية مشاركة رأس المال الاجنبي في ملكية المشروعات الصناعية، وتطوير هذا الدور على اسس الشراكة الدولية في مشاريع كبيرة تحتاج الى رأسمال كبير.

### 13-3-3 دور الحكومة اتجاه السوق المالي

ويتلخص هذا الدور من خلال الاجراءات التالية:

1. تطوير سوق فلسطين للأوراق المالية من خلال زيادة طاقاته الاستيعابية بتطوير الوعي الادخاري ونشر ذلك من خلال الشركات المساهمة والسوق وسلطة النقد والوزارات ذات الصلة مما قد يحفز المناخ الاستثماري.
2. توفير بيئة العمل من اجل تشجيع الصناعات الصغيرة والحرفية على الاندماج من خلال انشاء شركات مساهمة عامة من خلال تبيان العوائد الاقتصادية



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

### 13-3-4 بنك للإنماء الصناعي

وتستطيع الحكومة انشاء بنك للإنماء الصناعي الفلسطيني للمشاركة في تطوير قدرات الصناعات القائمة، على ان يتم تأسيس هذا البنك وفق ما يلي :

1. قانون لبنك الانماء الصناعي الفلسطيني على غرار البنوك الصناعية في الدول الاخرى كالاردن والعراق وغيرهما، ويحدد في هذا القانون غايات البنك واختصاصاته وحجم رأس المال وادارته وتنظيم اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين اضافة الى تقارير البنك المالية .
2. النظام الداخلي، ويحدد كيفية ادارة رأس المال وشهادات الاسهم للمساهمين وصلاحيات المستويات الادارية فيه وكيفية تنظيم تحويل الاسهم وانتقالها .
3. حشد الامكانات المحلية والدولية من اجل انشائه كشركة مساهمة عامة .
4. يساهم في تأسيسه والرقابة عليه كل من وزارة الصناعة الفلسطينية ووزارة المالية وممثلو البنوك التجارية ورجال الاعمال والاتحادات الصناعية والمساهمون .
5. لقد بدأت مؤسسات التمويل الصناعي على شكل هيئات حكومية للتنمية الصناعية ثم تحولت الى بنوك متخصصة للتمويل الصناعي من خلال :

أ. فوائد قليلة على قروض المشاريع الصناعية.

ب. المشاركة في ملكية مشاريع جديدة فضلاً عن منحها التمويل لآجال متوسطة وطويلة، والتخلص من المساهمة بشكل تدريجي وكذلك اقراض مشاريع صناعية التي في طور التأسيس وتمويل الصناعات التي تحتاج الى تحديث.

ت. المشاركة في اعداد الدراسات الاقتصادية لحساب المشاريع الصناعية .

ث. تقديم المشورة الفنية والادارية للمستثمرين الصناعيين .

ج. تكييفه لأدوات السياسة الائتمانية ووضعه لخطط ائتمانية تستجيب لمتطلبات التطور الصناعي في المناطق الفلسطينية الاقل تطوراً، في ضوء الخطط السنوية للإستثمار الصناعي .

ح. المساهمة في تطوير استراتيجية طويلة المدى للتنمية الصناعية في الضفة الغربية وغزة وتحديداً مجالات النشاط الصناعي التي تتلاءم والظروف المحلية لهذه التنمية .



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

## قائمة المراجع

**المراجع العربية:**


- الحمارنة، مصطفى . الاقتصاد الاردني : المشكلات والآفاق . مركز الدراسات الاستراتيجية ، الجامعة الاردنية ، عمان 1994.

- ابو شكر، عبد الفتاح، صالح، سمير، علاونه، عاطف. التصنيع في الضفة الغربية: منشورات مركز التوثيق والمخطوطات والنشر - نابلس، جامعة النجاح الوطنية. نابلس، تشرين أول 1991.

- ابو ظريفة، سامي، دور البنوك في دعم التنمية الصناعية في فلسطين- ورقة عمل. المؤتمر المصرفي الاول. غزة 1998.

- اتحاد المصارف العربية. التنمية الصناعية ودور المؤسسات المالية العربية، 1987.

- اسماعيل، محروس . اقتصاديات الصناعة والتصنيع : جامعة الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1997.

- افطيمة، سامي. القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة: دراسة تحليلية 1968-1989 رسالة ماجستير. جامعة اليرموك 1992.

- الامانة العامة لاتحاد الغرف التجارية العربية . الصناعة العربية في مواجهة تحديات المنافسة العالمية، 1995.

- البرغوثي، عروبة. السياسات النقدية ودورها في تحقيق اهداف السياسات الاقتصادية في فلسطين : مؤتمر العمل المصرفي الاول، غزة 1998.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح التأمين 1995، 1996، نتائج اساسية ، فبراير/1998.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، مسح التأمين ، 1997، نتائج اساسية 1998.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح التأمين، 1998، نتائج اساسية 1999.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي 1995، نتائج اساسية 1996.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي 1996، نتائج اساسية 1997.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي 1997، نتائج اساسية 1998.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي 1998، نتائج اساسية 1999.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية 1998بالاسعار الجارية، 1999.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة آذار 2000، نيسان 2000.

- الحسيني، هبه. تجربة اقراض البنوك خلال عام 1994-2000: ورقة عمل مقدمة الى ورشة اقراض البنوك، رام الله ، نيسان 2000 .




All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- الخطيب، فوزي، الساعد، رشاد. التمويل الصناعي في الاردن: دراسة قياسية. مؤتمر الاقتصاد الثالث، القطاع الصناعي الاردني: واقعه وتطوره ومشكلاته المستقبلية . جامعة اليرموك اربد-الاردن 1994.
- الشريف، محمد ، التمويل المصرفي المجمع . الاقتصاد الاسلامي: جامعة الكويت، يوليو 1996.
- الشمري، ناظم . النقود والمصارف: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر 1998.
- الصفدي، سمية . مؤسسات الاقراض في منطقة شمال الضفة الغربية: مركز شؤون المرأة، نابلس 1996.
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. قضايا التمويل الانمائي في قطاعي الزراعة والصناعة في الوطن العربي: ابو ظبي 1984.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. ترويج المشروعات وتشجيع الاستثمار : العدد الاول، ديسمبر الكويت 1985.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. مناخ الاستثمار في الدول العربية 1998.
- المالكي، عبدالله. البنوك الاردنية ودورها التنموي: مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الاردنية 1994.
- المركز الاردني للدراسات والمعلومات . ملف الرقابة المصرفية ورقابة الاسواق المالية: وقائع حلقة نقاش، الاردن 1996.
- المركز الوطني للدراسات الاقتصادية. التقرير الاقتصادي الفلسطيني لعام 1996، حزيران 1997.
- المستقبل العربي. التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام 2000 : مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1991.
- الملتقى الفكري العربي. الصناعة في فلسطين : شؤون تنموية ، القدس ، تشرين اول /اكتوبر 1992.
- الهندي، عدنان، دور القطاع المصرفي في إعادة اعمار وتنمية فلسطين، ورقة عمل، المؤتمر المصرفي، غزة 1998.
- بسيسو، فؤاد . الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني : الموسوعة الفلسطينية، المجلد الاول الطبعة الاولى – بيروت 1990.



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- بنك الانماء الصناعي الاردني ، قانون رقم(5) لسنة 1972، المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم 2351، الصادر بتاريخ 1972/3/16.
- بنك الانماء الصناعي الاردني، النظام الداخلي ، 1994.
- بنك الكويت الصناعي، بنك الكويت الصناعي والقطاعين الصناعي والمالي ، 1984.
- جامعة بير زيت، تمويل التنمية في فلسطين، برنامج دراسات التنمية، العدد الثاني، ايلول 1998.
- جمعية الشبان المسيحية ، برنامج تحسين قدرات المجتمع ، إحصائية القروض، رام الله ، نهاية سنة 1999.
- جوديث براندسما، ورفيقة شوالي. إنجاح التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مجموعة تنمية القطاع الخاص والقطاع المالي، البنك الدولي، 1999.
- حامد ، اسامه. البطمة، ساميه . التمويل غير الرسمي ومؤسسات الاقراض غير الربحية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ماس، القدس 1998 .
- حامد، اسامة. النظام المصرفي الفلسطيني: الواقع والامكانات، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية "ماس"، القدس ، كانون اول 1996.
- حديد، جواد . التجربة المصرفية الاستثمارية في الاردن: بنك الاستثمار العربي الاردني تشرين 1984.
- حسين، علي. تمويل المشروعات الخاصة : منشورات الجامعة الليبية .دار المعارف مصر 1964.
- دومالي راحول، سابكانين أميلا، تطبيق مبادىء النظام المصرفي الاسلامي على التمويل البالغ الصغر- مذكرة فنية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، 1999.
- دومالي راحول، أميلا سابكانين، جوديث برندسما. فصل عمليات التمويل البالغ الصغر تحقيقاً لإستمراريتها- دراسة حالة، البنك الدولي، برنامج الامم المتحدة الانمائي، 1999.
- رجب، معين. تأثير السياسات الاسرائيلية على السياسات النقدية الفلسطينية: مؤتمر العمل المصرفي، غزة 1998.
- زهران، حمدية. مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة : مع دراسة تطبيقية للجمهورية العربية المتحدة ، دار النهضة العربية ، 1971.
- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الاول ، 1995.
- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني، 1996.



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثالث، 1997.
- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الرابع ، 1998.
- سلطة النقد الفلسطينية،النشرة الاحصائية ، العدد السابع، شباط 1999.
- سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الاحصائية ، العدد الثاني عشر تموز 1999.
- سلطة النقد الفلسطينية،النشرة الاحصائية ، العدد الخامس عشر ، تشرين اول، 1999.
- سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الاحصائية ، العدد التاسع عشر ، شباط 20000
- سوق فلسطين للأوراق المالية، م.خ.م ، إحصائيات التداول ، شباط 2000.
- شركة التأمين الوطنية ، المساهمة المحدودة ، التقرير السنوي السادس، 1998.
- شركة ترست العالمية للتأمين(م.ع.م)، التقرير السنوي 1998.
- شركة غزة الاهلية للتأمين (م.ع.م)، التقرير السنوي ، 1996.
- شركة غزة الاهلية للتأمين (م.ع.م)، التقرير السنوي ، 1998.
- شعبان، رضوان، ديوان، اسحق. تنمية رغم الصعاب: البنك الدولي ، 1999.
- عازر ، واصف. بيئة التصدير -تحديات وفرص ، ندوة تنمية الصادرات الاردنية "طموحات وفرص، غرفة صناعة عمان، اذار، 1989.
- عاشور، يوسف. آفاق الجهاز المصرفي الفلسطيني، غزة 1995.
- عبادي، سليمان .خدمات التسليف في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، نابلس- فلسطين شباط 1997.
- عبد الرحمن، عبدالله . التنمية الصناعية في العالم الثالث-دراسة ميدانية عن منطقة الرسيل الصناعية بلسطنة 'عمان ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، المجلد الثاني والعشرون العدد الثالث والرابع ، خريف 1994 .
- عبد الكريم، نصر، الكخن رشيد، الظاهر، مفيد. مصادر تمويل الشركات المساهمة العامة الفلسطينية غير المالية، قبل اتفاق اوسلو 93 وبعده :دراسة مقارنة، منتدى ابحاث السياسات الاجتماعية الاقتصادية في فلسطين، القدس، كانون ثاني 1998.
- عبد الكريم، نصر . سوق فلسطين للأوراق المالية(بورصة) سياسات وبدائل :الملتقى الفكري العربي القدس، العدد الخامس، نيسان 1995.
- عقل، مفلح . سياسات الجهاز المصرفي الاردني في الاستثمار، أداء الماضي وآفاق المستقبل، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الاقتصاد الاردني -المشكلات والآفاق ، الجامعة الاردنية ، حزيران 1993.



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- عياش، غسان، ابحاث في الاصلاح المصرفي وتطوير الاسواق المالية ، اتحاد المصارف العربية، 1993.
- غرفة صناعة عمان، مسيرة وآفاق التنمية الاقتصادية العربية ودور القطاع الخاص ومسؤوليته، ورقة عمل لندوة"دور القطاع الخاص في تنمية الاقتصاديات العربية" التحديات والفرص ، عمان -الاردن أيار 1996.
- قديح، وائل . النظام المصرفي في فلسطين وتطوراته : السلطة الوطنية الفلسطينية ، مكتب الرئيس، غزة يوليو 1997.
- قديح ، وائل. دور مؤسسات الاقراض في التنمية: السلطة الوطنية الفلسطينية ، مكتب الرئيس ، غزة نوفمبر 1998.
- كاظم، غفار . السياسات الصناعية في الوطن العربي : الأمانة العامة مكتب الدراسات والسياسات العامة ، عمان، المملكة الاردنية الهاشمية، نيسان 1986.
- كرمول ، اكرم . تنمية قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاردن: ورقة عمل 1996.
- كونت، اصلي ، وماكسيموفتش، فوجيسلاف. تطوير اسواق الاوراق المالية -وقرارات تمويل الشركات ، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، 1996.
- ماضي، محمد. تمويل المشروعات : منشورات دار الفكر العربي، القاهرة ، مكتبة الثورة الادارية .
- مختار، ابراهيم. التمويل المصرفي منهاج لاتخاذ القرارات ، مكتبة الانجلو المصرية.
- مركز الدرسات الاستراتيجية . الاقتصاد الاردني ، استقراء الماضي والانطلاق نحو المستقبل، ندوة الاقتصاد الاردني ، الجامعة الاردنية، من 1/10-1996/2/5.
- مركز المشاريع الاقتصادية النسوية "اوكسفام"، تقرير القروض لسنة 1999.
- مصطفى، أحمد. تجربة السياسة النقدية في الاردن في ظل عملية التصحيح الاقتصادي: ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر العمل المصرفي الاول، غزة 1998.
- معهد ابحاث السياسات الاقتصادية"ماس"، المراقب الاقتصادي، العدد رقم 1 ، القدس، 1997.
- معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس) ، المراقب الاقتصادي، العدد رقم 2 ، القدس، 1997.
- معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، المراقب الاقتصادي ، العدد رقم 5 ، القدس، حزيران 1999.



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس) .المصارف الشاملة ودورها في التنمية ، مداخلات في السياسة الاقتصادية ، ماس، الاصدار 23، تموز 1998.
- معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس) . واقع الاقراض الفلسطيني ، تجربة صندوق التنمية الفلسطيني ، مداخلات في السياسة الاقتصادية، ماس، الاصدار 18، القدس، اذار 1998.
- معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس) .القطاع المصرفي الفلسطيني، دراسة احصائية ، القدس ، حزيران 1995.
- مكتب الرئيس، مركز التخطيط ، سياسة التسهيلات البنكية في قطاع غزة ، الدائرة الاقتصادية، ديسمبر 1998.
- مكحول ، باسم ، ابو الرب، محمود . صناعة المحاجر والكسارات والمناشير في الضفة الغربية وغزة: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية "ماس"،نيسان 1999.
- مكحول، باسم . صناعة الدباغة القائمة على استغلال الجلود الصبغية في الضفة الغربية وقطاع غزة: الظروف الحالية والأفاق ، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية "ماس"، نيسان 1998.
- مكحول، باسم . إعادة هيكلية صناعة الملابس في فلسطين للتكيف مع المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية ، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية "ماس"و منتدى ابحاث السياسيه الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، القدس ، آذار 2000.
- نصر، محمد. فرص وإمكانات التصنيع في فلسطين ، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني"ماس" القدس ايلول 1997.
- نوفل، أسامه . واقع صناعة البلاستيك في قطاع غزة، دراسة ميدانية ، منظمة التحرير الفلسطينية، السلطة الوطنية الفلسطينية، مكتب الرئيس ، مركز التخطيط، سلسلة تقارير العدد 50، 1998.
- هيفا، سعيد. دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية: ورقة عمل، مقدمة الى مؤتمر العمل المصرفي الاول، غزة 1998.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الفصلي الثاني حول المساعدات الدولية، 1999/6/30
- وكالة الغوث الدولية، الانروا . نتائج أعمال الاقراض لمشروع مكافحة الفقر ، واقراض المشاريع ، القدس 1999.



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المراجع الانجليزية :

- Word Bank . Private Sector Development in Low Income Countries; Washington D.C first printing , Desembesr 1995.

-Buhbe. M and Zreigat.s "The Industrialization of Jordan". Achievements and Obstacles . Amman- Jordan 1989.

-Cody. J. Hughes. Helen , Wall.D "Policies for Industrial Progress in Developing Countries" Oxford University Press 1980.

-Cameron R . Haight "Financing Palestine"draft submitted June 11,1995.

-Edmond , Y . Asfour . "Industrial Development Finance Company and Industrial Development Fund for the Occupied Territories in Palestine" Economic Consultant for the Welfare Association . Geneva, Switzerland . November 10, 1990.

-Hazboun Y. Samir and others "Possibilities of Industrial and Entrepreneuerial Development in the West Bank and Gaza strip" Jerusalem. 1995.

-Jabr M. Hisham. The Financial and Banking Policies in the occupied West Bank: An- Najah National University , Nablus 1993.

-Micheal S . Borish , Michel noel " Private Sector Development During Transition the Visegrad Countries" the Word bank Discussion Papers Washinton , D.C First printing .1996.

-Maan Development Center , " The Role of Credit Institutions in the Local Development" series of Development . July 1991.

-The Palestinian Development Fund-PDF , Profile 1999.

-Tamara . J Duggletay, Ernest Axyeetey and Williame Steel " Formal and Informal Finance for small Enterprises in Ghana" . Word Bank Industry and Energy Department. August 1992.



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- Yves Amsler, Alain Busson, Jean Chapon. "Private Financing of Public Infrastructure" the French Experience Bureau de I Edition, des Impressions, Diffusion et des Archives (LOG 3) 1995

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

## Conclusion - Abstract

This study has discussed funding issue in Industry factor since it is the basic core to develop old industries and build new ones. In conclusion this leads to enlarge production base, to help in having the needs of local market and also in creating industry base, which is capable to produce huge production and exports.

This study has limited the obstacles that face funding in the Palestinian industry factor in the practical application. This could be achieved by limiting the relationship between industrial institution and funding institution especially the percentages of industrial funding, the guarantees that are needed, the capacity of such industries to have them. In addition, it discusses the difficulty of lending from commercial banks and other lending institutions.

This study showed the shortage in industry funding percentages from commercial banks, (the most important source) which provides % from the whole facilities given the industry. It also showed the little participants of the specialized lending institutions that don't aim for profits comparing to financial institutions like banks.

This share is only 3.5 from the whole recent lending average and so the role of these institutions in meeting the needs is very little.

The evaluations of international bank in 1999 showed that west bank and Gaza strip suffer from funding gab. And so these institutions cover 21.2% from the needed funding seekers and especially concerning the little funding. And it has also been noticed that 1.35% from the whole expenditures from the international fund goes to industry's development and 5.33% goes to production in the industrial factor.

In contrast the shares of the insurance projects through shares and sharing in some related projects. And it has also been noticed the little role of money-market in industrial funding, such fact comes from the pre cautions of the funding institution to give funds for the following reasons: the political conditions especially in stability of the future, the difficulty of having guarantees because of the back of the needed scraps, lack of financial awareness which refers to little experience in this fields the lack of specialized institutions to fund industry. In addition most Palestinian Deposits are invested abroad.



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

For all the above-mentioned reasons self-funding has controlled capital of the industrial institutions. It resulted shortage in the finding comparing to industry's need, which has been evaluated according the needed capitals about 36% till 2000, the funding of the loans about 11% of the Palestinian establishing capitals according to the industrial search in 1997.

In order to achieve such facts, the researcher has done reach work on arbitrary sample from 44 businessmen working in industry as indicative sample. He made a questionnaire aimed to knee their problems in funding and their finding tend and their capacities to give the needed guarantees and the alternatives to the industrial funding. to be sure of the obstacles he depended on studies and Publications and also surveys of the central system of Palestinian static and the ministry of industry and the results of this study.

Using ANOVA analysis there were no difference of statically indications in the level of 5% between middle term and long-term funds. And when testing the relationship between the percentages of donor institutions, there are no differences at statically indications in the needed funding percentages and the funding institutions, as a result the owners of manufactories don't distinguish those institutions.

Concerning the relation between the kinds of industrial activities and the needed funded it has been noticed after analyzing the results that there are also no differences in the level 5% between finding's percentages and industrial activity and that refers to the need of needed funding percentages. As a result most fund goes to the important operations (activities).

To solve funding issue we should determine the role of all related parties, which are owners of industry, financial institutions, and governmental institutions. The role of industry owners should be concentrated on establishing research and consultation industrial institution in order to limit the inability to give guarantees, incorporation between some industrial institutions. It should also establish public limited company for similar industries in order to reduce costs and increase profits.

The role of funding institution needs to work in social responsibility because gain is not the only goal. It should also increase the recent funding percentage, reduction of guarantees and focusing on the economical benefit of each project. Establishing industrial institutions and announce for individuals to share in them, to polarize foreign



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

capitals. And no doubts than banks have more capacity than individuals to achieve these goals through their communications, and lastly establishing comprehensive banks that give financial and economical consultations.

The importance of government's role is to plan and decide developmental economical plans, by establishing large industrial institutions that need huge capital and announce subscription. Then by gradual withdrawal from these projects after they have achieved success, we could solve the issue of needed guarantee, through establishing public limited company to guarantee loans, and establishing industrial growth bank which gives long and middle term funding, and also participates in preparing plans related to industry.



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (1):عدد المنشآت والمشتغلين والانتاج وكثافة رأس المال والانتاجية والتعويضات لعام1998

| النشاط | عدد المنشآت | النسبة | عدد المشتغلين | النسبة | القيمة المضافة $ | النسبة | K/L $ | الانتاجية $ | متوسطمتو العامل باجر$ | التعويضات % الى القيمة المضافة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التعدين والمحاجر | 248 | 1.71% | 1445 | 2.22% | 18704.1 | 3.14% | 15141.7 | 12944 | 6209.39 | 30.04% |
| امدادات الغاز | 745 | 5.13% | 2090 | 3.21% | 15418.3 | 2.59% | 5676.3 | 7377 | 7411.98 | 47.58% |
| المجموع | 993 | 6.84% | 3535 | 5.43% | 34122.4 | 5.73% | 20818 | 20321 | 13621.37 | 0.7762 |
| الملابس | 2128 | 15.73% | 17276 | 28.06% | 80641.6 | 12.16% | 1751.63 | 4667.8 | 3054.85 | 53.70% |
| المنتجات الغذائية والمشروبات | 1694 | 12.52% | 7058 | 11.46% | 84688.8 | 12.77% | 4840.16 | 11998 | 4471 | 23.67% |
| منتجات المعادن اللافلزية | 1803 | 13.33% | 1129400% | 18.35% | 167301.8 | 25.24% | 6371.56 | 14813 | 4702.41 | 24.15% |
| المعادن عدا الماكينات | 3008 | 22.24% | 6782 | 11.02% | 41318 | 6.23% | 4033.13 | 6092 | 3692.31 | 19.90% |
| اخرى | 4895 | 36.18% | 19154 | 31.11% | 288976 | 43.59% | | | | |
| مجموع الصناعة التحويلية | 13528 | 100.00% | 61564 | 100.00% | 662926.2 | 100.00% | | | | |
| المجموع الكلي للصناعة | 14521 | | 65099 | | 595572.7 | | 4604.32 | 9148.7 | 3962.54 | 28.91% |

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، المسح الصناعي 1998

K/L تمثل نسبة رأس المال الى العمل

القيمة = $1000

جدول (2): عدد المؤسسات العاملة في القطاع الخاص والشركات الحكومية في الصناعة وفئات حجم العمالة في فلسطين

| فئات حجم العمالة | عدد المؤسسات | النسبة |
|---|---|---|
| 0-4 | 13008 | 77.81% |
| 5-9 | 2418 | 14.46% |
| 10-19 | 912 | 5.46% |
| 20-49 | 310 | 1.85% |
| 50-99 | 47 | 0.28% |
| أكثر من 100 | 22 | 0.13% |
| المجموع | 16717 | 100.00% |

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، التعداد العام للمنشآت 1997

وتحديثاته لغاية 31/12/1999 رام الله فلسطين .

يشمل الجدول المؤسسات الصناعية وهذه تشمل المنشآت الصناعية المفردة والمراكز الرئيسية .



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (3) : الكيان القانوني للمؤسسات الصناعية في فلسطين 1998

| النشاط الاقتصادي | المثيل | فردية | خاصة | عائلية عامة | عائلية محدودة | مساهمة خصوصية | مساهمة عامة | اخرى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التعدين والمحاجر | 14 | 210 | 22 | 10 | | 6 | | |
| المنتجات الغذائية والمشروبات | 15 | 1365 | 239 | 43 | 1 | 32 | 1 | 3 |
| منتجات التبغ | 16 | 4 | 1 | | | 1 | | 2 |
| صنع المنسوجات | 17 | 361 | 21 | 17 | | 12 | | |
| صنع الملابس | 18 | 1869 | 148 | 60 | 3 | 40 | | 9 |
| دبغ وتهيئة الجلود وصنع الحقائب | 19 | 701 | 66 | 2 | 3 | 10 | 1 | |
| صنع الخشب واصناف من القش | 20 | 769 | 42 | 3 | | 3 | | |
| صنع الورق ومنتجاته | 21 | 31 | 4 | 1 | | 13 | | |
| الطباعة والنشر | 22 | 143 | 13 | 14 | 1 | 13 | | |
| صنع الفحم والمنتجات الكيماوية | 24 | 147 | 12 | 1 | 2 | 28 | 3 | |
| منتجات المطاط واللدائن | 25 | 77 | 12 | 6 | 8 | 36 | | |
| منتجات المعادن اللافلزية الاخرى | 26 | 1343 | 211 | 45 | 19 | 184 | 1 | |
| الفلزات القاعدية | 27 | 22 | 2 | 2 | | 1 | | |
| منتجات المعادن عدا الماكينات | 28 | 2760 | 81 | 11 | 2 | 151 | 1 | |
| صنع الالات والمعدات الاخرى | 29 | 231 | 12 | 3 | | 12 | | |
| الالات الكهربائية والراديو والتلفزيون | 31=32 | 82 | 3 | 2 | | 8 | 1 | |
| صنع الاجهزة الطبية | 33 | 54 | | 3 | | 2 | 2 | |
| صنع المركبات والمركبات المتطورة | 34 | 11 | 3 | | | | | |
| صنع معدات النقل الاخرى | 35 | 3 | 2 | | | | | |
| صنع الاثاث وصنع منتجات اخرى | 36 | 1743 | 87 | 5 | 5 | 8 | 1 | |
| اعادة تصنيع المخلفات | 37 | 7 | 1 | | | | | |
| امدادات الكهرباء وتنقية المياه | 40=41 | 560 | 93 | 2 | 5 | 61 | 1 | 30 |
| المجموع | 14478 | 12493 | 1075 | 230 | 49 | 621 | 10 | 46 |
| | 86.29% | 7.43% | 1.59% | 0.34% | | 4.29% | 0.07% | 0.32% |

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت وتحديثاته لغاية 1999



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (4) : توزيع الودائع على المحافظات حتى نهاية عام 1999(مليون $)

| الحسابات | 1996 | | 1999 | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | المجموع | النسبة | المجموع | النسبة | نسبة نمو |
| حسابات جارية | 589.18 | 34.43% | 776.93 | 27.02% | 31.87% |
| حسابات توفير | 242.75 | 14.19% | 377.81 | 13.14% | 55.64% |
| ودائع لاجل | 879.38 | 51.39% | 1720.39 | 59.84% | 95.64% |
| اجمالي الودائع | 1711.31 | 100.00% | 2875.13 | 100.00% | 68.01% |

نسبة التغير في اجمالي الودائع للفترة 1996- 1999 = 68.01%

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية ، 2000

جدول رقم (5): توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة على الانشطة الاقتصادية

مليون دولار (1996-1999)

| القطاع الاقتصادي | 1996 | | 1997 | | 1998 | | 1999 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | النسبة المؤية | القيمة | النسبة المؤية | القيمة | النسبة المؤية | القيمة | النسبة المؤية |
| الزراعة | 3 | % 0.70 | 22.6 | % 3.70 | 12.4 | % 1.50 | 15.87 | % 1.58 |
| الصناعة والتعدين | 82.6 | % 19.50 | 79.3 | % 12.90 | 90.5 | % 10.90 | 105.92 | % 10.53 |
| الانشاءات | 46.6 | % 11.00 | 75.3 | % 12.30 | 104.6 | % 12.50 | 124.03 | % 12.34 |
| التجارة العامة | 150.5 | % 35.50 | 227.7 | % 37.20 | 205.8 | % 24.70 | 265.33 | % 26.39 |
| خدمات النقل | 7.2 | % 1.70 | 6.2 | % 1.00 | 23.8 | % 2.80 | 38.01 | % 3.78 |
| السياحة والفنادق والمطاعم | 6.4 | % 1.50 | 8.5 | % 1.40 | 22 | % 2.60 | 35 | % 3.48 |
| خدمات ومرافق عامة | 3 | % 0.70 | 15.4 | % 2.50 | 29 | % 3.50 | 61.75 | % 6.14 |
| خدمات مالية | 5.9 | % 1.40 | 5.2 | % 0.80 | 5.4 | % 0.70 | 29.61 | % 2.94 |
| شراء اسهم | | | 4.4 | % 0.70 | 10.7 | % 1.30 | 8.09 | % 0.80 |
| اغراض اخرى | 118.7 | % 28.00 | 168.3 | % 27.50 | 328.9 | % 39.50 | 321.86 | % 32.01 |
| المجموع | 424 | % 100.00 | 613 | % 100.00 | 833 | % 100.00 | 1,005 | % 100.00 |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية 2000

٥٤٣٨٨٩



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (6) : نسبة الاقراض الى الودائع لبعض الدول

| الدولة | النسبة |
|---|---|
| مصر | 0.39 |
| الهند | 0.67 |
| اسرائيل | 0.95 |
| الاردن | 0.8 |
| ماليزيا | 1.01 |
| عمان | 1.06 |
| الضفة الغربية وغزة | 0.35 |

المصدر : نصر 1997

جدول رقم (7) : عدد قروض المشاريع التي مولها صندوق التنمية حسب القطاعات والمناطق لغاية نهاية 1999

| القطاع | الضفةالغربية | النسبة | غزة | النسبة | القدس | النسبة | المجموع العام للقطاع | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 1142 | 65% | 86 | 26.14% | 66 | 38% | 1294 | 57.18% |
| الصناعة | 461 | 26% | 160 | 48.63% | 39 | 23% | 660 | 29.16% |
| الخدمات | 70 | 3.90% | 51 | 15.50% | 21 | 12% | 142 | 6.27% |
| السياحة | 82 | 4.60% | 16 | 4.86% | 44 | 26% | 142 | 6.27% |
| راسمال تشغيلي | 7 | 0.03% | 16 | 4.86% | 2 | 1% | 25 | 1.10% |
| المجموع | 1762 | 100% | 329 | 100.00% | 172 | 100% | 2263 | 100.00% |

المصدر: صندوق التنمية الفلسطيني 1999



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

**جدول رقم (8) : مبالغ القروض لصندوق التنمية الفلسطيني موزعة حسب المناطق والقطاعات لغاية نهاية 1999**

المبالغ (بالدولار)

| القطاع | الوسط | | غزة | | القدس | | الشمال | | الجنوب | | المجموع لكل قطاع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مبلغ القروض | نسبة حصة القطاع | مبلغ القروض | نسبة حصة القطاع | مبلغ القروض | نسبة حصة القطاع | مبلغ القروض | نسبة حصة القطاع | مبلغ القروض | نسبة حصة القطاع | |
| الزراعة | 3205058.27 | 27.07% | 1643956.9 | 21.02% | 435700 | 6.46% | 587625.81 | 34.37% | 1969474 | 17.55% | 13130815 |
| الصناعة | 4916502.88 | 41.53% | 2626187.9 | 33.58% | 1712577.6 | 25.40% | 756630.52 | 44.23% | 683575.57 | 60.90% | 23650474.4 |
| الخدمات | 1198458.69 | 10.12% | 880187.9 | 11.26% | 1363216.3 | 20.22% | 1487727.14 | 8.70% | 722227.68 | 6.44% | 5651818 |
| السياحة | 2454000 | 20.73% | 871000 | 11.14% | 3151362.3 | 46.74% | 2130720.43 | 12.46% | 1476000 | 13.15% | 10083083 |
| رأسمال تشغيلي | 65000 | 0.55% | 1799000 | 23.00% | 80000 | 1.19% | 40000 | 0.23% | 220000 | 1.96% | 2204000 |
| المجموع | 11839019.8 | 100.00% | 7820333 | 100.00% | 6742856 | 100.00% | 17096703.9 | 100.00% | 11221277.3 | 100.00% | 54720190.4 |

المصدر : صندوق التنمية الفلسطيني 1999

جدول رقم (9): توزيع القروض الصناعية لصندوق التنمية حسب المنطقة لغاية نهاية 1999

( بالدولار )

| المنطقة | اجمالي المبلغ | النسبة | عدد القروض | النسبة | متوسط مبلغ القرض |
|---|---|---|---|---|---|
| الوسط | 4916502.88 | 20.79% | 140 | 21.21% | 35117.88 |
| غزة | 2626187.9 | 11.10% | 160 | 24.24% | 16413.67 |
| القدس | 1712577.57 | 7.24% | 39 | 5.91% | 43912.25 |
| الشمال | 7561630.52 | 31.97% | 176 | 26.67% | 42963.81 |
| الجنوب | 6833575.57 | 28.89% | 145 | 21.97% | 47128.11 |
| **المجموع** | **23650474.44** | **100.00%** | **660** | **100.00%** | **35834.05** |

المصدر: صندوق التنمية الفلسطيني 1999

الارقام شملت المؤسسات الثلاث التي سبقت تشكيل صندوق التنمية الفلسطيني وهي مجموعة التنمية الاقتصادية ، الشركة العربية للأقراض والتنمية ، والمؤسسة العربية للتنمية .

جدول رقم 10: توزيعات الانشطة القطاعية للأنروا لغاية نهاية 1999

(المبالغ بالدولار)

| القطاع | عدد القروض | النسبة% | مبلغ التمويل | النسبة % |
|---|---|---|---|---|
| التجارة | 6 | 2.80% | 48500 | 1.70% |
| الصناعة | 85 | 40% | 1174350 | 41.80% |
| الخدمات | 122 | 57.20% | 1582633 | 56.50% |
| **المجاميع** | **213** | **100.00%** | **2805483** | **100.00%** |

توزيع التمويل من الانروا حسب المنطقة الجغرافية(المبلغ بالدولار)

| المنطقة | عدد القروض | المبلغ | النسبة | |
|---|---|---|---|---|
| بيت لحم | 33 | 431483 | 15.38% | |
| الخليل | 28 | 424000 | 15.11% | |
| جنين | 10 | 112000 | 3.99% | |
| اريحا | 10 | 103500 | 3.69% | |
| القدس | 1 | 10000 | 0.36% | |
| نابلس | 24 | 352700 | 12.57% | |
| قلقيلية | 4 | 29000 | 1.03% | |
| رام الله | 90 | 1192300 | 42.50% | |
| طولكرم | 13 | 150500 | 5.36% | |
| **المجموع** | **213** | **2805483** | **100.00%** | |

المصدر الانروا 1999



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (11): عدد مؤسسات التأمين والتكوين الرأسمالي خلال السنوات 1995 ولغاية 1998 1000$.

| السنة | النشاط الاقتصادي | عدد المؤسسات | التكوين الرأسمالي |
|---|---|---|---|
| 1995 | شركات التأمين | 7 | 1241.3 |
| | وكلاء التأمين | 115 | 60.4 |
| | المجموع | 122 | 1301.7 |
| 1996 | شركات التأمين | 8 | 1404.8 |
| | وكلاء التأمين | 117 | 235.6 |
| | المجموع | 125 | 1640.4 |
| 1997 | شركات التأمين | 9 | 1739.7 |
| 1998 | شركات التأمين | 9 | 1751.2 |

المصدر :الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، مسح التأمين لسنوات 95 و96 و 1997 و 1998

جدول رقم (12): مساعدات الدول المانحة خلال الاعوام 1996 ولغاية حزيران 1999
المبالغ موزعة (الف دولار)

| القطاع | 1996 | النسبة | 1997 | النسبة | 1998 | النسبة | حزيران99 | النسبة | المجموع | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الطاقة | 10,437 | 1.94% | 14,976 | 3.08% | 14,118 | 4.28% | 5175 | 3.00% | 44.706 | 2.92% |
| الاتصالات | 946 | 0.18% | 178 | 0.04% | 1,577 | 0.48% | 0 | 0.00% | 2.701 | 0.02% |
| المياه والجاري | 61,316 | 11.42% | 84,223 | 17.34% | 49,705 | 15.06% | 68567 | 39.40% | 263.811 | 17.20% |
| المواصلات | 24,951 | 4.65% | 9,492 | 1.95% | 8,516 | 2.58% | 12420 | 7.10% | 55.379 | 3.62% |
| بنية تحتية واخرى | 34,258 | 6.38% | 29,758 | 6.13% | 36,861 | 11.17% | 7570 | 403.00% | 108.447 | 7.20% |
| **اجمالي البنية التحتية** | **131,908** | **24.57%** | **138,627** | **28.54%** | **110,777** | **33.56%** | **93732** | **53.90%** | 475.044 | 30.96% |
| اخرى | 404,914 | 75.43% | 347,164 | 71.46% | 219,293 | 66.44% | 80308 | 46.10% | 1051.679 | 69.04% |
| **اجمالي المساعدات الدولية** | **536,822** | **100%** | **485,791** | **100%** | **330,070** | **100%** | **174040** | **100%** | 1526.723 | 100% |

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي .
حزيران 1999



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (13): يبين المبالغ المصروفة فعلياً اضافة الى المبالغ الملتزم بها للانتاج والصناعة والقطاع الخاص من الدول والمؤسسات المانحة 1999 ($1000)

| القطاع | المبلغ الملتزم بة | المبلغ الذي صرف | نسبة المصروف الى الالتزام |
|---|---|---|---|
| الصناعة | 66016 | 20727 | 31% |
| القطاع الخاص | 6895 | 5920 | 86% |
| الانتاج | 226047 | 81406 | 36% |
| المجموع | 298958 | 108053 | 36.10% |
| اجمالي المساعدات الدولية | | **1526.732** | |

نسبة المصروف فعلياً الى الصناعة والقطاع الخاص والانتاج من اجمالي المساعدات 7%

المصدر:وزارة التخطيط والتعاون الدولي1999

جدول رقم (14): يبين التوزيع القطاعي للمساعدات الدولية لغاية حزيران 1999

( مليون دولار)

| القطاع | قيمة الصرف | النسبة |
|---|---|---|
| الزراعة | 45 | 1.90% |
| تنمية الديمقراطية | 88 | 3.50% |
| استيعاب المعتقلين والعائدين | 25 | 1% |
| التعليم | 315 | 12.80% |
| الطاقة | 55 | 0.22% |
| البيئة | 9 | 0.34% |
| الصحة | 204 | 8.25% |
| الاسكان | 93 | 3.90% |
| حقوق الانسان | 48 | 1.98% |
| مساعدات انسانية | 61 | 5.60% |
| البنية التحتية | 129 | 5.50% |
| التنمية الصناعية | 21 | 0.90% |
| البناء المؤسسي | 289 | 11.70% |
| الشؤون القانونية | 2 | 0.08% |
| قطاعات متعددة | 377 | %15.2 |
| الشرطة | 91 | 3.80% |
| تنمية القطاع الخاص | 19 | 0.70% |
| نفايات صلبة | 8.65 | 0.35% |
| الاتصالات | 4 | 0.16% |
| السياحة والاثار | 34 | 1.50% |
| النقل والمواصلات | 68 | 2.60% |
| مياه ومياه عادمة | 336 | 12.00% |
| قطاع الانتاج | 55 | 2.22% |
| دعم المرأة | 13 | 0.53% |
| تنمية قطاع الانتاج | 81 | 3.27% |

المصدر: وزارة التخطيط التقرير الفصلي الثاني حول المساعدات الدولية حزيران 1999



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (15): بيانات عن انشطة السوق المالي في القطاعات المختلفة خلال شهر شباط 2000

| القطاع | الشركات المتداولة | القيمة السوقية (دينار) | نسبة القيمة السوقية | عدد الصفقات | نسبة عدد الصفقات | قيمة الاسهم المتداولة (دينار) | النسبة | عدد الاسهم المتداولة | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البنوك | 4 | 81199833 | 8% | 500 | 19% | 4445105 | 15% | 3603430 | 23% |
| التأمين | 3 | 22669687 | 2% | 45 | 2% | 159861 | 1% | 73745 | 0% |
| الاستثمار | 5 | 293646499 | 30% | 1188 | 45% | 14649592 | 49% | 10291395 | 67% |
| الصناعة | 5 | 42422535 | 4% | 116 | 4% | 497966 | 2% | 121807 | 1% |
| الخدمات | 6 | 529616088 | 56% | 803 | 30% | 9699918 | 33% | 1464250 | 9% |
| المجموع | 23 | 969554642 | 100% | 2652 | 100% | 29452442 | 100% | 15554627 | 100% |

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية م.خ.م إحصائيات التداول 2000

جدول رقم (16) : توزيع مصادر التمويل حسب سنوات التأسيس

| سنوات التأسيس | عدد المنشآت | نسبة عدد المنشآت | اجمالي التمويل | التمويل الذاتي | التمويل من القروض | نسبة الذاتي | نسبة القوض |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قبل 1949 | 33 | 1.09% | 16,601,896 | 15,603,707 | 998,189 | 93.99% | 6.01% |
| 1950-1967 | 124 | 4.08% | 60,158,569 | 50,577,929 | 9,580,640 | 84.07% | 15.93% |
| 1968-1977 | 253 | 8.32% | 71,147,151 | 65,964,965 | 5,182,186 | 92.72% | 7.28% |
| 1978-1987 | 566 | 18.62% | 120,524,861 | 112,169,540 | 8,355,321 | 93.07% | 6.93% |
| 1988-1993 | 607 | 19.97% | 156,357,749 | 141,418,114 | 14,939,635 | 90.45% | 9.55% |
| 1994-1997 | 1,457 | 47.93% | 214,826,672 | 183,052,581 | 31,774,091 | 85.21% | 14.79% |
| المجموع | 3,040 | 100.00% | 639,616,898 | 568,786,836 | 70,830,062 | 88.93% | 11.07% |

المصدر: وزارة الصناعة الفلسطينية ، المسح الصناعي 1997



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (17): التوزيع الجغرافي للتمويل للمؤسسات الصناعية في فلسطين

| المنطقة | التمويل الذاتي | القروض | اجمالي التمويل | نسبة الذاتي | نسبة القروض |
|---|---|---|---|---|---|
| نابلس | 105,773,730 | 15,818,272 | 121,592,002 | % 86.99 | % 13.01 |
| الخليل | 140,570,366 | 9,523,464 | 150,093,830 | % 93.65 | % 6.35 |
| اريحا | 2,290,841 | 2,690,600 | 4,981,441 | % 45.99 | % 54.01 |
| بيت لحم | 112,457,626 | 26,110,168 | 138,567,794 | % 81.16 | % 18.84 |
| جنين | 34,063,699 | 4,332,188 | 38,395,887 | % 88.72 | % 11.28 |
| رام الله | 85,408,936 | 4,711,506 | 90,120,442 | % 94.77 | % 5.23 |
| سلفيت | 5,700,287 | 283,924 | 5,984,211 | % 95.26 | % 4.74 |
| طولكرم | 599,800 | 15,997 | 615,797 | % 97.40 | % 2.60 |
| قلقيلية | 29,711,286 | 3,929,501 | 33,640,787 | % 88.32 | % 11.68 |
| القدس | 14,367,454 | 947,476 | 15,314,930 | % 93.81 | % 6.19 |
| المجموع | 37,826,814 | 2,482,963 | 40,309,777 | % 93.84 | % 6.16 |
| | 568,770,839 | 70,846,059 | 639,616,898 | % 88.92 | % 11.08 |
| | 100% | 6.30% | 2.30% | 5.20% | 0.01% | 14% | 0.09% | 6% | 22.60% | 0.08% | 24.00% | 19% | |

المصدر : وزارة الصناعة الفلسطينية ، المسح الصناعي 1997



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم(18): مصادر التمويل حسب الفروع الصناعية لسنة 1997

| الفرع الصناعي | K/L($) | تمويل الذاتي | القروض | الاجمالي | نسبة الذاتي | نسبة القروض |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الاعلام | 9929.2 | 8,723,100 | 1,473,589 | 10,196,689 | % 85.55 | % 14.45 |
| انشطة اخرى للتعدين واستغلال المحاجر | 20515.7 | 53,373,239 | 2,446,473 | 55,819,712 | % 95.62 | % 4.38 |
| تبغ وتهيئة الجلود وصنع حقائب ولاحذية | 3680.2 | 28,215,424 | 1,829,028 | 30,044,452 | % 93.91 | % 6.09 |
| صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات | 8501.1 | 95,737,738 | 13,687,775 | 109,425,513 | % 87.49 | % 12.51 |
| صنع الاثاث ، وصنع منتجات اخرى | 4511.2 | 22,637,185 | 631,903 | 23,269,088 | % 97.28 | % 2.72 |
| صنع الاجهزة الطبية | 1967.3 | 118,650 | 43,900 | 162,550 | % 72.99 | % 27.01 |
| صنع الالات الكهربائية الاخرى | 3794.29 | 1,576,079 | 2,477 | 1,578,556 | % 99.84 | % 0.16 |
| صنع الالات والمعدات الاخرى | 5444.43 | 8,128,596 | 1,584,502 | 9,713,098 | % 83.69 | % 16.31 |
| صنع الخشب ومنتجاة واصناف من القش | 4706.3 | 3,321,466 | 108,900 | 3,430,366 | % 96.83 | % 3.17 |
| صنع القزلت القاعدية | 2136.36 | 577,360 | 0 | 577,360 | % 100.00 | % 0.00 |
| صنع المركبات المطورة | 1396 | 627,500 | 121,309 | 748,809 | % 83.80 | % 16.20 |
| صنع الملابس ، تهيئة وصباغة الفراء | 2004.7 | 33,797,915 | 2,649,426 | 36,447,341 | % 92.73 | % 7.27 |
| صنع المنسوجات | 5211.1 | 19,127,190 | 307,537 | 19,434,727 | % 98.42 | % 1.58 |
| صنع المواد و المنتجات الكيميائية | 10616.4 | 19,946,583 | 1,122,015 | 21,068,598 | % 94.67 | % 5.33 |
| صنع الورق و منتجات الورق | 29617.8 | 17,881,230 | 1,743,493 | 19,624,723 | % 91.12 | % 8.88 |
| صنع فحم الكوك و المنتجات النفطية المكررة | | 1,237,406 | 0 | 1,237,406 | % 100.00 | % 0.00 |
| صنع معدات الراديو و التلفزيون | | 130,096 | 30,580 | 160,676 | % 80.97 | % 19.03 |
| صنع معدات النقل الاخرى | | 43,588 | 0 | 43,588 | % 100.00 | % 0.00 |
| صنع منتجات المنع | 850 | 1,260,000 | 0 | 1,260,000 | % 100.00 | % 0.00 |
| صنع منتجات المطاط والمدن (البلاستيك) | 13673.1 | 26,969,174 | 1,913,038 | 28,882,212 | % 93.38 | % 6.62 |
| صنع منتجات المعادن اللافلزية الاخرى | 12856.3 | 198,513,515 | 37,849,549 | 236,363,064 | % 83.99 | % 16.01 |
| صنع منتجات المعادن عدا الماكينات | 4111.75 | 26,843,802 | 3,284,568 | 30,128,370 | % 89.10 | % 10.90 |
| المجموع | | 568,786,836 | 70,830,062 | 639,616,898 | % 88.93 | % 11.07 |

المصدر: وزارة الصناعة الفلسطينية المسح الصناعي 1997



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم 19 – توزيع مصادر التمويل حسب الشكل القانوني للمؤسسات الصناعية في فلسطين لغاية 1997

| الوصف | تمويل ذاتي | قروض | الاجمالي | نسبة الذاتي | نسبة القروض |
|---|---|---|---|---|---|
| جمعية تعاونية | 4,473,399 | 765,303 | 5,238,702 | % 85.39 | % 14.61 |
| شركة عادية عامة | 12,041,147 | 738,731 | 12,779,878 | % 94.22 | % 5.78 |
| شركة عادية محدودة | 48,671,526 | 4,995,154 | 53,666,680 | % 90.69 | % 9.31 |
| شركة غير محدودة | 112,939 | 0 | 112,939 | % 100.00 | % 0.00 |
| شركة محدودة الاسهم | 3,641,399 | 143,750 | 3,785,149 | % 96.20 | % 3.80 |
| شركة محدودة الضمان | 29,135,619 | 2,177,414 | 31,313,033 | % 93.05 | % 6.95 |
| مساهمة عامة محدودة | 35,844,933 | 4,421,843 | 40,266,776 | % 89.02 | % 10.98 |
| شركة واقع –محاصة | 28,482,724 | 980,127 | 29,462,851 | % 96.67 | % 3.33 |
| مساهمة خصوصية | 264,408,225 | 44,803,174 | 309,211,399 | % 85.51 | % 14.49 |
| منشأة فردية | 140,700,191 | 7,397,510 | 148,097,701 | % 95.00 | % 5.00 |
| هيئة او جمعية تعاونية | 697,000 | 2,688,000 | 3,385,000 | % 20.59 | % 79.41 |
| غير ذلك | 577,734 | 1,719,056 | 2,296,790 | % 25.15 | % 74.85 |
| المجموع | 568,786,836 | 70,830,062 | 639,616,898 | % 88.93 | % 11.07 |

المصدر : وزارة الصناعة الفلسطينية ، المسح الصناعي 1997

جدول رقم 20: توزيع مصادر التمويل حسب رأس المال للمؤسسات الصناعية في فلسطين

| رأس المال | عدد المنشآت | التمويل الذاتي | القروض | اجمالي التمويل | متوسط التمويل | نسبة الذاتي | نسبة القروض |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أقل من 10 | 321 | 2,782,103 | 19,627 | 2,801,730 | 8728.130841 | 99.30% | 0.70% |
| 10_30 | 604 | 13,953,894 | 326,545 | 14,280,439 | 23643.11093 | 97.71% | 2.29% |
| 30_50 | 417 | 18,227,894 | 380,449 | 18,608,343 | 44624.32374 | 97.96% | 2.04% |
| 50_150 | 935 | 86,447,222 | 3,851,197 | 90,298,419 | 96575.8492 | 95.74% | 4.26% |
| 150_300 | 389 | 85,321,278 | 3,605,871 | 88,927,149 | 228604.4961 | 95.95% | 4.05% |
| 300_500 | 141 | 52,586,318 | 2,642,749 | 55,229,067 | 391695.5106 | 95.21% | 4.79% |
| 500_1000 | 127 | 89,844,020 | 7,406,035 | 97,250,055 | 765748.4646 | 92.38% | 7.62% |
| أكثر من 1000 | 106 | 219,624,107 | 52,597,589 | 272,221,696 | 2568129.208 | 80.68% | 19.32% |
| | 3,040 | 568,786,836 | 70,830,062 | 639,616,898 | 210400.2954 | 88.93% | 11.07% |

المصدر : وزارة الصناعة الفلسطينية، المسح الصناعي 1997



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم 21: التمويل حسب حجم العمالة في المؤسسات الصناعية في فلسطين

| عدد العاملين | اجمالي التمويل | التمويل الذاتي | عدد المنشآت | منشآت تعتمد تمويل ذاتي | نسبة التمويل الذاتي | نسبة المنشآت التي تعتمد التمويل الذاتي | القروض | منشآت تعتمد التمويل من القروض | نسبة القروض | نسبة المنشآت التي تعتمد القروض |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1-4 | 66,274,116 | 64,065,047 | 1,067 | 1,017 | 96.67% | 95.31% | 2209069 | 50 | 3.33% | 4.69% |
| 5-9 | 138,819,943 | 132,682,122 | 1,270 | 1,194 | 95.58% | 94.02% | 6137821 | 76 | 4.42% | 5.98% |
| 10-19 | 154,939,865 | 139,502,669 | 562 | 507 | 90.04% | 90.21% | 15437196 | 55 | 9.96% | 9.79% |
| 20-49 | 165,031,639 | 139,774,069 | 255 | 214 | 84.70% | 83.92% | 25257570 | 41 | 15.30% | 16.08% |
| 50-99 | 33,978,863 | 31,429,141 | 36 | 30 | 92.50% | 83.33% | 2549722 | 6 | 7.50% | 16.67% |
| فاكثر 100 | 80,572,472 | 61,369,818 | 27 | 18 | 76.17% | 66.67% | 19202654 | 9 | 23.83% | 33.33% |
| | 639,616,898 | 568,822,866 | 3,217 | 2,980 | 88.93% | 92.63% | 70794032 | 237 | 11.07% | 7.37% |

المصدر :وزارة الصناعة الفلسطينية ، المسح الصناعي 1997

جدول رقم 22: يبين التمويل حسب الترخيص في المؤسسات الصناعية في فلسطين

| | العدد | تمويل ذاتي | قروض | الاجمالي | نسبة التمويل الذاتي | نسبة القروض |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مع ترخيص | 2027 | 487,969,551 | 64,400,429 | 552,369,980 | % 88.34 | % 11.66 |
| بدون ترخيص | 1013 | 80,817,285 | 6,429,633 | 87,246,918 | % 92.63 | % 7.37 |
| المجموع | 3040 | 568,786,836 | 70,830,062 | 639,616,898 | % 88.93 | % 11.07 |

المصدر : وزارة الصناعة الفلسطينية ، المسح الصناعي 1997



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم 23 : نسبة التمويل المطلوب والآجال المطلوبة ونوع المؤسسة التمويلية

| | | آجال التمويل المطلوب | | | نوع المؤسسة التمويلية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة التمويل المطلوب | نسبة الصناعيين | قصير الأجل | متوسط الاجل | طويل الاجل | بنك | مؤسسات متخصصة | اقارب واشخاص |
| 0-25 | 52.30% | 11.40% | 18.20% | 22.70% | 45.50% | 4.50% | 2.30% |
| 26-50 | 29.50% | 4.50% | 13.60% | 11.40% | 20.50% | 6.80% | 2.30% |
| 51-75 | 4.50% | | 4.50% | | 4.50% | | |
| 76-100 | 11.30% | 4.50% | 6.80% | | 6.80% | 4.50% | |
| فاكثر 101 | 2.30% | | 2.30% | | 2.30% | | |
| المجموع | | | | | 79.60% | 15.80% | 4.60% |

المصدر :المسح الميداني الذي قام به الباحث 2000

جدول رقم 24: يبين نسبة التمويل المطلوب وبعض الانشطة التي تحتاج الى التمويل

| | | نسبة التمويل المطلوب | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النشاط | | 0-25 | 26-50 | 51-75 | 76-100 | فاكثر 101 |
| شراء مدخلات الانتاج | موافق | 31.8 | 18.2 | 4.5 | 11.4 | 2.3 |
| | متحفظ | 4.5 | 4.5 | | | |
| | اعارض | 15.9 | 6.8 | | | |
| لتحديث المنشاة | موافق | 43.2 | 27.3 | 2.3 | 9.1 | 2.3 |
| | متحفظ | | | 2.3 | 2.3 | |
| | اعارض | 9.1 | 2.3 | | | |
| تمويل للتصدير | موافق | 18.2 | 4.5 | 2.3 | 2.3 | |
| | متحفظ | 15.9 | 15.9 | | 4.5 | 2.3 |
| | اعارض | 18.2 | 9.1 | 2.3 | 4.5 | |
| تمويل حملات الترويج | موافق | 15.9 | | | | 2.3 |
| | متحفظ | 13.6 | 15.9 | 2.3 | 4.5 | |
| | اعارض | 22.7 | 13.6 | 2.3 | 6.8 | |
| شراء المعدات | موافق | 50 | 29.5 | 2.3 | 11.4 | 2.3 |
| | متحفظ | | | 2.3 | | |
| | اعارض | 2.3 | | | | |
| تاسيس ابنية | موافق | 29.5 | 20.5 | 2.3 | 4.5 | 2.3 |
| | اعارض | 22.7 | 9.1 | 2.3 | 6.8 | |
| تمويل راس المال التشغيلي | موافق | 34.1 | 15.9 | 4.5 | 9.1 | 2.3 |
| | متحفظ | 15.9 | 2.3 | | | |
| | اعارض | 2.3 | 11.4 | | 2.3 | |
| اخرى | موافق | 9.1 | 13.6 | | 4.5 | |
| | متحفظ | 43.2 | 13.6 | 4.5 | 6.8 | 2.3 |
| | اعارض | | 2.3 | | | |

المصدر: المسح الميداني الذي قام به الباحث 2000



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم :25 : الاختبارات المتعلقة بقرار التمويل ونوع المؤسسة التي يتوجه اليها الصناعيين

| | اختبارات قرار التمويل | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | نوع الصناعة | | | الشكل القانوني | | | عدد سنوات عملهواس | | | | | |
| نوع المؤسسة | موافق | محفظ | اعارض | موافق | محفظ | اعارض | موافق | محفظ | اعارض | | | |
| بنك | 68.20% | | 11.40% | 59.10% | 18.20% | 2.30% | 54.50% | 13.60% | 11.40% | | | |
| مؤسسات اقراض غير البنوك | 15.90% | | | 11.40% | 2.30% | 2.30% | 6.80% | 4.50% | | | | |
| اقارب | 2.30% | | | 4.50% | 2.30% | | 2.30% | | | | | |
| | حجم المؤسسة | | | وجود ترخيص | | | علاقات شخصيه | | | وجود شهادة ISO | | |
| نوع المؤسسة | موافق | محفظ | اعارض | موافق | محفظ | اعارض | موافق | اعارض | محفظ | موافق | اعارض | محفظ |
| بنك | 68.20% | 6.80% | 4.50% | 65.90% | 11.40% | 2.30% | 61.40% | 18.20% | 31.80% | 20.50% | 27.30% | |
| مؤسسات اقراض غير البنوك | 4.50% | 4.50% | 2.30% | 13.60% | 2.30% | | 11.40% | 4.50% | 6.80% | 4.50% | 4.50% | |
| اقارب | 2.30% | 2.30% | 2.30% | 4.50% | | | 4.50% | | | 2.30% | 2.30% | |

المصدر: المسح الميداني الذي اجراه الباحث، 2000



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم : 26 مشاكل الحصول على التمويل وشكل التمويل المطلوب

| آجال التمويل | الضمانات المطلوبة | الاجراءات المعقدة | ارتفاع المبلغ المطلوب | المشـــــــــــــــــكلات | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | عدم توفر المعاملات المطلوبة | عدم اهتمام مؤسسات التمويل | عدم وضوح سياسة مؤسسات التمويل | اخرى |
| قصير الأجل | 18.20% | 4.50% | | 4.50% | 2.30% | | |
| متوسط الأجل | 38.60% | 18.20% | 9.10% | 6.80% | 13.60% | 11.40% | 2.30% |
| طويل الأجل | 22.70% | 15.90% | 2.30% | | 11.40% | 4.50% | 4.50% |

المصدر: المسح الميداني الذي قام به الباحث 2000

جدول رقم:27 معوقات التمويل الصناعي وشكل التمويل المطلوب في هذه الظروف

| المعوقـــــات | | شكل التمويل | | |
|---|---|---|---|---|
| | | قصير الاجل | متوسط الاجل | طويل الاجل |
| مؤسسات الاقراض تفرض شروط كثيرة ومعقدة | موافق | 18.20% | 43.20% | 29.50% |
| | متحفظ | 2.30% | | |
| | اعارض | | 2.30% | 4.50% |
| تكلفة التمويل مرتفعة (سعر الفائدة) | موافق | 15.90% | 40.90% | 34.10% |
| | متحفظ | 4.50% | 4.50% | |
| مؤسسات الاقراض لا تنشط في البحث عن فرص استثمارية | موافق | 18.20% | 38.60% | 25% |
| | متحفظ | 2.30% | 4.50% | 9.10% |
| | اعارض | | 2.30% | |
| عدم وضوح الرؤيا السياسية المستقبلية خلقت جوا متشائم بخصوص الصناعة مما يؤثر سلبا على رغبة مؤسسات على التمويل | موافق | 18.20% | 43.20% | 31.80% |
| | متحفظ | 2.30% | 2.30% | 2.30% |
| | | | | |

المصدر: المسح الميداني الذي قام به الباحث 2000



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجدول رقم 28 : يبين الضمانات التي يستطيع الصناعيين تقديمها وشكل التمويل المطلوب

| الضمانات | | شكل التمويل | | |
|---|---|---|---|---|
| | | قصير الاجل | متوسط الاجل | طويل الاجل |
| ضمانات نقدية 100% | موافق | | 2.30% | 4.50% |
| | متحفظ | 2.30% | 9.10% | 2.30% |
| | اعارض | 18.20% | 34.10% | 27.30% |
| رهن حيازي(رهن الالات والمعدات نفسها) | موافق | 11.40% | 38.60% | 29.30% |
| | متحفظ | 4.50% | 4.50% | 4.50% |
| | اعارض | 4.50% | 2.30% | |
| رهون عقارية اخرى | موافق | 6.80% | 25% | 25% |
| | متحفظ | 4.50% | 13.60% | 2.30% |
| | اعارض | 9.10% | 6.80% | 6.80% |
| الكفالة الشخصية | موافق | 20.50% | 38.60% | 25% |
| | متحفظ | | 2.30% | 2.30% |
| | اعارض | | 4.50% | 6.80% |
| كفالة مؤسسات اخرى | موافق | 4.50% | 11.40% | 11.40% |
| | متحفظ | 6.80% | 22.70% | 13.60% |
| | اعارض | 9.10% | 11.40% | 9.10% |
| كفالات حكومية | موافق | 2.30% | 6.80% | 13.60% |
| | متحفظ | 6.80% | 13.60% | 11.40% |
| | اعارض | 11.40% | 25% | 9.10% |

المصدر: المسح الميداني الذي قام به الباحث 2000

جدول رقم : 29 يبين المعوقات الخاصة بمؤسسات التمويل ونسبة هذا التمويل

| المعوقات | | نسبة التمويل المطلوب | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 0-25 | 26-50 | 51-75 | 76-100 | فاكثر 101 |
| التمويل الحالي قصير الاجل يلبي احتياجاتكم | موافق | 36.40% | 18.20% | 2.30% | 6.80% | |
| | متحفظ | 13.60% | 6.80% | 2.30% | 2.30% | |
| | اعارض | 2.30% | 4.50% | | 2.30% | 2.30% |
| مؤسسات الاقراض تفرض شروط كثيرة ومعقدة | موافق | 45.50% | 29.50% | 4.50% | 9.10% | 2.30% |
| | متحفظ | | | | 2.30% | |
| | اعارض | 6.80% | | | | |
| تكلفة التمويل مرتفعة ( سعر الفائدة) | موافق | 50% | 27.30% | 2.30% | 9.10% | 2.30% |
| | متحفظ | 2.30% | 2.30% | 2.30% | 2.30% | |
| | اعارض | | | | | |
| مؤسسات الاقراض لا تنشط في البحث عن فرص استثمارية لتمويلها | موافق | 40.90% | 27.30% | 2.30% | 9.10% | 2.30% |
| | متحفظ | 11.40% | | 2.30% | 2.30% | |
| | اعارض | | 2.30% | | | |

المصدر: المسح الميداني الذي قام به الباحث 2000



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم: 30 يبين توجه الصناعيين الى التمويل حسب المؤسسة واجل التمويل المطلوب في كل منطقة

| | | | الجهات التمويلية | | | أجل التمويل | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المنطقة | حصتها | النسبة من العينة | بنك | مؤسسة متخصصة | اشخاص واقارب | قصير الأجل | متوسط الأجل | طويل الأجل |
| رام الله | 8 | 18.20% | 15.90% | 2.30% | | 4.50% | 11.40% | 4.50% |
| القدس | 4 | 9.10% | 6.80% | 2.30% | | | 4.50% | 4.50% |
| الخليل | 8 | 18.20% | 15.90% | 2.30% | | 2.30% | 4.50% | 11.40% |
| نابلس | 7 | 15.90% | 11.40% | 4.50% | | 4.50% | 9.10% | 2.30% |
| بيت لحم | 4 | 9.10% | 6.80% | 2.30% | | 4.50% | 4.50% | |
| قلقيلية | 5 | 11.40% | 6.80% | 2.30% | 2.30% | | 4.50% | 4.50% |
| طولكرم | 4 | 9.10% | 6.80% | | 2.30% | 4.50% | 2.30% | 2.30% |
| جنين | 4 | 9.10% | 9.10% | | | | 4.50% | 4.50% |

المسح الميداني الذي قام به الباحث 2000

جدول رقم: 31 يبين نسب التمويل حسب المناطق

| | | نسبة التمويل المطلوب | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المنطقة | النسبة من العينة | 0-25 | 26-50 | 51-75 | 76-100 | فاكثر 101 |
| رام الله | 18.20% | 74.70% | 25.30% | | | |
| القدس | 9.10% | 50.00% | 25.00% | | 25.00% | |
| الخليل | 18.20% | 74.70% | 25.30% | | | |
| نابلس | 15.90% | 14.50% | 42.70% | | 28.30% | 14.50% |
| بيت لحم | 9.10% | 25.00% | 25.00% | 25.00% | 25.00% | |
| قلقيلية | 9.10% | 74.70% | 25.30% | | | |
| طولكرم | 9.10% | 25.00% | 25.00% | 25.00% | 25.00% | |
| جنين | 9.10% | 74.70% | 25.30% | | | |

المصدر: المسح الميداني الذي قام به الباحث 2000



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجدول رقم 32 يبين العلاقة بين الضمانات التي يستطيع تقديمها الصناعيين ومعوقات التمويل

| الضمـــــــــان | معوقـــات التمويـــل | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | التمويل الحالي قصير الاجل يلبي احتياجاتكم المتعلقة برأس المال التشغيلي | | مؤسسات الاقراض تفرض شروط كثيرة ومعقدة لتقديم التمويل | | | تكلفة التمويل عالية (سعر الفائدة) | | | مؤسسات الاقراض لا تنشط في البحث عن الفرص الاستثمارية لتمويلها | |
| | موافق | محايد | معارض | موافق | محايد | معارض | موافق | محايد | معارض | موافق | محايد | معارض |
| ضمانات نقدية 100% | 4.50% | 2.30% | 4.50% | 2.30% | | | 6.80% | | 2.30% | 4.50% | | 2.30% |
| | 4.50% | 4.50% | 4.50% | 13.60% | | | 13.60% | | | 13.60% | | |
| | 54.50% | 18.20% | 6.80% | 75% | 2.30% | 2.30% | 70.50% | 2.30% | 9.10% | 63.60% | 2.30% | 13.60% |
| رهن حيازي(رهن الالات والمعدات نفسها) | 50% | 20.50% | 9.10% | 75% | 11.40% | 2.30% | 72.70% | 4.50% | 9.10% | 70.50% | 2.30% | 9.10% |
| | 9.10% | 2.30% | 2.30% | 4.50% | 2.30% | | 11.40% | 2.30% | 4.50% | 9.10% | 2.30% | 4.50% |
| | 4.50% | 2.30% | | | 2.30% | 2.30% | 6.80% | | 2.30% | 2.30% | | 2.30% |
| رهون عقارية اخرى | 34.10% | 18.20% | 2.30% | 52.30% | 4.50% | 4.50% | 54.50% | 2.30% | 9.10% | 45.50% | 2.30% | 9.10% |
| | 11.40% | 4.50% | 4.50% | 18.20% | 2.30% | | 15.90% | 4.50% | 4.50% | 15.90% | 4.50% | 4.50% |
| | 18.20% | 2.30% | 2.30% | 20.50% | 2.30% | | 20.50% | 2.30% | 2.30% | 20.50% | 2.30% | 2.30% |
| الكفالة الشخصية | 50% | 25% | 9.10% | 75% | 2.30% | 6.80% | 77.30% | 6.80% | 6.80% | 72.70% | 11.40% | |
| | 2.30% | | 2.30% | 4.50% | | | 2.30% | | 2.30% | 2.30% | | 2.30% |
| | 11.40% | | | 11.40% | | | 11.40% | | | 6.80% | | 2.30% |
| كفالة مؤسسات اخرى | 18.2 | 4.50% | 4.50% | 25% | | 2.30% | 20.50% | 6.80% | 6.80% | 22.70% | 4.50% | |
| | 22.70% | 15.90% | 4.50% | 38.60% | 4.50% | | 40.90% | 2.30% | 2.30% | 36.40% | 6.80% | |
| | 22.70% | 4.50% | 2.30% | 27.30% | 2.30% | | 29.50% | | | 22.70% | 4.50% | 2.30% |
| كفالات حكومية | 13.60% | 4.50% | 2.30% | 20.50% | 4.50% | | 18.20% | 4.50% | | 13.60% | 9.10% | |
| | 13.60% | 15.90% | | 29.50% | 2.30% | | 27.30% | 4.50% | | 27.30% | 4.50% | |
| | 36.40% | 4.50% | 4.50% | 40.90% | 4.50% | 2.30% | 45.50% | | | 40.90% | 2.30% | 2.30% |

المصدر: المسح الميداني الذي قام به الباحث 2000



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجدول رقم : 33 متوسط التمويل المطلوب الى رأس المال حسب الأجل والمنطقة

| | | متوسط راس المال حسب الأجل (%) | | |
|---|---|---|---|---|
| المنطقة | المتوسط | قصير الأجل | متوسط الأجل | طويل الأجل |
| رام الله | 24.96 | 21.50 | 23.40 | 30.00 |
| القدس | 40.00 | | 60.00 | 20.00 |
| الخليل | 23.83 | 10.00 | 37,50 | 24.00 |
| نابلس | 52.50 | 52.50 | 70,00 | 35.00 |
| بيت لحم | 48,75 | 27,50 | 70.00 | |
| قلقيليه | 22.50 | | 32.50 | 12.50 |
| طولكرم | 51.66 | 65.00 | 70.00 | 20.00 |
| جنين | 22.50 | | 17.50 | 27.50 |

متوسط نسبة التمويل المطلوب الى راس المال= % 36.36

المصدر: المسح الميداني الذي قام به الباحث 2000

جدول رقم 34 اختبار العلاقة بين شكل التمويل المطلوب وحجم التمويل عند مستوى معنوية 5%

| آجال التمويل | قصير الاجل | متوسط الاجل | طويل الاجل |
|---|---|---|---|
| قصير الاجل | - | 6.9889 | 14.444 |
| متوسط الاجل | 6.9889 | - | *21.4333- |
| طويل الاجل | 14.444- | - | - |



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم 35 اختبار العلاقة بين أشكال الانشطة الصناعية والتمويل المطلوب عند مستوى معنوية 5%

| | | N | Mean | Std. Deviation | STD. Error |
|---|---|---|---|---|---|
| حاجة التمويل لشراء مدخلات الانتاج | 0-25 | 23 | 2.6522 | .9821 | .2048 |
| | 26-50 | 13 | 2.5385 | .9674 | .2683 |
| | 51-75 | 2 | 1.5000 | .7071 | .5000 |
| | 76-100 | 6 | 1.6667 | .5164 | .2108 |
| | total | 44 | 2.4318 | .9740 | .1468 |
| حاجة التمويل لتحديث المنشأة | 0-25 | 23 | 2.3043 | .8221 | .1714 |
| | 26-50 | 13 | 1.7692 | .8321 | .2308 |
| | 51-75 | 2 | 2.5000 | .7071 | .5000 |
| | 76-100 | 6 | 1.8333 | .7528 | .3073 |
| | total | 44 | 2.0909 | .8302 | .1252 |
| حاجة التمويل لتمويل للتصدير | 0-25 | 23 | .30870 | .9960 | .2077 |
| | 26-50 | 13 | 3.1538 | .6887 | .1910 |
| | 51-75 | 2 | 3.0000 | 1.4142 | 1.0000 |
| | 76-100 | 6 | 3.1667 | .7528 | .3073 |
| | Total | 44 | 3.1136 | .8685 | .1309 |
| حاجة التمويل لتمويل حملات للترويج | 0-25 | 23 | 3.1739 | 1.0725 | .2236 |
| | 26-50 | 13 | 3.5385 | .6602 | .1831 |
| | 51-75 | 2 | 4.0000 | 1.4142 | 1.0000 |
| | 76-100 | 6 | 3.3333 | .8165 | .3333 |
| | Total | 44 | 3.3409 | .9387 | .1415 |
| حاجة التمويل شراء معدات | 0-25 | 23 | 1.8696 | .6255 | .1304 |
| | 26-50 | 13 | 1.4615 | .5189 | .1439 |
| | 51-75 | 2 | 2.0000 | 1.4142 | 1.0000 |
| | 76-100 | 6 | 1.5000 | .5477 | .2236 |
| | Total | 44 | 1.7045 | .6317 | 9.523E-02 |
| حاجة التمويل تأسيس انيه | 0-25 | 23 | 2.6522 | 1.1524 | .2403 |
| | 26-50 | 13 | 2.1538 | .8987 | .2493 |
| | 51-75 | 2 | 2.0000 | 1.4142 | 1.0000 |
| | 76-100 | 6 | 2.8333 | .9832 | .4014 |
| | Total | 44 | 2.5000 | 1.0675 | .1609 |
| حاجة التمويل رأس مال تشغيلي | 0-25 | 23 | 2.3043 | .7029 | .1466 |
| | 26-50 | 13 | 2.6923 | 1.1821 | .3279 |
| | 51-75 | 2 | 1.0000 | .0000 | .0000 |
| | 76-100 | 6 | 2.0000 | 1.0954 | .4472 |
| | Total | 44 | 2.3182 | .9590 | .1446 |
| حاجة التمويل أخر | 0-25 | 23 | 2.8261 | .3876 | 8.081E-02 |
| | 26-50 | 13 | 2.4615 | .8771 | .2433 |
| | 51-75 | 2 | 3.0000 | .0000 | .0000 |
| | 76-100 | 6 | 2.3333 | 1.0328 | .4216 |
| | total | 44 | 2.6591 | .6801 | .1025 |

ملاحظة : معايير تحديد الحاجة يكون على النحو التالي :

المتوسط - 1.8 - فأقل حاجة كبيرة جداً

المتوسط 1.81 - 2.6 حاجة كبيره

المتوسط 2.61-3.4 حاجة متوسطه

المتوسط 3.41-4.2 حاجة منخفضة

المتوسط 4.21-فأعلى حاجة منخفضة جداً



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم 36 اختبار قرار منح التمويل من قبل مؤسسات تمويلية مع اعتباراتها في منحه

| | | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error |
|---|---|---|---|---|---|
| قرار التمويل البنكي نوع الصناعة | بنك | 35 | 2.0571 | .9056 | .1531 |
| | مؤسسات اقراض غير البنوك | 6 | 1.8333 | .4082 | .1667 |
| | اشخاص واقارب | 2 | 3.0000 | 2.8284 | 2.0000 |
| | total | 43 | 2.0698 | .9610 | .1466 |
| قرار التمويل البنكي الشكل القانوني للمؤسسة | بنك | 35 | 2.0286 | .7854 | .1328 |
| | مؤسسات اقراض غير البنوك | 6 | 2.5000 | .8367 | .3416 |
| | اشخاص واقارب | 2 | 1.0000 | .0000 | .0000 |
| | total | 43 | 2.0465 | .8151 | .1243 |
| قرار التمويل البنكي عمر المؤسسة | بنك | 35 | 2.1714 | 1.0142 | .1714 |
| | مؤسسات اقراض غير البنوك | 6 | 2.8333 | 1.1690 | .4773 |
| | اشخاص واقارب | 2 | 3.5000 | 2.1213 | .15000 |
| | total | 43 | 2.3256 | 1.1067 | .1688 |
| قرار التمويل البنكي حجم المؤسسة | بنك | 35 | 1.8286 | .8220 | .1389 |
| | مؤسسات اقراض غير البنوك | 6 | 2.3333 | 1.0328 | .4216 |
| | اشخاص واقارب | 2 | 4.0000 | 1.4142 | 1.0000 |
| | total | 43 | 2.0000 | .9759 | .1488 |
| قرار التمويل البنكي وجود ترخيص | بنك | 35 | 1.8571 | .7724 | .1306 |
| | مؤسسات اقراض غير البنوك | 6 | 2.1667 | .4082 | .1667 |
| | اشخاص واقارب | 2 | 2.0000 | .0000 | .0000 |
| | total | 43 | 1.9070 | .7176 | .1094 |
| قرار التمويل البنكي علاقات شخصية مع طالب التمويل | بنك | 35 | 2.0000 | 1.0290 | .1739 |
| | مؤسسات اقراض غير البنوك | 6 | 2.5000 | .8367 | .3416 |
| | اشخاص واقارب | 2 | 1.5000 | .7071 | .5000 |
| | total | 43 | 2.0465 | .9989 | .1523 |
| قرار التمويل البنكي شهادة ISO | بنك | 35 | 3.1143 | .9322 | .1576 |
| | مؤسسات اقراض غير البنوك | 6 | 3.1667 | .7528 | .3073 |
| | اشخاص واقارب | 2 | 3.5000 | 2.1213 | 1.5000 |
| | total | 43 | 3.1395 | .9407 | .1434 |



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم 37 يبين العلاقه والارتباط بين الضمانات التي يستطيع الصناعيون تقديمها وبعض معوقات التمويل

| | | معوقات التمويل الصناعي مؤسسات الاقراض لا تنشط في مجال البحث عن فرص استثماريه | الضمانات نقديه %100 | الضمانات التي تقدمها رهن حيازي رهن الات ومعدات | معوقات التمويل الصناعي التمويل الحالي قصير الاجل يلبي احتياجاتكم راس المال | معوقات التمويل الصناعي مؤسسات الاقراض تفرض شروطا كثيره ومعقده | معوقات التمويل الصناعي تكلفة التمويل من خلال مؤسسات الاقراض عالية السعر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الضمانات التي تقدمها نقدية %100 | Pearson Correlation | -.118 | 1.000 | -.068 | -.037 | -.306 | .192 |
| | Sig (2-tiled) | .446 | . | .663 | .814 | .043 | .212 |
| | N | 44 | 44 | 44 | 44 | 44 | 44 |
| رهن حيازي رهن الالات والمعدات | Pearson Correlation | .374 | -.068 | 1.000 | -.160 | .303 | .031 |
| | Sig (2-tiled) | .012 | .663 | . | .301 | .045 | .842 |
| | N | 44 | 44 | 44 | 44 | 44 | 44 |
| رهون عقارية اخرى | Pearson Correlation | -.141 | .053 | .005 | -.057 | -.132 | .024 |
| | Sig (2-tiled) | .362 | .734 | .976 | .714 | .392 | .879 |
| | N | 44 | 44 | 44 | 44 | 44 | 44 |
| الكفالة الشخصية | Pearson Correlation | .294 | -.046 | -.016 | -.073 | -.021 | -.006 |
| | Sig (2-tiled) | .053 | .766 | .920 | .636 | .894 | .967 |
| | N | 44 | 44 | 44 | 44 | 44 | 44 |
| كفالة مؤسسات اخرى | Pearson Correlation | -.050 | .048 | .026 | -.107 | -.051 | -.437 |
| | Sig. (2-tiled) | .748 | .755 | .865 | .487 | .743 | .003 |
| | N | 44 | 44 | 44 | 44 | 44 | 44 |
| كفالات حكومية | Pearson Correlation | -.262 | .014 | .160 | -.203 | -.005 | -.353 |
| | Sig. (2-tiled) | .086 | .926 | .301 | .185 | .972 | .019 |
| | N | 44 | 44 | 44 | 44 | 44 | 44 |



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم 38 اختبار العلاقة بين نسبة التمويل المطلوبة وبعض المعوقات

| | | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error |
|---|---|---|---|---|---|
| معوقات التمويل المصاعي مؤسسات الاقراض تفرض شروطا كثيره ومعقده | تمويل قصير الاجل | 9 | 1.6667 | .7071 | .2357 |
| | تمويل متوسط الاجل | 20 | 1.4500 | .7592 | .1698 |
| | تمويل طويل الاجل | 15 | 2.0000 | .9258 | .2390 |
| | total | 44 | 1.6818 | .8289 | .1250 |
| معوقات التمويل المصاعي تكلفة التمويل من خلال مؤسسات الاقراض عالية السعر | تمويل قصير الاجل | 9 | 1.5556 | .8819 | .2940 |
| | تمويل متوسط الاجل | 20 | 1.4500 | .6863 | .1535 |
| | تمويل طويل الاجل | 15 | 1.6667 | .4880 | .1260 |
| | total | 44 | 1.5455 | .6631 | 9.997E-02 |
| معوقات التمويل المصاعي مؤسسات الاقراض لا تنشط في مجال البحث عن فرص استثماريه | تمويل قصير الاجل | 9 | 1.4444 | .7265 | .2422 |
| | تمويل متوسط الاجل | 20 | 1.5500 | .8870 | .1983 |
| | تمويل طويل الاجل | 15 | 1.9333 | .7988 | .2063 |
| | total | 44 | 1.6591 | .8337 | .1257 |
| معوقات التمويل المصاعي عدم وضوح الرؤيا السياسة المستقبلية حولت جو مشاكم بخصوص الصناعة مما يؤثر سلبا على المؤسسات | تمويل قصير الاجل | 9 | 1.4444 | .7265 | .2422 |
| | تمويل متوسط الاجل | 20 | 1.6000 | .5982 | .1338 |
| | تمويل طويل الاجل | 15 | 1.7333 | .5936 | .1533 |
| | total | 44 | 1.6136 | .6182 | 9.319E-02 |



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم 39 اختبار اجال التمويل المطلوب واشكال الضمانات

| | | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error |
|---|---|---|---|---|---|
| الضمانات التي تقدمها شقيقه %100 | تمويل قصير الاجل | 9 | 4.5556 | .7265 | .2422 |
| | تمويل متوسط الاجل | 20 | 4.1500 | .9333 | .2087 |
| | تمويل طويل الاجل | 15 | 4.0667 | 1.0328 | .2667 |
| | total | 44 | 4.2045 | .9296 | .1401 |
| رهن جهازي رهن الالات والمعدات | تمويل قصير الاجل | 9 | 2.6667 | 1.2247 | .4082 |
| | تمويل متوسط الاجل | 20 | 2.1000 | .6407 | .1433 |
| | تمويل طويل الاجل | 15 | 1.8667 | .6399 | .1652 |
| | total | 44 | 2.1364 | .8238 | .1242 |
| رهون عقاريه اخرى | تمويل قصير الاجل | 9 | 3.2222 | 1.3944 | .4648 |
| | تمويل متوسط الاجل | 20 | 2.5500 | .8256 | .1846 |
| | تمويل طويل الاجل | 15 | 2.4000 | 1.1212 | .2895 |
| | total | 44 | 2.6364 | 1.0803 | .1629 |
| الكفاله الشخصيه | تمويل قصير الاجل | 9 | 1.6667 | .5000 | .1667 |
| | تمويل متوسط الاجل | 20 | 1.9500 | 1.0501 | .2348 |
| | تمويل طويل الاجل | 15 | 2.5333 | .9904 | .2557 |
| | total | 44 | 2.0909 | .9840 | .1483 |
| كفالة مؤسسات اخرى | تمويل قصير الاجل | 9 | 3.1111 | 1.0541 | .3514 |
| | تمويل متوسط الاجل | 20 | 3.0000 | .9177 | .2052 |
| | تمويل طويل الاجل | 15 | 3.0000 | .9258 | .2390 |
| | total | 44 | 3.0227 | .9273 | .1398 |
| كفالات حكومية | تمويل قصير الاجل | 9 | 3.4444 | 1.1304 | .3768 |
| | تمويل متوسط الاجل | 20 | 3.5000 | .8885 | .1987 |
| | تمويل طويل الاجل | 15 | 2.8667 | .8338 | .2153 |
| | total | 44 | 3.2727 | .9490 | .1431 |



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم 40 اختبار العلاقة بين متوسط التمويل ومكان وجود المؤسسة

| | رام الله | القدس | الخليل | نابلس | بيت لحم | قلقيليه | طولكرم | جنين |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| رام الله | | | | -35.55* | | | -30.55* | |
| القدس | | | | | | | | |
| الخليل | | | | -34.37* | | | -29.37* | |
| نابلس | -35.55* | | | -34.37* | | 37.50* | | 37.50* |
| بيت لحم | | | | | | | | |
| قلقيليه | | | | -37.50* | | | | |
| طولكرم | 30.55* | | 24.37* | | | | | |
| جنين | | | | -37.50* | | | | |



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

# ملاحق الدراسة

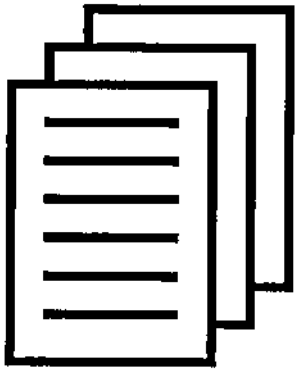



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جامعة النجاح الوطنية

كلية الاقتصاد

برنامج الدراسات العليا

## استبيان

تحيه طيبه وبعد ،

نعلمكم ان الطالب (زياد أحمد علي عطاطره) يقوم باجراء دراسة اقتصادية تحليلية حول (التمويل ودوره في تنمية القطاع الصناعي) كجزء من متطلبات درجة الماجستير في ادارة السياسات الاقتصادية ،بهدف التعرف على ظروف تمويل النشاط الصناعي في فلسطين والبدائل والسياسات اللازمة لتحسين مساهمة مؤسسات التمويل في تنمية الصناعة الفلسطينية وذلك لمساعدة صانع القرار الفلسطيني على اتخاذ الاجراءات اللازمه لتحقيق هذه الاهداف .

لاكمال هذه الدراسة نرجو من حضرتكم التكرم بالاجابه على الاسئلة المرفقة وستعامل كافة المعلومات التي تزودونا بها بكامل السرية والكتمان وستستخدم فقط لاغراض الدراسة ولن تمرر لاية جهة اخرى .

واننا اذ نثمن عالياً مساعدتكم بتزويدنا المعلومات اللازمة والتي تعتبر عنصر اساسي في تحقيق اهداف الدراسة .

مشرف الرسالة

د. باسم مكحول

إدارة السياسات الاقتصادية



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

## استبيان

### التمويل ودوره في تنمية القطاع الصناعي

1- ما نوع المؤسسة التي توجهت إليها

أ- بنك

ب- مؤسسات إقراض غير البنوك

ج- أشخاص أقارب

د- جهات أخرى

2- شكل التمويل المطلوب

(أ) تمويل قصير الأجل

(ب) تمويل طويل الأجل

(ج)

3- مشاكل الحصول على تمويل من قبل طالب التمويل

(أ) الضمانات

(ب) كفالات شخصيه

(ج) ارتفاع المبلغ المطلوب

(د) الإجراءات المعقدة

4- مشاكل الحصول على تمويل من قبل الجهة الممولة

(أ) الضمانات التي يطلبونها

(ب) المعاملات المطلوبة غير متوفرة

(ج) عدم اهتمام مؤسسات التمويل في الصناعة

(د) عدم وضوح سياسة البنوك في فلسطين

(ه) مشاكل أخرى

5- مقترحات لزيادة مساهمة مؤسسات التمويل في تمويل الصناعة

.....

.....



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ضع اشاره بجانب الاجابه التي تروها مناسبه

| | الجزء الاول : المعوقات العامة للتمويل | موافق جدا | مؤا | متحفظ | غير مؤا | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | غياب الاستقرار الاقتصادي والسياسي يؤثر سلباً في حصولكم على التمويل الصناعي | | | | | |
| 2 | الاطر السائده في فلسطين تؤثر سلباً على رغبتكم في التوجه الى مؤسسات التمويل للحصول على تمويل | | | | | |
| 3 | وجود بنك انماء صناعي سيساهم بشكل ايجابي في تمويل النشاطات الصناعية | | | | | |
| 4 | تداول فكرة ان مؤسسات التمويل تتردد في تمويل الصناعه سيؤثر سلباً في رغبتك التوجه على طلب التمويل منها | | | | | |
| 5 | وجود سوق فلسطين للاوراق الماليه يساهم ايجابياً في توفير التمويل طويل الأجل | | | | | |
| | **الجزء الثاني : المعوقات الخاصة بالتمويل الصناعي** | | | | | |
| 1 | غياب التمويل طويل الأجل يؤثر سلباً على الاستثمار | | | | | |
| 2 | التمويل الحالي (قصير الاجل ) يلبي احتياجاتكم المتعلقه برأس المال التشغيل | | | | | |
| 3 | وجود منافسه شديده في السوق المحلي يضعف من رغبتكم التوجه الى مؤسسات التمويل ، وذلك لارتفاع المخاطرة التي تنتج عن المنافسه | | | | | |
| 4 | مؤسسات الاقراض تفرض شروط كثيره ومعقده لتقديم التسهيلات | | | | | |
| 5 | تكلفة التمويل من خلال مؤسسات الاقراض عاليه (سعر الفائدة ) | | | | | |
| 6 | مؤسسات الاقراض لا تنشط في مجال البحث عن فرص استثماريه لتمويلها | | | | | |
| 7 | عدم وضوح الرؤيا السياسيه المستقبليه خلقت جواً متشائم بخصوص مستقبل الصناعه مما يؤثر سلباً على رغبة مؤسسات التمويل في تمويل النشاطات الصناعيه | | | | | |



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

| | | موافق جدا | موافق | متحفظ | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | **الامور التاليه لها علاقه مباشرة بقرار التمويل البنكي** | | | | | |
| | 1-نوع الصناعة | | | | | |
| | 2-الشكل القانوني للمؤسسه | | | | | |
| | 3-عمر المؤسسه (عدد سنوات عملها ) | | | | | |
| | 4-حجم المؤسسه | | | | | |
| | 5- وجود ترخيص | | | | | |
| | 6-علاقات شخصيه مع طالب التمويل | | | | | |
| | 7- اخرى | | | | | |
| | **(لماذا تحتاجون التمويل )** | | | | | |
| | 1- لشراء مدخلات الانتاج | | | | | |
| | 2-لتحديث المنشأه | | | | | |
| | 3-تمويل للتصدير | | | | | |
| | 4- تمويل حملات للترويج | | | | | |
| | 5-شراء معدات | | | | | |
| | 6- تأسيس ابنيه | | | | | |
| | 7-رأس مال تشغيلي | | | | | |
| | 8- اخرى | | | | | |
| | **الضمانات التي باستطاعتك تقديمها** | | | | | |
| | 1- ضمانات نقديه 100% | | | | | |
| | 2-رهن حيازي (رهن الالات والمعدات نفسها) | | | | | |
| | 3-رهون عقاريه اخرى | | | | | |
| | 4-الكفاله الشخصيه | | | | | |
| | 5-كفالة مؤسسات اخرى | | | | | |
| | 6- كفالات حكوميه | | | | | |
| | 7- اخرى | | | | | |
| | | | | | | |
| | | | | | | |



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit